الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

للطالبة: تحت اشرف :

صـــالحي ناجـــية أ.د نوال بن عماره

د. أحمد رمزي صياغ	" أستاذ محاضر أ "	جامعة ورقلة	رئيسا
أ. د نوال بن عماره	"أستاذ التعليم العالي"	جامعة ورقلة	مقرا
أ. د عبد الرحمان بن سانية	" أستاذ التعليم العالي"	جامعة غرداية	مناقشا
د. مفيد عبد اللاوي	" أستاذ محاضر أ "	جامعة الوادي	مناقشا
د. روضة جديدي	" أستاذ محاضر أ "	جامعة الوادي	مناقشا
د. محمد قوجيل	" أستاذ محاضر أ "	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

إني رأيت انه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ، و لو زيد لكان يستحسن ، و لو قدم هذا لكان أفضل ، و لو ترك هذا لكان أجمل ، و هذا من أعظم العبر ، و هو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

عماد الدين الأصفهاني

ملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث كانت دراسة الحالة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM كأحد آليات دعم وتحفيز الاستثمار في المؤسسات المصغرة.

حيث تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة، ومقارنة التمويل متناهي الصغر التقليدي و الاسلامي، وكذلك التطرق للتجارب الناحجة في بعض الدول كبنغلاديش و مصر، واعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة لدراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، واستخدام برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية spss النسخة 22 في تحليل البيانات الكمية للإجابة على الفرضية الأخيرة.

حيث توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

• غياب مؤسسات خاصة بالتمويل متناهي الصغر الذي تندرج ضمنها القروض المصغرة، وتخوف البنوك من تمويل المؤسسات المصغرة لنقص الضمانات المقدمة.

• يعتبر التمويل متناهي الصغر الاسلامي مهم في الدول الاسلامية وذلك لاعتبارات دينية والعزوف على التعامل الربوي.

• رغم الاليات المعتمدة في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أنها مازالت تعاني من عدة مشاكل وصعوبات خاصة من الجوانب التمويلية.

• تعمتد الجزائر عدة آليات لدعم وتحفيز الاستثمار في المؤسسات المصغرة من بينها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التي تمثل اعلى نسبة في تقديم القروض المصغرة مقارنة بالوكالات الأخرى. لكن نجد دور هذه الوكالة غير فعال في تمويل المؤسسات المصغرة ومتابعتها ومرافقتها، مما ينجم عنه فشل المؤسسات المصغرة دون الوصول للهدف المنشود، وخاصة القضاء على البطالة ومحاربة الفقر.

الكلمات المفتاحية: التمويل متناهي الصغر، المؤسسات المصغرة ، القروض المصغرة، التنمية الاقتصادية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

Abstract:

The study aims at identifying the role of micro-finance in financing micro-enterprises and achieving economic development in Algeria. The case study was conducted in the National Microcredit Management Agency (ANGEM) as a mechanism to support and stimulate investment in micro-enterprises. The study focused on the importance of microfinance in micro-enterprises funding، and compared the traditional microfinance to the Islamic one. It also dealt with some recent experiences in some countries such as Bangladesh and Egypt. The study adopted the questionnaire as a tool to study the case of ANGEM، and the Statistical Package in Social Sciences SPSS، Version 22 in the analysis of the quantitative data to answer the recent hypothesis. The main findings of the study are:

• The absence of microfinance institutions، which include microcredits، and the banks' fear of financing micro-enterprises for the lack of guarantees provided.

• Islamic microfinance is important in Muslim countries due to religious considerations and the reluctance to deal with Riba (interest).

• Despite the mechanisms adopted to support and develop small and medium enterprises in Algeria، it still suffers from several problems and difficulties، especially from the financing aspects.

• Algeria adopts several mechanisms to support and stimulate investment in micro-enterprises، including the National Microcredit Management Agency، which represents the highest percentage of micro-credits compared to other agencies. However، the role of this agency is not effective in the financing of small enterprises and their monitoring and accompaniment، which leads to the failure of small enterprises in achieving the desired goal، especially the elimination of unemployment and the fight against poverty .

Keywords: Microfinance، micro-enterprises، Microcredit، Economic Development، National Microcredit Management Agency (ANGEM).

الاهداء

إلى من هي أندى من قطرات الندى وأصفى من ماء الدجى أمي الغالية حفظها الله و أطال الله في عمرها.

إلى الذي أوصلني إلى رتب المعالي و إلى قدوتي في الحياة أبي الغالي سند حياتي.

إلى سندي ورفيق دربي زوجي الحبيب

إلى قرة عيني و فلذة كبدي أبني حبيبي أحمد جود

إلى من أتقاسم معهم حلو الحياة و مرّها إخوتي الأعزاء.

إلى أهل زوجي على دعمهم لي وتحفيزهم.

إلى أبناء إخوتي و كل الأهل و الأقارب.

إلى كل صديقاتي الأعزاء خاصة على دعمهم المعنوي .

إلى كل من حضر في القلب و غاب على اللسان لكثرة الأحباب.

إلى راحي و ريحاني و روح الروح بلدي * الجزائر* .

تشكرات

أحمد الله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، الحمد لله و الشكر أولا و أخيرا على فضله وكرمه و بركته الذي أنعم علينا بالتوفيق بإنجاز هذا العمل ليضاف إلى ميادين البحث العلمي ، و الصلاة والسلام على سيد المرسلين و إمام المتقين سيدنا محمد و على آله و أصحابه أجمعين .

و الشكر موصول لـ :

الأستاذ المشرف الدكتورة نوال بن عماره على إرشاداتها و توجيهاتها

و يطيب لنا عرفانا بالجميل أن نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أولئك الذين وقفوا بجانبنا ، ولم يبخلوا علينا بمساعدة أو إرشاد أو توجيه ، و أخص بالذكر و الشكر لكل من الأساتذة :

مفيد عبد اللاوي ، عقبة عبد اللاوي ، ريمي رياض، محمد سمير طعيبة، قعيد ابراهيم.

و الشكر لزوجي تليه لشرف على مساهمته في توزيع الاستبيان وتحصيله.

إلى كل من رآنا جاهلا فعلمنا ، ورآنا تائها فأرشدنا ، و رآنا مخطئا فصوبنا ، ورآنا عاجزا فأخذ بيدنا .

*إلى كل هؤلاء أقدم لهم الشكر و التقدير *

قائمة الأشكال

الشكل 1_1: تقسيم المؤسسات الصغيرة 23
الشكل رقم 2-1 : العلاقة بين التمويل الأصغر و القروض الصغيرة و المشاريع الصغيرة.....62

قائمة الجداول

جدول رقم 1_1: تعريف المؤسسات الصغيرة في ماليزيا 17
جدول رقم 1_2 : تعريف المؤسسات الصغيرة حسب القطاعات في كوريا.....18
جدول رقم 1_3 : التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة.....19
جدول رقم 1_4 : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يتبناه الاتحاد الاوروبي.....20
جدول رقم 1_5 : تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 20
الجدول رقم 1-4: نصيب المؤسسات المصغرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى نهاية سنة 2016.....123
الجدول رقم 2-4: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع إلى نهاية سنة 2016 124
الجدول رقم 3-4: التعداد الكلي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية نهاية 2016.....125
الجدول رقم 4-4: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أشخاص معنوية) حسب قطاع النشاط سنة 2016 126
الجدول رقم 5-4: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القطاع العام) حسب قطاع النشاط سنة 2016 127
الجدول رقم 6-4: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القطاع الخاص) حسب قطاع النشاط سنة 2016 128
الجدول رقم 7-4: تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2011-2016 129
جدول رقم 8-4: تطور الناتج الداخلي الخام حسب القطاع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2010-2015 130
جدول رقم 9-4: حصيلة الصادرات خارج المحروقات في الفترة 2011-2016 131
جدول رقم 10-4: أنواع التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة 136
الجدول رقم 11- 4: المشاريع الاستثمارية المصرح بها الوكالة الوطنية لترقية الإستثمارANDI سنة 2016 حسب نوع المؤسسة 143
جدول رقم 12-4 : توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط بين سنتي 2015 و 2016.....144
الوكالة حسب القطاعات جدول رقم13-4: حصيلة المشاريع الممولة من طرف 145
جدول رقم 14-4: مناصب الشغل المستحدثة في اطار المشاريع الممولة من طرف ANSE 146
جدول رقم 16-4: المشاريع المدروسة من طرف FGAR من 1 جانفي 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2016 148
الجدول رقم 17-4 : تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن وعدد الأفراد المستفيدين.....149
جدول رقم 18-4 : أنماط التمويل المقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM 156
جدول رقم 19-20: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 15731.08.2017
جدول رقم 21-4 : توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017.....158
جدول رقم 22-4: توزيع القروض حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017 159

جدول رقم 4-23 : توزيع القروض حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017 160
جدول رقم 4-24 : توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017 161
جدول رقم 4-25: حصيلة التمويل للفئات الخاصة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017 162
جدول رقم 4-26: مناصب الشغل المستحدثة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017 163
جدول رقم 4-27: حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة الى 31.08.2017..... 164
الجدول رقم 5-6: الخبرة العلمية في الحرفة 179
الجدول رقم 5-7: توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط 180
الجدول رقم 5-8: توزيع العينة حسب قيمة المشروع 180
الجدول رقم 5-9: توزيع المؤسسات حسب البنك المقرض 181
الجدول رقم 5-10: توزيع المؤسسات حسب عدد العمال 182
الجدول رقم 5-11: الشكل القانوني للمؤسسة 182
الجدول رقم 5-12: يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجود أقارب بالمؤسسة وطبيعة وجودهم..... 183
الجدول رقم 5-13: يوضح توزع أفراد العينة حسب الاعتماد على شخص آخر لتسيير المؤسسة..... 184
الجدول رقم 5-14: يوضح توزع واتجاه أفراد العينة حسب سبب اختيار فكرة المؤسسة: 186
الجدول رقم 5-15: يوضح توزيع وتجاه أفراد العينة حسب الأسباب التي دفعتك لإنشاء مؤسستك: 187
الجدول رقم 5-16: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب أهم الامتيازات التي تميز الوكالة عن غيرها: 189
الجدول رقم 5-17: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مساعدة الوكالة على تخطي المشاكل خارج الوكالة 190
الجدول رقم 5-18: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مستوى المساعدة في تخطي المشاكل خارج الوكالة: 191
الجدول رقم 5-19: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب الاستفادة من دورات أو برامج الوكالة التكوينية فيما يتعلق بتسيير المؤسسات 192
الجدول رقم 5-20: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب سبب عدم الاستفادة من دورات تكوينية: ... 193
الجدول رقم 5-21: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب رأيهم في فائدة المتابعة التي تقوم بها مصالح الوكالة 194
الجدول رقم 5-22: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب الدافع من المتابعة التي تقوم بها الوكالة: ... 195
الجدول رقم 5-25: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مصدر الحصول على المساهمة المالية للمشروع: 198
الجدول رقم 5-26: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مدى مواجهتكم لصعوبات على مستوى البنك إذا كنت استفدت من التمويل الثلاثي لإنشاء مشروع ما 199
الجدول رقم 5-27: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب سبب الصعوبات في الاستفادة من تمويل البنك 200

الجدول رقم 29-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مدى مناسبة شروط الحصول على القرض لإمكاناتك الشخصية 203
الجدول رقم 30-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب الشروط غير المناسبة للحصول على القرض 204
الجدول رقم 31-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب الحصول على كامل المبلغ المطلوب لإنجاز المشروع 206
الجدول رقم 32-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب تأثير عدم الحصول على المبلغ الكامل لانجاز المشروع 207
الجدول رقم 33-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مواجهة مشاكل مالية بعد إنشائك لمؤسستك 208
الجدول رقم 36-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب الخدمات التمويلية التي ترغب الحصول عليها من الوكالة.....211
الجدول رقم 37-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب الرغبة في الحصول على التمويل الإسلامي بدون فوائد 212
الجدول رقم 38-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب إمكانية الحصول على التمويل لتوسعة المشروع 213
الجدول رقم 39-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب عقبات الحصول على تمويل لتوسعة المشروع 214
الجدول رقم 40-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مدى وجود صعوبات في الحصول على التراخيص الإدارية الخاصة بمزاولة نشاطكم 215
الجدول رقم 41-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب سبب وجود صعوبات في التراخيص الإدارية 216
الجدول رقم 42-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب تحقيق الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة 217
الجدول رقم 44-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب أهم المشاكل المواجهة حاليا 218
جدول رقم 46-5 : الجدول المركب للمستوى التعليمي 223

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: 242
الملحق رقم 02: 247

الفهرس

ملخص
الاهداء
تشكرات
قائمة الأشكال
قائمة الجداول
قائمة الملاحق
الفهرس
مقدمة ..... **أ- ح**
الفصل الأول: الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة
تمهيد: 9
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة وخصائصها 10
المطلب الأول: معايير تمييز المؤسسات الصغيرة 10
المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة 15
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات المصغرة وتقسيماتها 22
المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و إستراتيجية تنميتها 25
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة 25
المطلب الثاني: استراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة 30
المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمشاكل التي تواجهها.....34
المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة 34
المطلب الثاني: المشاكل التمويلية التي توجهها المؤسسات الصغيرة و المصغرة.....37
المطلب الثالث: المشاكل غير المالية التي توجهها المؤسسات الصغيرة والمصغرة.....41
خلاصة: 45
الفصل الثاني: دور التمويل متناهي الصغر في تحقيق التنمية
تمهيد: 47

المبحث الأول: التمويل متناهي الصغر التقليدي 48
المطلب الأول: ماهية التمويل متناهي الصغر 48
المطلب الثاني: خصائص التمويل متناهي الصغر والمؤسسات الملية المانحة له 53
المطلب الثالث: خدمات التمويل متناهي الصغر والآليات المتبعة.....56
المبحث الثاني: انعكاس التمويل متناهي الصغر على التنمية.....62
المطلب الأول: علاقة احتواء التمويل متناهي الصغر للقروض المصغرة 62
المطلب الثاني: التمويل متناهي الصغر بين المسح العمودي والمسح الأفقي.....64
المطلب الثالث: انعكاس التمويل متناهي الصغر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية 68
المبحث الثالث: آساليب وصيغ التمويل متناهي الصغر الإسلامي 72
المطلب الأول: العلاقة بين التمويل متناهي الصغر الإسلامي والتقليدي.....72
المطلب الثاني: صيغ التمويل متناهي الصغر الإسلامي للمؤسسات الصغيرة. 73
المطلب الثالث: ممكنات التمويل متناهي الصغر الإسلامي من خلال صناديق الأوقاف والزكاة.....77
خلاصة: 81
الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال التمويل متناهي الصغر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية
تمهيد: 83
المبحث الأول: التنمية الاقتصادية مفهومها وأبعادها ومصادر تمويلها 84
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية 84
المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية 87
المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وأساليب توفيرها 90
المبحث الثاني: تجربة بنك غرامين- نغلاديش ودوره في انتشار التمويل متناهي الصغر .99
المطلب الأول: فكرة إنشاء بنك غرامين وبلورتها 99
المطلب الثاني: أسس وأهداف بنك غرامين ومميزاته 101

المطلب الثالث: تجربة بنك غرامين تجربة تنموية 105
المبحث الثالث: تجربة مصر في مجال التمويل متناهي الصغر 108
المطلب الأول: نبذة عن التمويل متناهي الصغر في مصر 108
المطلب الثاني: أهمية الأطراف الفاعلة في قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر 109
المطلب الثالث: الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر في مصر 113
خلاصة:.....119
الفصل الرابع: واقع التمويل المتناهي المصغر في انشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كأحد صيغ التمويل المتناهي الصغر في الجزائر
المبحث الأول: واقع ومكانة المؤسسات المصغرة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....122
المطلب الأول: مكانة المؤسسات المصغرة وتطورها ضمن خارطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 122
المطلب الثاني: واقع المؤسسات المصغرة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 124
المطلب الثالث: مدى مساهمة المؤسسات المصغرة في تحقيق بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر 129
المبحث الثاني: مساهمة التمويل المتناهي المصغر في انشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر.....133
المطلب الأول: آليات التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر 133
المطلب الثاني: تمكين المؤسسات المصغرة في الحصول على التمويل البنكي 139
المطلب الثالث: احصائيات التمويل المصغر في اطار برامج تمويل المؤسسات المصغرة..... 143
المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كأحد صيغ التمويل المتناهي الصغر في الجزائر.....152
المطلب الأول: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأنواع القروض المقدمة 152
المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأنواع القروض المقدمة..... 154

المطلب الثالث: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال القروض الممنوحة.... 157
الفصل الخامس: دراسة ميدانية حول تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر ANGEM في تمويل المؤسسات المصغرة
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية واسلوب التحليل الاحصائي 170
المطلب الأول: خطوات الدراسة الميدانية..... 170
المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة..... 176
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج.....185
المطلب الأول: تحليل إشكالية دور الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة في اطار الدراسة 185
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية 220
الخاتمة العامة.....228
قائمة المراجع.....234

مقدمة

مقدمة

رغم التطور في مفهوم التنمية، مازال للتمويل ومدى توافره ودرجة كفاءته دور كبير في مواجهة قضية إحداث تنمية، التي تتطلب إحداث تغييرات جذرية في الهياكل والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ومنه الخروج من دائرة التخلف. حيث كانت المؤسسات الكبيرة تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة، وآثاره لا تنعكس إلا على فئة قليلة من شرائح المجتمع، بسبب محدودية هذه المشروعات في قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة، وتواضع دورها في تحقيق الفقر. أصبحت حاليا للمؤسسات الصغيرة إضافة إلى المتوسطة تحظى في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء.

ومنه أصبح من الضروري إعادة هيكلة مفهوم التمويل وإعادة توجيه العمل المصرفي لخدمة الفقراء والبطالين وإعادة تصميم السياسات الائتمانية وفق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا جاء مفهوم التمويل متناهي الصغر من خلال القروض المصغرة لتمويل وإنشاء المشاريع الصغيرة.

كانت بداية التمويل متناهي الصغر في السبعينيات التي تم تأسيس عدد من مؤسسات لهذا التمويل كانت أهمها بنك القرية في بنغلاديش، وفي عام 1995 أسس البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمعاونة اشد الناس فقرا (CGAP)، وفي عام 1997 عقد في واشنطن قمة التمويل الصغير. وأعلنت الأمم المتحدة عام 2005 السنة الدولية للتمويل متناهي الصغر، ومن هنا برز التمويل متناهي الصغر.

فالتمويل متناهي الصغر جديد نسبيا في حقل التنمية، لكن الفكرة قديمة قدم الإنسان نفسه، وفي الواقع تعلمنا الدراسات التاريخية أن جميع البلدان المتقدمة في وقتنا الحاضر كان لهم تجاربهم الخاصة في مجال التمويل المتناهي الصغر، والتجربة الأوروبية ترجع إلى القرن السادس عشر مثل تجربة ايرلندا للقضاء على الفقر، في ألمانيا أسس نظام تعاوني للائتمان

والذي كان يمنح للقرويين قروض صغيرة بأسعار فائدة مقبولة .وتوجد الآن عدة نماذج للتمويل متناهي الصغر: نموذج بنك غرامين، ونموذج بنك القرية و نموذج الاتجاه الائتماني "CU" و نموذج جماعات العون الذاتي.

تذهب أدبيات تمويل التنمية أن النظام المالي الصحيح يعزز النمو الاقتصادي، وهنا تكمن أهمية التمويل المتناهي الصغر، حيث اتبعت الجزائر سياسة القروض متناهية الصغر والذي يسمى بالقرض الرفيق يمنح لمستحقيه في إطار مساعدتهم لتحسين أداء مؤسساتهم الفلاحية وانبثق هذا من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالتعاقد مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري سنة 2008 ولم يكن هذا النوع من القروض الأول من نوعه في الجزائر بل كان هناك مبادرات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمها "صندوق الوطني للتأمين على البطالة" عام 1994، وكذلك "الوكالة الوطنية لدعم والتشغيل الشباب" العام 1997، إضافة إلى "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" العام 2004 والذي هو موضوع الدراسة بحكم أنها تقدم القروض الصغيرة والمصغرة في اطار التمويل متناهي الصغر وتستهدف الفئات المحرومة من التمويل، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

إشكالية البحث:

في ضوء ما تقدم وفي ظل التطورات العالمية وتطور أدبيات تمويل التنمية، فإن إشكالية البحث جاءت على النحو التالي:

ما مدى أهمية التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM؟

ومن أجل معالجة الإشكالية تم تجزئتها و طرح التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1. ما هي الصعوبات التي تواجهها المؤسسات المصغرة؟
2. هل يمكن أن يكون التمويل متناهي الصغر دورا فعالا لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

3. فهل يمكن أن يقدم النظام المالي الإسلامي بدائل للتمويل متناهي الصغر؟
4. هل يمكن أن تكون التجارب الرائدة في مجال التمويل متناهي الصغر مثالا ناجحا للتطبيق؟
5. هل توجد آليات للتمويل متناهي الصغر كأحد أهم مفاصل التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
6. ما هو الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في تمويل المؤسسات المصغرة ؟

الفرضيات:

لمعالجة الموضوع يقتضي صياغة مجموعة من الفرضيات تبنى عليها الدراسة، وهي:

1. تعاني المؤسسات المصغرة رغم أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية مشاكل تمويلية تقف عائقا أمام نجاحها، وهذا ما يبرز أهمية مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي تهتم أساسا بتمويل المؤسسات المصغرة.
2. إن أهداف التنمية الاقتصادية تتمثل في زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة، وتقليل التفاوت في الدخول والثروات، وتعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي، وهذا ما يعكس الأثر التنموي للتمويل متناهي الصغر.
3. هناك ثلاث وسائل رئيسية للتمويل الإسلامي يمكن استخدامها في تصميم برنامج ناجح للتمويل متناهي الصغر: المضاربة، المشاركة، المرابحة، بالإضافة إلى أساليب تمويل قائمة على الإحسان والتبرع تتمثل في القروض الحسنة والصدقات التطوعية والزكاة والوقف.
4. إن دمج التمويل متناهي الصغر في الأنظمة المالية الرسمية وخلق الشراكة بين البنوك التجارية يفعل هذا التمويل في الوصول إلى الأهداف المرجوة في الدول النامية، وهذا ما

حققته تجربة بنك القرية بنغلاديش للدكتور محمد يونس على الرغم من العراقيل التي واجهتها.

5. يتمثل التمويل متناهي الصغر في الجزائر من خلال اقامة آليات دعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار في إنشاء مؤسسات مصغرة، التي تساهم في تحقيق بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.
6. إن التمويل الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM لإقامة المؤسسات المصغرة تعتبر كإسقاط ملموس للتمويل متناهي الصغر في الجزائر، حيث تساهم في حل مشاكل التمويل، خاصة أن الوكالة تقدم قروض بدون فائدة وهذا ما يستقطب المؤسسات المصغرة .

حدود الدراسة:

حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، تم تحديد الإطار العام وحدود البحث في النقاط التالية:

- دراسة المحيط الدولي وذلك من خلال نصيب الدول النامية من التنمية خاصة في تمويل التنمية، ومع تقييم نماذج للتمويل المتناهي الصغر في بعض الدول النامية، والتمويل الإسلامي الذي فرض نفسه في الآونة الأخيرة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية.
- دراسة التمويل المتناهي الصغر في الجزائر وأثر هذه الإستراتيجية ومدى نجاعتها في تحقيق أهداف التنمية.
- حددت فترة الدراسة للمراحل التي مر بها التمويل متناهي الصغر المتمثل في دراسة حالة الأطروحة منذ نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

المنهجية المتبعة:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لكشف ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وتمويلها في إطار النظرية الاقتصادية، ووصف التمويل متناهي الصغر والتمويل الإسلامي كأحد أهم

الأساليب التي يمكن تطبيقها في الدول النامية. وإتباع المنهج التحليلي بالتطرق إلى الإحصائيات والتطورات التي مر بها التمويل متناهي الصغر، وبالاعتماد على المنهج التاريخي وسرد المراحل التي مر بها هذا التمويل لمعرفة الظاهرة أكثر وتفسيرها. ومنهج دراسة حالة من خلال تحليل الاستبيان.

أسباب اختيار الموضوع:

إن لاختيار هذا الموضوع كان وراءه عدة مبررات و دوافع ، لعل أهمها تتمثل فيما يلي:

- تخصصنا في الماجستير اقتصاد تنمية.
- انتشار والتبشير في استعمال مصطلح التمويل متناهي الصغر والاهتمام به من الطرف الهيئات الدولية.
- على اعتبار الموضوع أحد أهم مواضيع الساعة والذي طرح نفسه بإلحاح في الآونة الأخيرة على مستوى الدول النامية وانتشار الروح المقاولاتية لدى الشباب.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- الوصول إلى إستراتيجية ناجعة لكسب رهان التنمية في الدول النامية خاصة منها الجزائر.
- التعمق في دراسة مفهوم التمويل متناهي الصغر، ومقارنته بأساليب التمويل الأخرى.
- الاستفادة من التجارب الناجحة والأخذ العبرة منها، بهدف ترشيد السياسات الحالية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.
- فتح المجال لزرع فكرة التمويل متناهي الصغر لفئة الشباب الحاملين للشهادات الجامعية والدراسات العليا.

الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة فكانت حول البحث عن استراتيجيات التنمية وتمويلها، وهناك دراسة أعدت للمشاركة في الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية 2011 للأستاذ جوادي نورالدين، تناولت السياسة العامة للتشغيل في الجزائر مع دراسة حالة للتمويل متناهي الصغر. حيث توصل الباحث إلى أن التمويل المتناهي الصغر كأحد أهم مفاصل التنمية في الجزائر لا زال في بدايته يجب توفير المناخ الملائم لها على مستوى المنظمين والفاعلين و الزبائن.

وكذلك أطروحة دكتوراه للأستاذ أمين قسول أمين قسول، متطلبات تفعيل التمويل المصغر في البنوك الإسلامية– دراسة تجارب دول عربية– أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2016/2015. أين تطرق الى تجارب مصر والجزائر والسودان في مجال التمويل المصغر في البنوك الاسلامية، وتأهيل هذه البنوك في تقديم خدمات التمويل المصغر. لقد توصل الباحث إلى أنه من أجل الوصول إلى استرتيجية فعالة للتمويل متناهي الصغر الاسلامي يجب تظافر الجهود بين النظام المالي المصرفي و البنوك الاسلامية و مؤسسات التمويل متناهي الصغر من أجل انجاح التمويل المصغر في البنوك الإسلامية.

وكذلك دراسة من إعداد محمد سمير طعيبة للحصول على شهادة الماجستير في جامعة الأغواط بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر – دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2007/2006. حيث خلص الباحث إلى أن سبب تعثر المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال عدم فعالية المرافقة والدعم في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر.

خطة وهيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة الى خمسة الفصول كما يلي:

الفصل الأول : الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة ولقد تم عرض مفهوم المؤسسات الصغيرة وخصائصها في المبحث الأول والمبحث الثاني أهمية المؤسسات الصغيرة وإستراتيجية تنميتها والمبحث الثالث مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمشاكل التي تواجهها.

الفصل الثاني : دور التمويل متناهي الصغر في تحقيق التنمية و لقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الاول التمويل متناهي الصغر التقليدي، والمبحث الثاني انعكاس التمويل متناهي الصغر على التنمية وفي المبحث الثالث آساليب وصيغ التمويل متناهي الصغر الإسلامي

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال التمويل متناهي الصغر ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول: التنمية الاقتصادية مفهومها وأبعادها ومصادر تمويلها، المبحث الثاني: تجربة بنك غرامين– بنغلاديش ودوره في انتشار التمويل متناهي الصغر، المبحث الثالث: تجربة مصر في مجال التمويل متناهي الصغر

الفصل الرابع: واقع التمويل المتناهي المصغر في انشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كأحد صيغ التمويل المتناهي الصغر في الجزائر وتناول فيه من خلال ثلاث مباحث المبحث الأول : واقع ومكانة المؤسسات المصغرة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المبحث الثاني : مساهمة التمويل المتناهي المصغر في انشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر، المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كأحد صيغ التمويل المتناهي الصغر في الجزائر.

الفصل الخامس: دراسة ميدانية حول تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر ANGEM في تمويل المؤسسات المصغرة تم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول منهجية الدراسة الميدانية واسلوب التحليل الاحصائي والمبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج.

الفصل الأول

الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة

تمهيد:

تعتبر المؤسسات المصغرة سابقا لا تقل أهمية عن دور باقي أنواع المؤسسات الأخرى، بل أن وجودها كان سابقا لغيرها من المؤسسات، وأن التطور الذي حصل في قطاع الصناعة والزراعة قبل الثورة الصناعية وبعدها يعود بالأساس إلى المؤسسات المصغرة التي ساهمت بنموها وتوسعها في تهيئة الظروف الموضوعية لظهور المؤسسات الكبيرة و حتى العملاقة. حيث تعاني المؤسسات المصغرة من مشاكل الاقتصادية، لاسيما فيما يتعلق بتدعيم التنمية المحلية، توفير مناصب الشغل، تجنيد الادخار وتحسين التكامل الصناعي وغيره. لهذا تحاول الدول المتقدمة والنامية على توفير المناخ المناسب لها، مركزة في ذلك على الصعوبات المالية التي عادة ما تقع حجر عثرة في طريق تنميتها.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة وخصائصها

ان تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة له أهمية كبيرة، إلا أن اعطاء تعريف يميزها عن المؤسسات الكبيرة يختلف من دولة متقدمة الى دولة نامية لإختلاف الظروف الاقتصادية في كل دولة واختلاف مرحلة التنمية التي تمر بها. الا أن المميزات التي تتجلى بها هذه المؤسسات لما لها من أهمية في المساهمة في تحقيق التنمية تجعلها تلعب دور مهم في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة و النامية.

المطلب الأول: معايير تمييز المؤسسات الصغيرة

إن محاولة وضع مفهوم دقيق للمؤسسات الصغيرة واجهه صعوبات كثيرة و ذلك لاختلاف النشاط الاقتصادي و درجة النمو الاقتصادي، و مدى التقدم التكنولوجي، و هكذا تم الاعتماد على معايير للتفرقة بين المؤسسات. لهذا ظهرت عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة على المستوى الدولي ركز بعضها على الجانب الوصفي للمؤسسة الصغيرة، بينما اعتمد البعض الاخر على معايير كمية مختلفة في قياس كلمة صغر المؤسسة. و على اختلاف التعاريف الدولية و ايجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات لكن تم الاتفاق على المعايير التي يمكن على اساسها تعريف المؤسسات. وتصنف الى صنفين :

أولا: المعايير الكمية:

ان حجم المؤسسات يعتمد على جملة من المؤشرات الكمية، حيث تنقسم هذه المعايير الى مؤشرات تقنية و اقتصادية و مؤشرات نقدية، وتتمثل أهم هذه المعايير في:

1. معايير عدد العمال:

يعد معيار العمالة أحد المعايير الأساسية و الأكثر استخداما لتصنيف المؤسسات من حيث الحجم، رغم اختلافه من دولة لأخرى، و نظرا لسهولة عملية قياس حجم عدد العمال.

يعكس عدد العمال أهم المعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة بغض النظر عن طبيعة النشاط.

و يتراوح عدد العمال في المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة على اختلاف كل دولة و مقوماتها الاقتصادية و الصناعية ففي الغالب نجد عدد العمال يتراوح بين عامل واحد الى خمسين عامل في معظم الدول النامية[1].

و يؤخذ على هذا المعيار أن استخدام العمالة وحدها قد لا يعكس تماما الوضع الحقيقي لحجم المؤسسة لا سيما في الحالات التي تتباين فيها الفنون الانتاجية الممكن استخدامها في المؤسسات و ذلك بسبب اختلاف معامل رأس المال/ العمل بين المسسات المختلفة. فعلى سبيل المثال : فإن هناك مؤسسات في أنشطة مختلفة تتطلب إستثمارات رأسمالية كبيرة و لكنها توظف عددا من العمال، و بالتالي فالاعتماد على هذا المعيار وحده سيؤدي الى ادخال هذه المؤسسات الى دائرة المؤسسات الصغيرة مع أنها ليست مؤسسات صغيرة. كذلك فان هناك مؤسسات عديدة لا تتطلب إلا مقادير ضئيلة من الاستثمارات الرأسمالية و لكنها توظف عددا كبيرا نسبيا من الأيدي العاملة مما يؤدي الى استبعاد هذه المؤسسات من نطاق المؤسسات الصغيرة بالرغم من كونها مؤسسات صغيرة في المقام الأول، و قد دفع ذلك بالبعض الى القول بأن معيار العمالة لا يكفي وحده لتحديد حجم المؤسسات الصغيرة، بمعنى أنه لا يصلح منفردا للحكم على كون المؤسسة صغيرة أم كبيرة[2].

و من التصنيفات المشهورة التي تعتمد على معيار العمالة تصنيف " بروش و هيمنز" والذي صنف حجم المؤسسات كما يلي[3]:

1 بوسهمين أحمد، الإستثمار في المؤسسات المصغرة و دورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي االجزائري، دكتوراه 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، ص 66.

2 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية،الاسكندرية، 2009، ص ص: 24_25.

3 مصطفى يوسف كافي ، بيئة و تكنولوجية ادارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، الاردن، 2014، ص 28.

- مؤسسات أعمال أسرية أو منزلية أو حرفية: وهي المؤسسات التي يعمل فيها أقل من عشرة عمال (مابين 1_9 عمال).
- مؤسسات صغيرة الحجم: و التي يعمل فيها أقل من خمسين عاملا (مابين 10 _49 عاملا).
- مؤسسات متوسطة الحجم: و التي يعمل فيها أقل من مائة عامل (مابين 50 _99 عاملا).
- مؤسسات الأعمال كبيرة الحجم: وهي التي تعمل فيها أكثر من 100 عامل.

2. معيار رأس المال المستثمر:

يعد هذا المعيار من أهم المعايير المعتمدة في العديد من الدول للتمييز بين المؤسسات، وذلك على اعتبار أن حجم الإستثمار يعطي صورة على حجم النشاط كميا. ويختلف على اختلاف درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

يتضمن هذا المعيار التفرقة بين رأس المال الثابت (الأرض، المباني، الآلات و التي تعكس حجم الطاقة الانتاجية للمؤسسة)، و رأس المال المتغير (كل العناصر الانتاجية المتغيرة التي يمول بها المشروع أصوله المتداولة من خدمات و أجور و عاملين ... الخ)، فهناك من يعتمد رأس المال المتغير و يستبعد قيمة الأصول الثابتة لاختلاف قيمتها من وقت لاخر حتى لا تعطي نتائج مضللة عند تصنيف المؤسسات، لأن اضافة رأس المال الثابت يؤدي الى استبعاد بعض المؤسسات عن دائرة المؤسسات المصغرة و الصغيرة[1].

حيث يتم تصنيف المؤسسات وفقا لمعيار رأس المال كما اعتمده البنك الدولي على النحو التالي[2]:

- مؤسسات أعمال أسرية أو منزلية: وهي تلك المؤسسات التي يقل رأسمالها عن 3500 دولار.

1 بوسهمين أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص 68.

2 مصطفى يوسف كافي ، مرجع سبق ذكره، ص 29.

- المؤسسات الصغيرة: هي تلك المؤسسات التي يتراوح رأسمالها بين 3500 دولار إلى 35000 دولار.
- مؤسسات متوسطة الحجم: وهي تلك المؤسسات التي يتراوح رأسمالها مابين 35000 دولار إلى 150000 دولار.
- مؤسسات كبيرة الحجم: وهي تلك المؤسسات التي يزيد رأسمالها على 150000 دولار.

3. معيار العمالة و رأس المال المستثمر (المعيار الثنائي):

حيث يعتمد هذا المعيار على ازدواج معيار العمالة و معيار رأس المال المستثمر و ذلك من خلال وضح حد أقصى للعمالة بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المؤسسات الصغيرة.

يمثل هذا المعيار معامل رأس المال قسمة حجم رأس المال الثابت على عدد العمال ويعني المعيار كمية الإضافة الى رأس المال (الاستثمار) المطلوبة لتوظيف عامل واحد في المشروعو عادة ما يكون هذا المعيار منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال بصفة عامة مثل قطاع الخدمات و القطاعات التجارية و يكون مرتفعا في القطاع الصناعي و لا سيما تلك المصانع التي تستخدم خطوط انتاج ذات مستوى تكنولوجي متطور[1].

4. معيار التقدم التكنولوجي[2]:

يعتمد هذا المعيار في تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة و اللمتوسطة على نوعية التكنولوجية المستخدمة في العملية الانتاجية التي تقوم بها المؤسسة، ويتناسب هذا المعيار مع بعض المؤسسات المصغرة والصغيرة ، ولكنه لا يتناسب مع جزء الأكبر فيها، باعتبار ان المؤسسات المصغرة مؤسسات كثيفة العمالة ويعاب على هذا المعيار تعدد الأنماط التكنولوجية

1 أحمد عارف العساف و آخرون، الأصول العلمية و العملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2012 ، ص 20.

2 حاتم مأمون محمد المقدم، دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مصر، دكتوراه في الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2007، ص 79.

التي يمكن الاعتماد عليها في العملية الانتاجية الواحدة ، و بالتالي تختلف قيمة رأس المال المستثمر و العمالة المستخدمة في المؤسسة تبعا لمصدر التكنولوجية المستخدمة فاستخدام التكنولوجيا المتقدمة قد يؤدي الى انخفاض العمالة.

5. معيار حجم الانتاج:

ان حجم النشاط الانتاجي يعتبر من المعايير التي تحدد حجم المؤسسات حيث ان المؤسسات الصغيرة تتصف بصغر حجم انتاجها. لكن هذا المعيار ليس دائما يعطي الصورة الحقيقية لحجم المؤسسة ففي ظل ظروف خارج عن ارادة المؤسسات و تراجع الأسواق وانخفاض المبيعات بالاضافة الى تقلبات عدد العمال و الاستثمار قد لا يحدد حجم المؤسسات بالضبط.

ثانيا: معيار النوعية:

إن المعايير الكمية وحدها لا تفي بالغرض في تحديد أو التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بل لابد من اضافة معايير نوعية تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، وتتمثل أهم هذه المعايير فيما يلي:

1. معيار الملكية أو المعيار القانوني:

يتوقف على الطبيعة القانونية للمؤسسة وعلى حجم رأس المال المستثمر في المشروع وطريقة تمويل رأس المال.

2. معيار المسؤولية[1]:

حيث نجد حسب هذا المعيار في المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة بالنظر الى هيكلها التنظيمي البسيط، نجد أن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد

1 بوسهمين أحمد مرجع سبق ذكره، ص 71.

الذي يقوم باتخاذ القرارات و تنظيم العمل داخل المؤسسة و تحديد نموذج التمويل و التسويق... الخ، و بالتالي فإن المسؤولية القانونية و الادارية تقع على عاتقه وحده.

3. معيار حصة المؤسسة في السوق[1]:

وهو ما يشير الى أن حصة المؤسسة الصغيرة في السوق الذي تباع فيه منتجاتها المحدودة، و بعبارة أدق فإن الحصة في السوق للمؤسسات الصغيرة لا تصل الى أن تكون حصة احتكارية، بل هي اقرب الى حالة المنافسة مع غيرها من المؤسسات و يتطلب ذلك قياس حجم السوق ثم قياس حصة المؤسسة الصغيرة في السوق وهو مرتبط ايضا بالمعيار الخاصة بقيمة المبيعات السنوية.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة

و بعد التطرق الى معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة التي تم الاستناد عليها في وضع تعريف لها، لكن تعددت التعاريف من دولة إلى أخرى و بالتالي سنحاول التطرق الى التعاريف التالية:

1-المفهوم الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة في الدول النامية:

تاريخيا عكس مفهوم القطاع الموازي مجموعة النشاطات الصغيرة المعاشية المتواجدة على هامش النشاطات الانتاجية للمؤسسات الكبيرة، و كان ينظر الى هذه الظاهرة على انها مؤقتة و كان يتوقع أن يمتص نمو القطاع الحديث للمؤسسات الكبيرة اليد العاملة للقطاع الموازي، وبالتالي يتلاشى هذا الأخير[2].

وقد أدى فشل سياسات "التصنيع من الأعلى" في الكثير من الدول النامية، ثم تطبيق برامج مع ما ترتب عنها من آثار اجتماعية و اقتصادية، خاصة على سوق العمل، الى توسع

1 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

2 Marniesse S. (2000). Approches Théoriques de la Dynamique des Microentrprises dans les Pays en Développement. P 07 .[on-line] ، [01.01.2013]، Available frome internet :
URL :< http:// www.dial.prd.Fr/dial_publications/pdf/DOC_travail/2000-06.pdf >.

القطاع الموازي. يعبر "هوغن hugon" عن هذه الوضعية كمايلي: أصبح مسار اللارسمية الذي كان يعتبر هامشيا في مواجهة نموذج التنمية الصناعية، و معيار العمل بأجر، المرجع الأساسي لفهم مجتمعات الجنوب، و خاصة الافريقية منها[1]. و لم يجد المسؤولون السياسيون والمنظمات الدولية بما فيها مؤسسات "بروتن وودز" في ظل عجز القطاع الرسمي، عن توفير فرص العمل للبطالين سوى الاعتراف بالدور الاقتصادي و الاجتماعي للقطاع الموازي. فكان يجب في احسن الحالات مساعدة هذا القطاع " ملجأ للبطاليين" و في أسوء الحالات عدم عرقلة السير، و من هنا بدأ مصطلح القطاع الموازي[2]. ومنه يمكن استخلاص بعض التعريفات التي اعتمدتها عض الدول النامية منها:

أ- **تعريف الهند[3]:** كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة على معيار رأس المال المستثمر وعدد العمل، بحيث وضعت حد أقصى لا يتجاوز 50 عاملا لو استخدمت الآلة، او 100 عاملا لو لم تستخدم الآلة، ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500.000 روبالية، و بدون وضع حد اقصى لعدد العمال الذين توظفهم المؤسسة، أما المؤسسات المصغرة هي تلك المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال والتي لا يزيد رأسمالها عن 200.000 روبية.

ب- **تعريف الفليبين[4]:** ويتم تعريف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك المؤسسات التي يعمل فيها 10 الى 99 عاملا و المؤسسات المتوسطة تلك التي يعمل فيها 100 الى 199 عاملا.

1 Hugon P. (2003). Les Micro-Unités et les PME: Entre Tissus d'Entrepreneurs Emergents et Activités de Survie. Techniques Financières et Développement N°=72. ،p 13

[on-line] ، [22.01.2013]، Available frome internet :URL :< http:// www.esf.asso-Fr/portail/IMG/pdf/ TFD72_article_HUGON.pdf >.-

2 Marniesse ،2000، p 06.

3 فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 2005، ص 54.

4 صلاح حسن، دعم و تنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة و الفقر، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2011، ص27.

ج- تعريف ماليزيا[1]: تعرف المؤسسات الصغيرة في ماليزيا بالاعتماد الى معيار حجم المبيعات السنوية أو معيار عدد العمال الدائمين ويستند عليها في التمييز بينها وبين المتوسطة والمتناهية الصغر والجدول الموالي يوضح هذا التعريف:

جدول رقم 1_1: تعريف المؤسسات الصغيرة في ماليزيا

الصنف	المؤسسات متناهية الصغر	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
الصناعة الخدمات الصناعية الصناعات الزراعية	حجم المبيعات السنوية أقل من 250 ألف رينغت، أو عدد العمال الدائمين أقل من 5 عمال	حجم المبيعات السنوية بين 250 ألف رينغت، و أقل من 10 مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين5 عمال و 50 عاملا	حجم المبيعات السنوية بين 10 مليون رينغت و أقل من 25 مليون رينغت، أو عدد العمال الدائمين بين 51 عامل و 150 عامل
الخدمات الزراعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	حجم المبيعات السنوية أقل من 200 ألف رينغت، أو عدد العمال الدائمين أقل من 5 عمال	حجم المبيعات السنوية بين 200 ألف رينغت، و أقل من 1 مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين5 عمال و 19 عاملا	حجم المبيعات السنوية بين مليون رينغت، و أقل من 5 مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين 20 عامل و 50 عاملا

المصدر: ميساء حبيب سلمان، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2009، ص21.

ملاحظة : 1 دولار أمريكي يعادل 20،3 رينغت ماليزي

د-**تعريف كوريا**[2]: بدأ تقسيم المؤسسات على أساس حجم العمالة، و في هذا الإطار تعتبر المؤسسة الصغيرة اذا كانت توظف 300 عاملا أو أقل و في هذه السنوات الأخيرة أضيف لهذا المعيار حجم الاستثمار الذي حدد مبلغ 700 ألف دولار أمريكي أو أقل ليجعل من المؤسسات

1 ميساء حبيب سلمان، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2009، ص21.

2 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الصغيرة بغض النظر عن طبيعة القطاع، و لكن تم الانتباه لنوع القطاع مؤخرا و تم تعريف المؤسسة الصغيرة طبقا لنشاطها، فمثلا:

جدول رقم 1_2 : تعريف المؤسسات الصغيرة حسب القطاعات في كوريا

القطاع	عدد العمال	حجم الاستثمار
قطاع الصناعات الانتاجية و التعدين و المواصلات	300 عامل أو أقل	700 ألف دولار أمريكي أو أقل
قطاع مواد البناء	50 عامل أو أقل	700 ألف دولار أمريكي أو أقل في الأصول الثابتة
قطاع الخدمات	20 عاملا أو أقل	700 ألف دولار أمريكي أو أقل في الأصول الثابتة

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص36

هـ- **تعريف مصر**[1]: المؤسسات الصغيرة هي تلك المؤسسات التي تعتمد على استخدام عمالة تتراوح ما بين 6 و 49 عاملا و تستخدم حجما نسبيا من رأس المال لا يزيد عن 1 مليون جنيه مصري، كما تعمل المؤسسات التي تستخدم مستويات عالية من حجم رأس المال المحدد وهي المؤسسات الصغيرة الحديثة في اطار التقدم التكنولوجي المستخدم و التي تسمح بالمشروعات المغذية.

2-المفهوم الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة:

اقتصاديا يمثل هذا النوع من المؤسسات الجزء الأسفل من قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويستعمل هذا المفهوم ايضا للإشارة الى المؤسسات التي تنشئها وتسيرها ففئات تعاني من وضعية التهميش و الاقصاء الاجتماعي مثل البطاليين، الأقليات العرقية و النساء[2].

1 فتحي السيد عبده،مرجع سبق ذكره، ص 59.

2 Schreiner M. (2003). et Woller Gary، Microenterprise Development Programs in the United States and in the Developing World. World Development، vol=° 31، N=°09.14 pages.

[on-line] ، [07.01.20113]، Available frome internet : URL :< http:// www.sciencedirect.com >.

أ-**تعريف الولايات المتحدة الأمريكية**[1]: قدم لنا قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها و ادارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد تم تحديد مفهوم هذه المؤسسات بطريقة اكثر تفصيلا بالإعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العاملين، ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسات الصغيرة كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم 1_3 : التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر: اسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الواقع و التحديات، غرداية، 2004.

ب- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** قام الاتحاد الأوروبي بإصدار تعريف عام 1996 ضمن توصيات المفوضية الأروربية وذلك بغرض ايجاد تعريف موحد داخل اطار الاتحاد الأوروبي، ولقد كان تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة ضمن مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجدول الموالي:

1 اسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الواقع و التحديات، غرداية، 2004.

جدول رقم 1_4 : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يتبناه الاتحاد الاوروبي

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية
المؤسسة المصغرة	أقل من 10 عمال	أقل من 2 مليون أورو	أقل من 2 مليون أورو
المؤسسة الصغيرة	أقل من 50 عمال	أقل من 10 مليون أورو	أقل من 10 مليون أورو
المؤسسة المتوسطة	أقل من 250 عمال	أقل من 50 مليون أورو	أقل من 43 مليون أورو

source : journal officiel de l' Union européenne **concernant la définition des micro; petites et moyennes entreprises.** Notifieée sous le numéro c (2003) 1422 ; texte préssentant de l" intérét pour l" EEE; ce/361/2003.

ج- **تعريف اليابان :** تعرف بأنها الوحدات التي يعمل بها أقل، أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل فتعرف على أنها مؤسسات صغيرة جدا. فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة[1]. و الجدول الموالي يوضح التعريف كمايلي:

جدول رقم 1_5 : تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

القطاع	رأس المال	عدد العمال
الصناعات و القطاعات الأخرى	300 مليون ين أو أقل	300 عامل أو أقل
مبيعات بالجملة	100 مليون ين أو أقل	100 عامل أو أقل
مبيعات بالتجزئة	50 مليون ين أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 مليون ين أو أقل	100 عامل أو أقل

المصدر: مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، طوكيو، 2002، ص 4 .

3-تعريف للمؤسسات المصغرة في الجزائر:

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في القانون رقم 01-18 الصادر في 2001 المتضمن القانوني التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي

1 فتحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره، ص 54.

اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوى هذا القانون تعريف كل مؤسسة على حدا في المواد التالية[1]:

●المادة الرابعة : يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 1 و250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينارأو الميزانية العامة السنوية أقل من 500 مليون دينار.

●المادة الخامسة: أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 عاملا ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار و2 مليار دينار، أو الميزانية العامة السنوية تتراوح ما بين 100 و 500 مليون دينار.

●المادة السادسة: تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 عامل،و رقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون دينار.

●المادة السابعة: تصنف المؤسسات متناهية الصغر أو الصغرى بأنها تلك التي تشغل ما بين 1 الى 9 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

ومن خلال التصنيفات التي إعتمدتها الجزائر في تحديد حجم المؤسسات بين متوسطة و صغيرة و مصغرة، لذلك نشير إلى المصطلح المعتمد في الدراسة و هو المؤسسات المصغرة و هو هدف التمويل متناهي الصغر.

1 آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06 ، ص ص 274_275.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات المصغرة وتقسيماتها

1-خصائص المؤسسات الصغيرة :

على من الرغم من اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة إلاّ أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعل منها وسيلة هامة للمساهمة في تنمية اقتصاديات الدول[1]:

- ضآلة التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع مما يجعلها سهلة الإنشاء والتنفيذ؛
- الميزة الانتشارية ما يجعلها تغطي مناطق مختلفة و أعداد كبيرة من السكان؛
- كثيفة العمالة بحيث تساهم في توفير المزيد من فرص العمل ؛
- ملكية فردية أو عائلية أو شركات الأشخاص ما يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الصغيرة؛
- سهولة الدخول في السوق والخروج منه ؛
- استغلال الطاقة الإنتاجية نظرا لإمكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وتوفر مستلزماته وعدم تعقيد العملية الإنتاجية ؛
- محدودية متطلبات التكنولوجيا والتطوير والتوسيع والتحديث؛
- الأثر المباشر للعائد في توفير الحاجات الأساسية لمالكيها؛
- الاعتماد على المواد الأولية المحلية ؛
- تلبية طلبات المجتمع المحيط وخلق تنمية متوازنة؛
- الدور البارز للمرأة فيها ودمجها في النشاط الاقتصادي.

2-تقسيم المؤسسات الصغيرة :

إن تداخل المصطلحات بين المؤسسات والصناعات الصغيرة المختلفة أدى إلى عرض تقسيم المؤسسات الصغيرة في الشكل الموضح أدناه:

1 صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الشكل 1_1: تقسيم المؤسسات الصغيرة

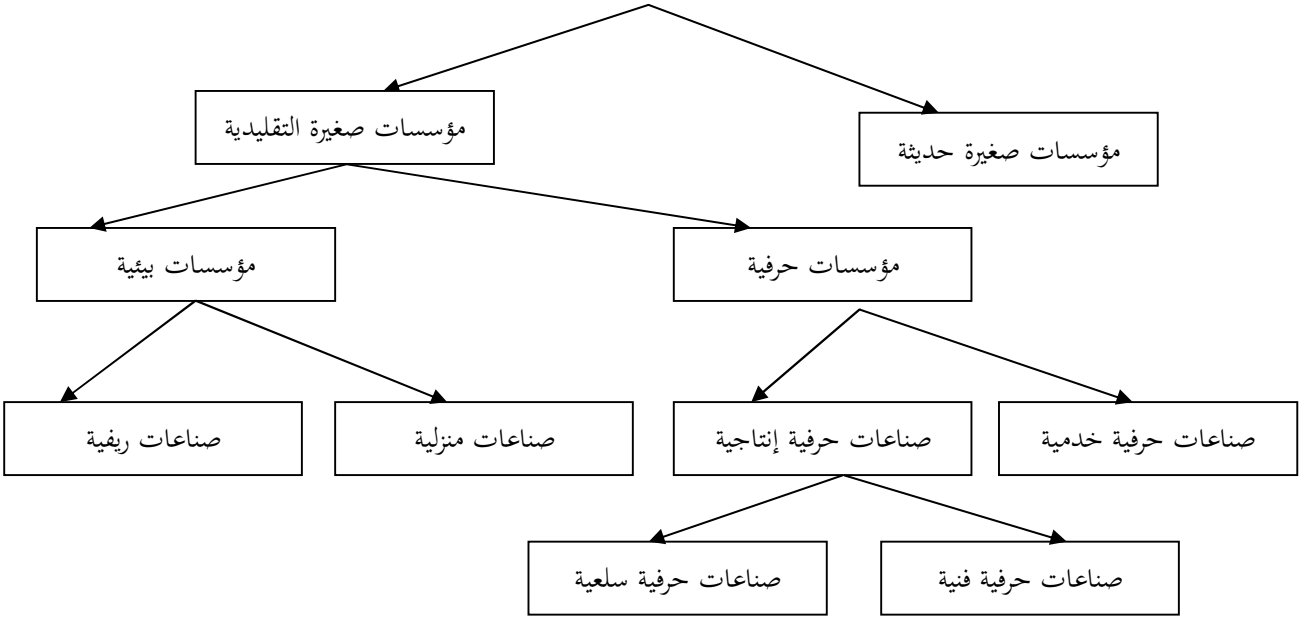

المصدر: فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص44.

من خلال الشكل فإن المؤسسات الصغيرة تنقسم إلى:

2-1- مؤسسات صغيرة حديثة: تعتمد على التكنولوجيا خاصة من ناحية التنظيم والإدارة.

2-2- مؤسسات الصغيرة التقليدية: يغلب عليها الطابع اليدوي وتعتمد على المجهود الفردي والمهارات المكتسبة و تنقسم إلى نوعين:

2-2-1- مؤسسات حرفية: حيث يتم فيها إنتاج أو تحويل أو ترميم منتج حرفي يغلب عليها الطابع اليدوي والذوق الفني والإبداع. و تنقسم إلى:

- صناعات حرفية خدمية:تقدم من خلالها خدمات مثل خدمات الصيانة.
- صناعات حرفية إنتاجية[1]: وهي الصناعات التي تقوم بإنتاج معين عن طريق استغلال الخامات الموجودة في البيئة و تحويلها إلى سلع و منتجات مختلفة لإشباع احتياجات الأفراد،

1 فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 46.

كما يتجه جزء كبير منها إلى التصدير والذي ينقسم إلى صناعات حرفية فنية التي غالبا ما تكون متوازنة وتحتاج إلى تدريب خاص ثم الصناعات الحرفية السلعية التي تنتج المنتجات التي تشبع احتياجات الأفراد من السلع الأساسية مثل المخابز ومنتجات الألبان وهي لا تتطلب درجة عالية من المهارة لإنتاج منتج معين يتمتع بقيمة فنية معينة .

2-2-2- مؤسسات بيئية: تعتمد هذه المؤسسات على البيئة المحيطة بها و تنقسم إلى نوعين[1]:

- صناعات منزلية: وهي الصناعات التي تقوم غالبا على ممارسة حرفة متوازنة كانت تمارس قديما ولم تحول إلى سلعة متطورة ولكن احتفظت بقيمتها الفنية خاصة و أنها تعتمد على المهارات اليدوية النادرة و تتبع الأساليب التقليدية المتوازنة وتنتشر في الريف و الحضر ويغلب عليها الطابع العائلي وتتم داخل المنزل وتعمل على تحويله إلى وحدة إنتاجية ويقوم بالصناعات الإنتاجية جميع أفراد الأسرة مثل الحياكة.
- صناعات ريفية: تقوم على استغلال موارد البيئة من الخام المختلفة حيث تقام في المناطق الريفية وتحتاج إلى تدريب بسيط وتعتمد على الأسلوب اليدوي وتعتبر عملا ثانويا بجانب نشاط الزراعة وتدر عليهم دخلا إضافيا مثل صناعة السجاد وعسل النحل .

1 فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 46-47.

المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و إستراتيجية تنميتها

إن الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمصغرة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى الأهمية أو الدور الذي تلعبه في تحقيق التوازن الاقليمي لعملية التنمية، ان هذه المؤسسات أصبحت ضرورة اقتصادية في بداية مراحل التنمية في الدول النامية.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:

1-الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة في التنمية: تتمثل الاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة فيمايلي:

أ- **مساهمة المؤسسات الصغيرة في زيادة الناتج الوطني:**

إن أهمية المؤسسات الصغيرة من خلال مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عملية الادخار والاستثمارات التي تعمل على زيادة الناتج الوطني. عندما تتوجه نحو الاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال، وكذلك الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تنويع المنتجات وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية، و التي تؤدي إلى رفع معدلات الانتاجية لعوامل الانتاج التي تستخدمه مقارنة بحال المؤسسات الحكومية أو العامة.

ان قدرة المؤسسات الصغيرة على النجاح اقتصاديا من خلال سهولة نقل المواد الأولية اللازمة للعملية الانتاجية الى موقع الإنتاج وسهولة اختراق الأسواق بمنتوجاتها وبكلفة أقل ووصولها الى عدد كبير من المستهلكين، و هذا ما يساهم في زيادة الاستثمارات الذي يؤدي الى زيادة الناتج الوطني. أيضا تساهم المؤسسات الصغيرة في رفع الكفاءات الاقتصادية للموارد بما تتمتع به من مرونة وديناميكية وكذلك مساهمتها بنصيب أكبر في اجمالي القيمة المضافة خاصة في مجال القطاعات الانتاجية.

تستخدم المؤسسات الصغيرة فنون انتاجية بسيطة و أساليب انتاج مكثف للعمل نسبيا أيضا كما يتماشى مع ظاهرة وفرة العمل وندرة رأس المال في البلدان النامية، فإنها بذلك تكون

هي الأقدر على تعظيم الناتج الوطني و العمالة المتحققة بإستثمار مبلغ معين لرأسمال، وذلك بالمقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم و التي تميل الى استخدام فنون انتاجية كثيفة رأس المال[1].

ب- مساهمة المؤسسات الصغيرة في توفير مناصب الشغل[2]:

تتيح المؤسسات الصغيرة العديد من فرص العمل و تستقطب العمالة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين. والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى ، و هذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدول.

و قد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المؤسسات إلى انخفاض تكلفة فرص العمل في هذه الصناعات مما يعني قدرة تلك المؤسسات على إتاحة فرص عمل أكثر من غيرها. كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل و من هنا تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال. كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط و سريع للعامل العادي.

ج- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تعبئة المدخرات[3]:

تقوم المؤسسات الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.

د- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تنمية الصادرات:

تساهم المؤسسات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير. وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم و تشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية.

---

1 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، ص 53.

2 ابراهيم نهى خليل، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية الاقتصادية و السياحية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 28.

3نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الطبعة الأولى، الجزائرية لكتاب، الجزائر، 2006، ص 93.

هـ- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:

تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة.

وعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير، وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة ، محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من اجل تنويع الهيكل الصناعي[1]. حيث إن إقامة تجمعات تضم المؤسسات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية.

ففي اليابان مثلا تتبع الشركات الكبيرة العملاقة نظاما يعرف باسم نظام الشركات التابعة satellite system حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، تقوم بمدها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة و غيرها من مستلزمات الإنتاج ، وفق مواصفات و إجراءات محددة، وجداول زمنية غاية في الدقة و الانضباط[2].

و- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقليمية:

تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية و الريفية، وإعادة التوزيع السكاني ، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى. إن المؤسسات الصغيرة بما تتميز به من ندرة على التوطن والانتشار الجغرافي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية و جعلها تتمتع بمرونة اكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها.

فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية، وهي قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المتجاورة و متطلباتها حتى تكون عادة محدودة ، فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام و المستلزمات الإنتاجية الأخرى

1- نهى ابراهيم خليل ابراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

2- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرةو المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2005. ص 88.

و من الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسات الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية و ليس في معزل عنه[1].

ز- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تطوير التكنولوجيا و تنمية المواهب و الإبداعات:

تحقق المؤسسات الصغيرة عدد من الابتكارات و الإبداعات و ذلك بترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها و يؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع و يساهم بذلك في التقدم التكنولوجي، حيث تساعد على مد السوق بالكوادر الغنية التي تشكل رأس المال البشري.

2-الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة في التنمية:

إلى جانب الأهمية و الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في إحداث تنمية اقتصادية مستقلة ، لا يقف عند هذا الحد لكن الهدف من المؤسسات الصغيرة هو تحقيق التنمية الشاملة ، حيث تنتشر هذه المؤسسات في أرجاء البلاد ،هذا ما يمكنها من التأثير في سلوك الأفراد و تفكيرهم و عاداتهم ، و استغلال الوقت الضائع الذي ينجم عنه آفات اجتماعية سيئة. ومنه تتضح أهمية الصناعات الصغيرة اجتماعيا من خلال ما يلي:

أ-تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني[2]:

تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية و مدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها ، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية و تساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين و تكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.

ب- التخفيف من المشكلات الاجتماعية[3]:

و يتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات في مناصب الشغل سواء صاحب المؤسسة أو لغيره و بذلك تساهم في حل مشكلة البطالة ،و ما تنتجه من سلع و خدمات موجها إلى

1- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

2- فتحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

3- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، ايتراك، مصر، 2008، ص54.

الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا و فقرا و بذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر و التآخي بصرف النظر عن الدين و اللون و الجنس، إن المؤسسات الصغيرة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة و التهميش، و الفراغ و ما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل قادرة تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي.

ج- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي:

إن نسبة الإناث في المؤسسات الصغيرة مرتفعة لأنها تتطلب عمالة نسائية، و هذا ما يساعد على استغلال طاقاتهن و الاستفادة من أوقات فراغهن و زيادة دخلهن و رفع مستوى معيشتهن، ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي.

د- تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال[1]:

تعمل المؤسسات الصغيرة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد و أهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل و ذلك في الحرف و التي يتوارثها الأجيال حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقي إليه منذ مراحل الطفولة و حتى تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة و التي تعمل في النسق الواحد والمؤسسات الصغيرة خاصة الحرفية أو التقليدية و البيئة يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل و يمكن أن تحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة حيث تنتشر هذه المؤسسات فيتكون بذلك النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله.

هـ- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد[2]:

إن المؤسسات الصغيرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذاتهم و آرائهم و ترجمة أفكارهم و خبراتهم و تطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.

1- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

2- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

المطلب الثاني: استراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة

إن التحديات والمشاكل التي تعيق دور المؤسسات الصغيرة في أداء دورها في عملية التنمية يتوجب وضع استراتيجية لتنمية هذه المؤسسات، التي أصبحت أحد أهم العناصر للتطوير الاقتصادي في معظم دول العالم خاصة النامية منها. هناك العديد من الأسباب تتطلب وضع استراتيجية منها[1]:

- إن قضية المؤسسات الصغيرة في البلدان النامية أصبحت بحكم الظروف الراهنة قضية حتمية ولم يعد هناك خيارا أو بديلا لمسار آخر للتنمية الصناعية في هذه البلدان لا يمر بتنمية المؤسسات الصغيرة.
- إن قطاع المؤسسات الصغيرة في معظم البلدان تتميز بالتناقضات في عناصره ومكوناته سواء في الأنشطة الإنتاجية أو العناصر البشرية.
- للمؤسسات الصغيرة مشاكلها التقليدية معظمها اقتصادية وفنية ذات طابع تكنولوجي تتلخص في ضعف إمكانيات هذه المؤسسات في تمويل الافتقار إلى المعرفة التكنولوجية والتنظيمية والنقص الدائم في المهارات والكفاءات والخبرات سواء في مجال الإنتاج أو التسويق، ولذلك فإن هذه المؤسسات بمقدار ما تتمثل في أنها أداة تكامل وترابط مع المؤسسات الكبيرة، بقدر أنها بحاجة دائمة للمعونات والمساعدات المالية والخدمات الاستشارية والتدريبية والتسويقية.

وعليه فإن تحقيق استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة يعني مجموعة من السياسات المتكاملة في المجالات المختلفة سواء:

1 فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 171.

1-في مجال سياسة التشريع للمؤسسات الصغيرة[1]:

•وضع إطار قانوني محدد للمؤسسات الصغيرة: بحيث يتم وضع إطار قانوني متفق عليه من قبل الجهات العاملة في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى وضع القواعد الخاصة بإنشائها وانتهائها مما يسهل من عملية التنسيق بين الجهود المبذولة لتنمية هذا القطاع، و يساعد على ايجاد سياسة واضحة ومشجعة إزاء قطاع المؤسسات الصغيرة.

•النص على القواعد المنظمة للتعاقدات من الباطن ومواجهة حالات الإفلاس والتعثر وتنظيم التجارة لمنتجات المؤسسات الصغيرة و العمالة وغيرها.

•اختصار وتسهيل إجراءات التراخيص وغيرها من الإجراءات الادارية الأخرى.

•النص على تقديم المساعدات المالية للإرتقاء بهذه المؤسسات.

•النص عل تنظيم المناطق الصناعية و الانتاجية لهذه المؤسسات بالمناطق و المدن العمرانية الجديدة بحيث توفر لها كافة الامكانيات الممكنة و المشجعة.

2-في مجال سياسة التمويل:

إن المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة هي مشكلة الحصول على التمويل وفي ظل غياب هيئات ومؤسسات مالية متخصصة لتمويل مثل هذه المؤسسات، أصبح من الضروري وضع استراتيجية يراعي تسهيل الحصول على التمويل، وبغية تحقيق ذلك يجب ضرورة اتباع الوسائل و الأساليب التمويلية التالية[2]:

•يتعين على الحكومات الدول النامية إقامة مؤسسات مالية متخصصة للتعامل مع المؤسسات الصغيرة في ظل شروط سهلة و ميسرة الإقراض تتماشى مع قدرة هذه المؤسسات على الوفاء بذلك.

---

1 محمد هيكل، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص ص 228_229.

2 فتحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره، ص 176.

●يمكن للبنوك التجارية أن تقوم بالدور الأساسي في التمويل بجميع آجاله للمؤسسسات الصغيرة في معظم الدول النامية، ولذلك ينبغي تشجيع البنوك على منح القروض للمؤسسات الصغيرة.

●هناك الاقراض العيني أي قروض الآلات الذي يعد أحد الوسائل التمويلية حيث تقوم المؤسسات التمويلية بدفع قيمة الآلات المطلوبة للمؤسسات الصغيرة وتظل الآلة المشتراة مرهونة للمؤسسات التمويلية إلى أن يسدد القرض.

●الضمانات: يمكن الإستفادة من التجربة اليابانية في الأخذ بنظام هيئات الضمان، حيث أنه وفقا لهذا النظام تتولى هذه الهيئات ضمان منشآت الضمانات الصغيرة لدى البنوك و المؤسسات المالية مقابل تقاضي عمولات ضئيلة بعد أن تقوم بإجراء دراسة شاملة للمؤسسات الصغيرة، ثم إصدار الضمان اللازم للبنوك، وبموجبها تحصل المؤسسة الصغيرة على احتياجاتها من التمويل، بحيث تلتزم هذه المؤسسات بسداد السلف نيابة عن المؤسسات الصغيرة في حالة توقفها عن السداد.

3-في مجال سياسة الدعم الفني:

وذلك من خلال دعم المؤسسات الصغيرة بالخدمات الفنية كالتدريب و التأهيل الإداري والفني الذي تقوم به الدولة من خلال[1]:

●استخدام آليات جديدة لزيادة نسب نجاح المؤسسات فيها مثل: حاضنات الأعمال وحاضنات العلوم والتكنولوجيا، والحدائق والمجمعات الصناعية.

●المساعدات النوعية في مجال تقديم خدمة الرقابة على جودة المنتجات بهدف تحسين صورة المنتجات وزيادة مقدرتها التنافسية.

●توفير المعونة الفنية بأسعار مناسبة وجودة عالية للمؤسسات الصغيرة في المناطق الجغرافية المختلفة وفي أطوار إنشائها ونموها.

1 محمد هيكل. مرجع سبق ذكره، ص 234.

- تشجيع البحوث ونقل التكنولوجيا و التطوير.
- إنشاء الأجهزة و الهيئات المختصة بتنظيم ودعم المؤسسات الصغيرة وتنميتها بما في ذلك الشركات و الهيئات المختصة بتطويرها و البنوك الخاصة بتوفير القروض و الضمانات لها.
- إنشاء جهاز قومي يتبنى تشجيع الابتكارات التي لها مردود إقتصادي ويحولها إلى مؤسسات صغيرة.
- تدريب العاملين في ادارة هذه المؤسسات بشكل دوري وذلك على جميع المستويات وفي جميع التخصصات.
- توفير المعلومات الفنية والتكنولوجية اللازمة للمؤسسات الصغيرة محليا ودوليا، مثل مواصفات و أسعار ومصادر الآلات والمعدات والخامات والمستلزمات ورخص التصنيع والعلامات التجارية وأسعار المنتجات وحركة الأسواق والعرض والطلب في مختلف الأنشطة.

المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمشاكل التي تواجهها

يعتبر التمويل حجر الأساس في قيام ونجاح و استمرار المؤسسات الصغيرة و المصغرة، لصعوبة الإعتماد على التمويل الذاتي، فإن هذه المؤسسات تحتاج إلى مصادر تمويل أخرى لاستمرارها ونموها، ولما لها من أهمية في حل مشكلة البطالة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والدور المهم الذي تلعبه في احداث التنمية. لكن في المقابل تواجهه هذه المؤسسات مشاكل تمويلية و غير تمويلية التي تقف حاجزا أمام تنميتها و تطورها.

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة

من الواضح أن التنمية لها احتياجات تمويلية من المستلزمات الأساسية ولهذا فإن التمويل يكون على شكل تمويل داخلي وتمويل خارجي وآخر تمويل أجنبي، والتمويل الداخلي للتنمية ينظر إليه من جانبين الأول يمثل الوجه الحقيقي الذي بالمواد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية والثاني يمثل الوجه النقدي ويعني به مصادر المواد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية وبالطبع فإن الموارد الحقيقية تتمثل في سلع الاستهلاك وسلع الإستثمار، وفيما يتعلق بالتمويل الأجنبي فإنه يتوقف على انسياب رؤوس الأموال الخاصة وعلى المعاملات الثنائية الحكومية وقروض المنظمات الدولية[1]. ومنه فإن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة كما يلي:

1-التمويل الداخلي (التمويل الذاتي لصاحب المؤسسة):

يعتمد هذا النوع من التمويل على التمويل الفردي والمدخرات الشخصية للمالكين وقد يلجأ أيضا إلى الأقارب والأصدقاء ويتم الإقراض لمبالغ محددة ولفترات قصيرة بدون فوائد أو نفقات.

1 مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 387.

ويمكن للمؤسسات الصغيرة تمويل عمليات التوسع ذاتيا أيضا من خلال ما يحتجزه صاحب المؤسسة من أرباح أو من خلال طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب المؤسسة أو للمؤسسة ذاتها والمستثمر في صورة ودائع، أوراق مالية، عقارات و استثمارها داخل المؤسسة[1].

2-التمويل الخارجي (التمويل بالإقراض) :

يمكن للمؤسسات الصغيرة اللجوء إلى التمويل الخارجي وذلك من خلال الاقتراض من البنوك التجارية و المؤسسات و الهيئات الإقراضية الأخرى الحكومية وغير الحكومية، و تتعدد مصادر التمويل الخارجي و يمكن تصنيفها فيمايلي:

أ- الائتمان التجاري[2]:

و يشير الائتمان التجاري إلى تسهيلات السداد التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة من الموردين، وقد يرى البعض أن الائتمان التجاري يقتصر على تسهيلات السداد التي قد تحصل عليها المؤسسة في حالة تمويل مشتريات المواد والمستلزمات الإنتاج السلعية و يسدد ثمنها خلال سنة، إلا أنه يمكن النظر إلى الائتمان التجاري نظرة شاملة تشمل كافة أنواع تسهيلات السداد التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة بصرف النظر عن مدة التسهيلات ، ونوع البضاعة، فيمكن أن تشمل المواد المستلزمات الإنتاج السلعية، المعدات الآلات والأجهزة...الخ. وبالتالي فإن الائتمان التجاري يمكن الحصول عليه من الموردين، الشركات المانحة للعلامات التجارية أو صاحبه حق الامتياز، تجارة الجملة أو التجزئة...إلخ، وإن كانت الترتيبات الخاصة بالسداد في حالة المعدات والأجهزة والسيارات و الأثاث...إلخ من الأصول الثابتة تختلف عن إجراءات السداد في حالة الائتمان التجاري البسيط، ففي تلك الحالة قد يشترط المورد عدم نقل ملكية المعدات أو الأصول الثابتة المباعة على المشتري إلا بعد استكمال عمليات السداد وذلك بتوفير قدر مناسب من ضمانات السداد

1 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 168.

2 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 169.

ب- الائتمان المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي من بين المصادر المهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة من طرف البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية على شكل قروض قصيرة أو طويلة الأجل على حسب متطلبات المؤسسة، مع تعهد بالسداد القرض وفوائده وهذا يتحدد من خلال المؤسسة ومجال عملها ودرجة المخاطرة، وشخصية صاحب المؤسسة ورأسمالها، والضمانات المادية التي يمكن تقديمها وسمعة المؤسسة و سعر الفائدة الأساسي السائد في السوق.

ج- قروض الهيئات المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة[1]:

وتدخل بعض هذه القروض ضمن الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك والمؤسسات المصرفية للمؤسسات الصغيرة، إلا أنه توجد قروض تمنحها جهات أخرى حكومية وغير حكومية وقد يكون بعضها متخصصة في تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة مثل إدارة المؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة وفي الهند وإندونيسيا واليابان...إلخ أجهزة متخصصة في تقديم القروض والدعم المالي للمؤسسات الصغيرة.

د- تسهيلات التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية:

وهذه القروض تقدم بدون فوائد وتبعد شبهة الربا، وذلك لعزوف أغلب المؤسسات الصغيرة عن طلب القروض بفوائد واعتمادهم على تمويلهم الذاتي، إلا أنها مازالت تجربة البنوك الإسلامية في مجال ضيق تحتاج الدعم والتطوير لما لها من أهداف لتشجيع روح المقاولاتية للشباب البطال بعيدا عن الربا.

1 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 171.

هـ- قروض الأهل والأقارب والأصدقاء:

نجد أغلب المؤسسات الصغيرة قبل الولوج إلى سوق الائتمان المصرفي أو التجاري تعتمد على التمويل من طرف الأهل والأقارب والأصدقاء والتي تكون من دون فوائد وذات تكاليف أقل، بل وقد يدخلون شركاء إذا لزم الأمر.

3-التمويل الأجنبي:

والذي يمثل في دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة وإنشاء بعض المؤسسات سواء الصغيرة منها أو الكبيرة.

المطلب الثاني: المشاكل التمويلية التي توجهها المؤسسات الصغيرة و المصغرة

هناك عدة مؤسسات تلجأ لها المؤسسات الصغيرة للحصول على التمويل تتمثل في البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وهذه الأخيرة غالبا ما تكون مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية.

1-البنوك التجارية:

تعمل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار كجزء من النظام المصرفي في أية دولة بدور الوسيط بين من لديهم فائض في المدخرات ومن لديهم عجز، وبالتالي فهي تعمل على جمع المدخرات ووضعها في متناول المؤسسات التي تسعى للحصول على التمويل على شكل قروض. فتقوم البنوك بالمساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن غالبا ما تكون لفترة قصيرة أو متوسطة الأجل، وذلك بسبب نقص الضمانات التي تقدمها هذه المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة التي تحتاج إلى التمويل طويل الأجل.

2-مؤسسات الإقراض المتخصصة:

إن ظهور مثل هذه المؤسسات كان سبب تحيز البنوك على تقديم التمويل طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة، وذلك وفق معايير وشروط تتوافق مع متطلبات هذا النوع من المؤسسات

باعتبارها العمود الفقري لعدة دول المتقدمة والنامية منها على حد سواء و لما لها من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية. وينقسم هذا النوع من مؤسسات الإقراض إلى قسمين[1]:

أ-**المؤسسات والصناديق التمويلية:** غالبا ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إلى حد ما، تقوم الحكومات بإنشاء مثل هذه المؤسسات و تشجيع على إقامتها لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والمساهمة في تطوريها عن طريق توفير التمويل اللازم لها، والعمل على زيادة فرص العمل وتقليل حدة الفقر والبطالة.

ب- **الصناديق والهيئات التطوعية والمنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية:** جاء تأسيس هذه الهيئات والجمعيات نظرا للحاجة الملحة لتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف أفراد المجتمع وشرائحه وتتوجه هذه الجهات عادة لقطاعات وفئات محدودة مسبقا.

إن أهم المشاكل التي يمكن أن تواجه المؤسسات الصغيرة والمصغرة هي صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية وذلك راجع لإرتفاع نسبة المخاطرة وعدم توافر الضمانات الكافية لهذا النوع من المؤسسات، ومنه من أهم المشاكل التي توجهها المؤسسات الصغيرة تتمثل في النقاط التالية[2]:

- صعوبة في التمويل أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الإقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المؤسسات هم في الطور الأول لا يملكون ذلك، وانعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك هو تعثر هذه المشاريع أمر قائم.
- ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالبا أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة (لوجود المخاطر في مثل هذه المؤسسات).

1 أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص 54.

2 آيت عيسى عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 276.

- الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية.
- الضرائب المرتفعة غالبا ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير.
- عدم الاستقرار الاقتصادي (التضخم) ارتفاع أسعار المواد الأولية غالبا ما يهدد هذه المؤسسات ويحول دون تحقيقها للأرباح.
- المنافسة وخاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي.
- صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأسمالها.
- ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المؤسسات أنفسهم.
- إهمال جانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته.

وهذا ما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع تكلفة القروض الخاصة بهذه المؤسسات في غياب البنوك المتخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة أو غياب الدعم الحكومي لها وضعف قدرات البنوك المتوفرة في مجالات التقييم والإشراف على هذا النمط من المشاريع[1].

وبالتالي فإن قلة الموارد المالية في ظل غياب مختلف الجهات التمويلية وعزوفها على تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة، وهذا راجع لعدة أسباب أدت إلى تراجع البنوك التجارية في توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات تتلخص فيما يلي[2]:

- ارتفاع الكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض.
- إرتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي وعادة ما تلجأ البنوك إلى الابتعاد عن أي نوع من أنواع المخاطرة المصرفية، وتكتنف المؤسسات الصغيرة مخاطر تكفي لابتعاد البنوك التجارية.

1 ميساء حبيب سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 42.

2 أحمد عارف العساف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 55.

- تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض، وهذا ما يؤدي إلى تراجع حجم الائتمان المقدم للمؤسسات الصغيرة.
- الصعوبة التي تواجه البنوك التجارية في محاولتها لتسييل موجودات هذه المؤسسات نظرا لانخفاضها من جانب، والاعتبارات الاجتماعية من جانب آخر.
- محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة، وقد دفعهم ذلك للابتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمؤسساتهم.

إن القصور في تمويل المؤسسات الصغيرة يعتبر من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنميتها في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا ما يؤدي إلى عدم القدرة على استمرار المؤسسات الصغيرة، فهي بحاجة إلى التمويل مما يجعل صاحب المؤسسة الصغيرة يعتمد غالبا على مدخراته الخاصة أو على الأرباح المحققة من هذه المؤسسات، حيث أن المشاكل التمويلية يتأثر بشكل أساسي بالجوانب التالية:

- مدى قدرة المؤسسات الصغيرة على مواجهة التحديات الناجمة عن محدودية النشاط، وخاصة محدودية القدرات الإدارية بصورة مناسبة.
- البيئة الخارجية للمؤسسات الصغيرة وخصوصا البيئة الاقتصادية والحكومية تلعب دورا مهما في في مواجهة التحدي المالي، ويتجلى ذلك في الآتي:

✓ مدى توافر المؤسسات الإقراضية الداعمة للمؤسسات الصغيرة ومدى التسهيلات التي تقدمها لها في منح القروض، وبوجه خاص في مجال الضمانات المطلوبة، وأسعار الفائدة التي تقدم لها القروض.

✓ التشريعات الحكومية ومدى دعمها للمؤسسات الصغيرة في الجوانب ذات الطابع المالي كالإعفاءات الضريبية والمنح والإعانات الحكومية.

- طبيعة المؤسسات الصغيرة، حيث أن المؤسسات الصغيرة النامية أكثر معاناة من هذا النوع من التحدي، مقارنة بالمؤسسات الصغيرة المستقر، حيث أن احتياجات النمو في المراحل

الأولى تزيد عن مواردها، بينما النمو المحدود للثانية يقلل من آثار هذا التحدي عليها وبوجه عام فإن المؤسسات الصغيرة النامية للأموال تزداد مع تطور دورة حياتها في ذات الوقت الذي تنخفض المخاطرة فيها بما يمكنها من جذب المستثمرين إليها.

المطلب الثالث: المشاكل غير المالية التي توجهها المؤسسات الصغيرة والمصغرة

إن المشاكل التمويلية تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة إلا أنه وفي نفس الوقت توجد مشاكل غير مالية تزيد من عرقلة هذه المؤسسات في أداء دورها وتطورها نذكر منها:

1-مشاكل إقتصادية:

وتتمثل هذه المشاكل في البيئة أو المناخ الذي تعيش فيه المؤسسات الصغيرة سواء المتعلق بالنشاط الاقتصادي أو الاستثمار وتتمثل في حصول إنكماش في النشاط الاقتصادي، أو ركود في قطاع ما يكون فيه المشروع مرتبط به، وهذا ما يؤثر على المؤسسات الصغيرة خاصة دون اهتمام الحكومات بهم بتقديم الدعم اللازم لمواجهة الأزمات.

وفي ظل تزاحم المؤسسات الصغيرة مع المؤسسات الكبيرة، هذه الأخيرة تستفيد من حوافز الاستثمار وهذا ما يضيع الفرص على المؤسسات الصغيرة.

2-المشاكل التسويقية:

إن أهم المشاكل ناجمة عن عدم اهتمام أصحاب المؤسسات بدراسة السوق لتصريف منتجاته، ونقص الوعي التسويقي من ناحية وعدم توافر المهارات القادرة على انجاز هذه الأعمال من ناحية أخرى وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع.

وسنعرض فيما يلي أهم المشاكل التسويقية[1]:

1 مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

●عدم ثبات الإنتاج من موسم إلى آخر ومن عام إلى آخر مما يؤدي إلى ظهور مشكلات فائض الطلب تارة وفائض العرض تارة.

●تشابه منتجات هذه المؤسسات من الناحية القطاعية وتمركزها في حالات معينة من دون أخذ الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية والإقليمية في الاعتبار مما يخلق درجة عالية من المنافسة الصادرة فيما بينها.

●نقص الوعي التسويقي في المؤسسات الصغيرة والاكتفاء بالخبرة والجهد الشخصي في إدارة النشاط التسويقي وعدم الاستعانة بالخدمات الاستشارية التسويقية وذلك بسبب قلة القدرات المالية للمشروع أو حفاظا على أسرار وخصوصية النشاط.

●صعوبة وصول المؤسسات الصغيرة إلى الأسواق العالمية وذلك نتيجة بعض الأسباب التجارية السائدة في معظم البلدان النامية و المتقدمة.

3-المشاكل الإدارية:

إن صغر هذه المؤسسات ينجم عنه مركزية اتخاذ القرارات حيث يضطلع عادة شخص واحد بمسؤولية جميع المهام الإدارية، وفي ظل غياب نظم داخلية خاصة بالمؤسسة، و من بين أهم المعوقات ما يلي[1]:

●الملكية الفردية أو العائلية للمؤسسة والانغلاق على المشاركة على الملكية مع الآخرين.

●كون المؤسسة فردية أو تضامنية مما يربط وجودها بحياة المالكين وقدراتهم على العمل.

●تعيين الأبناء والأخوة والأقارب في إدارة أنشطتها وتحديد مكافآتهم على أسس غير موضوعية.

●مزج شؤون المؤسسة مع شؤون العائلة.

●قيام مالك المؤسسة بالعديد من المهمات بعيدا عن التخصص حتى بعد أن تأخذ المؤسسة بالتوسع.

1 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الغيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 75_76.

- عدم رغبة مالك المؤسسة في تحويل الصلاحيات حتى عندما تنمو وتتوسع وتتطلب المزيد من اللامركزية.
- ضعف الإعداد العلمي للمالك واعتماده في الغالب على ما يتوافر لديه من الأموال وبعض الخبرات وعدم رغبته في التأهيل والتدريب.
- تأثر المؤسسة بالمشكلات العائلية والاختلاف بين أفرادها المالكين مما يهدد سلامتها ووجودها.
- محدودية القدرات التسويقية على التنبؤ والتخطيط واستشراف إمكانات المستقبل ووضع الموازنات اللازمة.

4-المشاكل الفنية:

تعتبر الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية وتوافر المعلومات الحديثة والدقيقة حول حركة الأسواق والبيئة الاقتصادية من المستلزمات الضرورية لإقامة واستمرار أي مشروع خاصة في المجال الصناعي.

5-المشاكل التنظيمية والتشريعية:

بدءًا من تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني هذه المؤسسات من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك).

ناهيك عن السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المؤسسات الكبيرة والمتمثلة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم، فنجد أن الأنظمة القائمة والقوانين واللوائح المطبقة من العديد من البلدان وخاصة في البلدان النامية تميز المؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة، وقد تعمل بعض التشريعات بحرمانها للمؤسسات الصغيرة من هذه الامتيازات إلى دفعها للخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيدا عن رقابة الأجهزة الحكومية وعن

القوانين سواء تلك المتعقلة بحقوق العمال أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية، هذا كله مما يعني خلق مشاكل تنظيمية داخل تلك المؤسسات فضلا عن مشكلة ظاهرة عمالة الأطفال واستخدام العمالة الأجنبية.

6-المشاكل المنافسة العالمية في ظل العولمة:

إن التغيرات التي فرضتها التحولات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية تمثل أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة وتتمثل في:

•**تحدي التكتلات الاقتصادية:** وفي ظل العولمة تسعى العديد من الدول في الاندماج في تكتلات اقتصادية بغية الاستمرار والبقاء وتعزيز قدراتها التنافسية وهذا ما سيؤثر على المؤسسات الصغيرة في الدول النامية.

•**تحدي الإصلاح الاقتصادي:** إن ظاهرة العولمة الاقتصادية تسعى إلى جعل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج تنتقل بكل حرية عبر أرجاء العالم أو بعبارة أخرى إقامة سوق عالمية قائمة على فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية، وفي ظل انضمام أغلب الدول والنامية منها إلى المنظمة التجارة العالمية أصبح ضرورة حتمية إلى إعادة هيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة بما تتلاءم مع البرامج والخطط التنموية وإنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي للتصدي للسلع المنافسة والحفاظ على مكانتها في السوق العالمية.

•**تحدي ثورة المعلوماتية:** أصبحت تكنولوجيا المعلومات من أهم عناصر الإنتاج في ظل العولمة في قطاع المؤسسات الصغيرة بقصد توسيع وتطوير خدماتها وتقديمها بجودة عالية ويعزز من قدراتها التنافسية.

•**تحدي التنافسية العالمية:** إن الميزة التنافسية أصبحت خيارا استراتيجيا ذات بعد عالمي في إطار التنافسية العالمية، فإن توفر المؤسسة على ميزة تنافسية ما غير كاف لتحقيق القدرة التنافسية، حيث أن منسوب الجودة/السعر أخذ بعدا عالميا أيضا، فأصبحت المنتجات تتحدد في السوق العالمية في ظل الانفتاح على الأسواق العالمية.

خلاصة:

بعد دراستنا للفصل الأول تبين لنا مفهوم المؤسسات الصغيرة و المصغرة يعتمد اكثر على المعايير الكمية في تصنيفها، ولما لها من أهمية في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية خاصة من خلال مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأصبح لابد من استراتيجيات لتنميتها من خلال السياسات التشريعية و سياسة تمويلها ودعمها فنيا.

ورغم هذا تعاني المؤسسات الصغيرة والمصغرة مشاكل تمويلية خاصة عزوف البنوك على تمويلها بسبب نقص الضمانات التي تقدمها وكذلك نقص مؤسسات الاقراض المتخصصة في هذا المجال، وليس هذا فحسب بل تعاني حتى من مشاكل غير مالية تزيد من عرقلتها مثل المشاكل الاقتصادية والتسويقية والادارية والفنية والمشاكل التنظيمية والتشريعية، وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمصغرة المنافسة في ظل التغيرات التي فرضتها التحولات الجديدة وفي ظل العولمة وانفتاح الاسواق.

الفصل الثاني

دور التمويل متناهي الصغر في تحقيق التنمية

تمهيد:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمصغرة من مشاكل تمويلية تعيق تطورها ونموها ولهذا اصبح ضرورة البحث عن مؤسسات تمويليه متخصصة في التمويل المتناهي الصغر. حيث إن أهمية أثر الخدمات التمويلية المتاحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمصغرة، خاصة من خلال توسيع نطاق خدمات التمويل بشكل مستدام وفعال في هذا القطاع، وبما يضمن قيام التمويل متناهي الصغر برسالته الاجتماعية في الجوانب المتعلقة بتخفيف حدة الفقر، والتنمية الاقتصادية، والتمكين. حيث يعتبر التمويل متناهي الصغر وسيلة رئيسية من وسائل تشجيع مساهمة الفئات محدودة الدخل في النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: التمويل متناهي الصغر التقليدي

جاءت صحوة التمويل متناهي الصغر في السبعينات التي تم تأسيس عدد من المؤسسات لهذا التمويل، وفي عام 1995 أسس البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمعاونة أشد الناس فقرا (CGAP)[1] ، وفي شهر فيفري من عام 1997 عقد في واشنطن قمة التمويل الصغير، وهذه القمة أعطت انطباعا بأن الكل سيستفيد من الإقراض الصغير. وأعلنت الأمم المتحدة عام 2005 السنة الدولية للتمويل متناهي الصغر، ومن هنا برزت ظاهرة التبشير بالتمويل متناهي الصغر خاصة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والوصول إلى الفئات المستبعدة من التمويل الرسمي، ولحد كبير استطاعت المؤسسات الصغيرة أن تبرز أهميتها كأحد دعائم التنمية الأساسية لإقتصادات الدول، وذلك من خلال دورها الفعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وخلق مناصب العمل، كونها يمثل العمق الاستراتيجي للمؤسسات الكبيرة، ولذلك فقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ودورها الفعال في تحقيق التنمية.

المطلب الأول: ماهية التمويل متناهي الصغر

في هذا المطلب سنتطرق الى ماهية التمويل متناهي الصغر التقليدي لتحديد مفهوم واضح للاستعانة به في هذه الدراسة.

1.مفهوم التمويل متناهي الصغر:

1 المجموعة الاستشارية لمعاونة الفقراء (CGAP) Consultative Group to Assist the Poor: هي مجموعة مكونة من 33 وكالة تنمية عامة وخاصة مقرها البنك الدولي، من أجل الوصول للفقراء، ودمج التمويل المتناهي الصغر مع النظام التمويل الرسمي للدول، بحيث يقوم بإصدار بعض التوجيهات التي تعتبر مرجعا متعارفا عليه في مجال التمويل متناهي الصغر، كما تقوم هذه المجموعة بالإضافة إلى استشارات فنية بإعداد أبحاث مختلفة وتجميع معلومات حول القطاع وكذلك تمويل بعض الابتكارات لصالح الممولين ومؤسسات التمويل متناهي الصغر والحكومات والشركاء في مجال التمويل متناهي الصغر.

قد لاحظت كاثرين شاو (catherine chaw) الباحثة بمدرسة لندن للاقتصاد « أن تركيز التمويل على فئة بعينها في المجتمع يؤدي إلى عدم استخدام الطاقات والموارد المتاحة للمجتمع، وأن الوسيلة الوحيدة لاستخدام هذه الطاقات والموارد هو تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والعمالة وعدالة توزيع الدخل»[1].

بحيث تعددت وجهات النظر لتحديد مفهوم شامل للتمويل متناهي الصغر كل حسب الزاوية التي ينظر إليها سواء من طرف هيئات أو مؤسسات أو من طرف الدول ومن بين التعاريف نذكر منها:

يعرف التمويل متناهي الصغر على أنه مجموعة من الخدمات المالية المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية[2].

إن مفهوم التمويل متناهي الصغر يعني الخدمات المالية صغيرة الحجم في مجال الادخار، القرض، التأمين، التي تقدمها هيئات التمويل متناهي الصغر التي تتوافق قدرات واحتياجات فئة خاصة من السكان المتمثلة في الفقراء غير القادرين على الحصول الخدمات المالية التي تعرضها الهيئات المالية التقليدية كالبنوك التجارية[3].

وعرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) على أنه تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر بهدف مساعدتها على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى، ولكن اتسعت دائرة التمويل المتناهي الصغر لتشمل مزيدا من الخدمات (الادخار والتأمين وتحويل الأموال...). وذلك لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية القائمة[4].

---

1 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 185.

2 Sébastien boyé et autres، le guide de la micro finance، éditions d' organisation، paris، 2006، p17.

3 Souleymane soulama، micro finance، pauvreté et développement agence universitaire de la francophonie، éd des archives contemporaines، 2005، France، p11.

4 أوراق ورشة عمل، التمويل الأصغر: وسيلة لمكافحة الفقر، من تنظيم وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل بالتعاون مع بنك السودان المركزي، جمهورية السودان، 2008/12/30، ص 64.

وكما عرفها صندوق النقد الأمم المتحدة لتنمية رأس المال [1]: أنه يتمثل في تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء و لذوي الدخل المنخفض حيث تتسم هذه الخدمات بما يلي:

- التركيز على الفقراء وأصحاب المشروعات الصغيرة.
- إتاحة طرق بسيطة ومناسبة للحصول على قروض صغيرة لمدة قصيرة الأجل، وبصفة متكررة باستخدام بدائل للضمان (المجموعة المتضامنة، الادخار الإلزامي) .
- تقديم خدمات ادخار طوعي آمنة من خلال تيسير الودائع الصغيرة وسهولة الحصول عليها وقت الحاجة.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل سيتم اعتماده في الدراسة وهو تقديم خدمات مالية مثل القروض والادخار والتحويلات النقدية و التأمين للفقراء الناشطين اقتصاديا أو لذوي الدخول المنخفضة لمن لهم الرغبة في إنشاء مؤسسات صغيرة.

2.المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر:

قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) مع أعضائها بتطوير المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر، أن هذه المبادئ مقبولة قبولا عاما وتمثل مرجعية القطاع، ويشير المهنيون العاملون في مجال التمويل متناهي الصغر إلى هذا المبادئ على أنها أفضل أساليب هذا التمويل، وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي[2]:

- يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة بأسعار معقولة ولا يحتاج إلى القروض فقط بل أيضا إلى الادخار والتحويلات النقدية والتأمين.

1 أوراق ورشة عمل، التمويل الأصغر: وسيلة لمكافحة الفقر، مرجع سبق ذكره، ص 63.

2 عبد المطلب عبد الحميد، بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر، ط1 ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص ص 37-39.

- يعتبر التمويل متناهي الصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، حيث يمكن الأسر الفقيرة من زيادة الدخل وتكوين الأصول وتخفيض فرص تعرضهم إلى الصدمات الخارجية.
- يعني التمويل متناهي الصغر بناء أنظمة مالية تقدم الخدمات للفقراء ولن يحقق التمويل متناهي الصغر أهدافه الكاملة في الوصول إلى عدد كبير من الفقراء إلا إذا أصبح جزءا لا يتجزأ من النظام المالي العام لأي دولة.
- الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء: تعرف القابلية للاستمرار بأنها قدرة مؤسسات التمويل متناهي الصغر على تغطية جميع تكاليفها مما يجعل من الممكن استمرارها في تقديم الخدمات المالية للفقراء. إن تحقيق الاستمرارية المالية تعني تخفيض تكاليف المعاملات وعرض منتجات وخدمات أفضل تلبي احتياجات البلدان المتعاملة مع المؤسسات المعنية وابتكار طرق جديدة للوصول إلى الفقراء المحرومين من التعامل مع البنوك.
- التمويل متناهي الصغر معني بإنشاء مؤسسة مالية محلية دائمة يمكن أن تجتذب الودائع وتحولها إلى قروض وأن تقدم خدمات مالية أخرى.
- التمويل متناهي الصغر ليس دائما هو الحل، لا يناسب التمويل متناهي الصغر كل شخص حيث أن الفقير الذي ليس له دخل أو سبل للسداد بحاجة إلى أشكال أخرى (منح صغيرة... الخ).
- إن تحديد سقوف أسعار الفائدة يمكن أن يضعف من فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية، إن تكلفة تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة هي أكبر بكثير من تكلفة عدد قليل من القروض الكبيرة ما لم يكن باستطاعة مؤسسات التمويل متناهي الصغر أن تتقاضى أسعار فائدة أو رسوم أخرى أعلى بكثير مما يجب.
- دور الحكومة هو التسهيل وليس التقديم المباشر للخدمات المالية، فدورها الرئيسي هو خلق بيئة مساند من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية لحماية مدخرات الفقراء (على سبيل المثال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، تجنب وضع سقوف لأسعار الفائدة، الامتناع عن تشويه السوق ببرامج إقراض مدعوم عالية التأخر في السداد وغير قابلة

للاستمرار)، ويمكن أن تساند الحكومات تلك الخدمات المالية المقدمة للفقراء لتحسين بيئة الأعمال ومحاربة الفساد وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على خدمات البنية التحتية وفي أوضاع خاصة قد يكون التمويل الحكومي لمؤسسات مالية صغيرة مبررا عند الافتقار إلى أنواع أخرى من التمويل.

- الدعم من الجهات المانحة يجب أن يكون مكملا وليس مزاحما لرؤوس الأموال من القطاع الخاص: يجب أن تستخدم الجهات المانحة الهبات والقروض وأدوات المساهمة في رأس المال بشكل مؤقت لبناء القدرة المؤسسية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر وتطوير البنية الأساسية لها بما يمكنها من الارتقاء إلى المرحلة التي تكون قادرة على الوصول إلى مصادر التمويل الخاص كاستعمال الودائع.
- نقص القدرات المؤسسية والبشرية يعد من أهم المعوقات: يجب أن تركز الجهات المانحة و الداعمون الآخرون على بناء هذه القدرات.
- أهمية الشفافية المالية في أنشطة الوصول إلى المتعاملين: تعتبر المعلومات الدقيقة والموحدة والقابلة للمقارنة فيما يتعلق بالأداء المالي والاجتماعي للمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للمشرفين والجهات المانحة والمستثمرين وكذلك أيضا المتعاملين مع التمويل متناهي الصغر، حيث يحتاج هؤلاء إلى الحصول على هذه المعلومات من أجل التقييم الدقيق لمخاطر وامتيازات مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

المطلب الثاني: خصائص التمويل متناهي الصغر والمؤسسات الملية المانحة له

يجب تحديد واضح ودقيق للمؤسسات المانحة للتمويل التناهي الصغر لمعرفة مدى اهميته في تمويل المؤسسات المصغرة.

أولا: خصائص التمويل متناهي الصغر:

إن معرفة خصائص وسمات التمويل متناهي الصغر أمر ضروري لابد منه لمعرفة مكانة هذا التمويل لتحقيق التنمية من أجل وضع السياسات المتعلقة به، فهو يتميز بالخصائص التالية[1]:

- قروض تقدم بطرق بسيطة وتخص مبالغ صغيرة قصيرة الأجل متكررة باستخدام بدائل الضمانات: ضمان المجموعة2 أو المدخرات الإلزامية.
- يعتمد منح القرض بشكل رئيسي على قدرة ورغبة الشخص المقترض على السداد وليس على الأصول التي يمكن أن تحتجز إن لم يقم العميل بالسداد.
- يتم إجراء تقييم غير رسمي للمقترض، غالبا ما يستند إلى الإحاطة بالجوانب الشخصية إجراء تقييم بسيط للتدفق النقدي للمشاريع فيما يتعلق بالقروض الأكبر والأطول أجلا.
- تعتمد عملية الإقراض على شخصية المقترض كضمان، ويتم تقديم القروض فيها بصورة متوالية تبدأ صغيرة ثم ما تلبث أن يزداد حجمها، وذلك حسب تسديد العميل للقرض في تواريخ

1- انظر: جوديث براند سما و رفيقة شولي، إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، منشورات مكتبة شؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي،1998، ص1.

-عبد المطلب عبد الحميد، بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر، مرجع سبق ذكره، ص 36.

-هبة نصار، الإطار المؤسسي لتنمية قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر، المؤتمر الثالث للإصلاح العربي، التحديات والمشاغل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، مكتبة الاسكندرية، 1-3 مارس 2006.

2 ضمان المجموعة يعني منح القروض لمجموعة من الأفراد بحيث يضمن كل منهما الآخر، ولا يتم منح قرض جديد لأي شخص من المجموعة في حال عدم سداد أي فرد آخر من المجموعة لقسطه وبذلك بشكل بقية أفراد المجموعة وسيلة ضغط على الفرد المتخلف عن سداد أقساطه حتى و إن إضطروا إلى السداد بدلا عنه ليتأهلوا إلى قرض جديد وبقيمة أعلى.

الاستحقاق، لكسب الثقة، وهذا ما نتج عنه انخفاض في نسبة تأخر في التسديد الخاص بمؤسسات التمويل متناهي الصغر.

- وجود جداول زمنية منتظمة للسداد على فترات قصيرة كوسيلة للرقابة على أداء المقترضين.
- ارتفاع معدلات الفائدة بالمقارنة مع البنوك التقليدية وذلك لتغطية جميع التكاليف المصاحبة لبرامج التمويل متناهي الصغر.
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.
- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية.
- تعتبر مؤسسة التمويل متناهي الصغر أكثر عرضة لمخاطر التأخر وذلك لغياب الضمانات فإذا اهتزت ثقة العملاء باستمرارية تواجد خدمات التمويل مستقبلا ارتفعت مخاطر عدم السداد حيث أن إمكانية تجديد القرض غالبا ما يكون هو ما يدفع المستفيد إلى تسديد ديونه في الوقت المناسب.
- وجود إجراءات لضمان جمع الأقساط بصورة سريعة من خلال المنافذ الموجودة بالقرب من العملاء المقترضين، علما بأن العاملين بهذه المؤسسات يعيشون في نفس المناطق التي يقطن فيها العملاء حيث يمكنهم من الحصول على المعلومات اللازمة حول العملاء المحتملين.

ثانيا: المؤسسات المانحة التمويل متناهي الصغر:

يقدم التمويل متناهي الصغر من خلال مجموعة متنوعة من المؤسسات بغية استهداف الفقراء النشطين اقتصاديا الغير قادرين والمستبعدين من مؤسسات التمويل الرسمي، ويمكن تصنيف هذه المؤسسات وفقا لطبيعتها ودرجة رسميتها[1]:

1 هبة نصار، مرجع سبق ذكره.

1. مؤسسات التمويل متناهي الصغر وفقا للنوع:

- مؤسسات تقوم بتقديم القروض مباشرة إلى مجموعة معينة من العملاء مع الالتزام بالأنشطة المصاحبة مثل جمع الأقساط والرقابة والمتابعة وما إلى غير ذلك.
- مؤسسات على صلة بمنظمات الإقراض متناهي الصغر وإن كانت لا تمارس عمليات الإقراض بصورة مباشرة.

2. مؤسسات التمويل متناهي الصغر وفقا لدرجة الرسمية:

•**مصادر غير رسمية:** تشمل المصادر غير الرسمية للمقترضين وأصحاب المال الذين يقدمون القروض قصيرة الأجل، والذين يفرضون بدورهم معدلات فائدة عالية التفوق تلك التي تقرضها المصادر الرسمية وشبه الرسمية. كما تقوم أيضا مجموعة صغيرة من الأفراد الذين يعرفون بعضهم البعض بإيداع مدخراتهم الخاصة لدى تلك الأطراف. وتعتبر معظمهم آليات التأمين غير الرسمية المماثلة ضعيفة عند حدوث أية مشكلات مقدمة ومن ثم فهي تمثل بذلك مصدرا محدودا لحماية الفقراء.

•**مصادر رسمية:** من الملاحظ أن دور المصادر الرسمية للتمويل متناهي الصغر قد ازداد بوضوح خلال العقدين الماضيين، وترجع هذه الزيادة إلى النمو الملحوظ في نطاق الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات الرسمية من خلال الوصول إلى الطبقات الأشد فقرا بالإضافة إلى وضع برامج للربط بين المصادر الرسمية وغير الرسمية أيا كان نوعها: مثل إنشاء شكل جديد من المؤسسات الرسمية المتخصصة في مجال التمويل متناهي الصغر مثل بنك غرامين ببنغلاديش، ووضع برامج جديدة للتمويل متناهي الصغر من قبل الحكومات والعديد من المؤسسات المالية الأخرى .

ومن خلال معرفة تصنيف مؤسسات التمويل متناهي الصغر حسب الطبيعة و الدرجة الرسمية والدور الذي تلعبه فإن هذه المؤسسات تتمل في[1]:

- المنظمات غير الحكومية التي تعمل كمؤسسات التمويل المتناهي الصغر وهي منظمات غير هادفة للربح، تتخصص في إقراض المشاريع الصغيرة ولكنها عادة لا تمتلك ترخيصا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع.
- بنوك التمويل الأصغر التي تتسم بتنظيم كامل للأداء كما أنها تهدف للربح، وهي بنوك تجارية غرضها الأساسي توفير نطاق واسع من الخدمات والمنتجات المالية للمشروعات الصغيرة.
- وهناك البنوك التجارية التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية تقليدية والتي قامت باستحداث خدمات متخصصة في التمويل الأصغر مستهدفة المشاريع الصغيرة من خلال التدرج على مستويات منخفضة أو زيادة درجة التخصص في مدى أقل من الخدمات المالية الموجهة لقطاع معين.

المطلب الثالث: خدمات التمويل متناهي الصغر والآليات المتبعة

التمويل متناهي الصغر كغيره من المؤسسات المالية يقدم خدمات مالية تشمل القروض المصغرة والادخار والتأمين وتحويل الأموال وتقدم أيضا خدمات غير مالية مثل التدريب والاستشارات، وتقديم القروض المصغرة بآليات مختلفة بين قروض فردية وقروض جماعية.

أولا: خدمات التمويل متناهي الصغر

1. القروض متناهية الصغر:

1 هالة السعيد، تمويل المشروعات الصغيرة، المؤتمر الثالث للإصلاح العربي والتحديات والمشاغل التي تواجهها منظمات المجتمع المدني، مكتبة الاسكندرية، 1-3 مارس، 2006، ص 7.

تبقى فاعلية القروض المتناهية الصغر مرتبطة بنسبة اندماجها في النظام المالي للدولة، وذلك لفتح المجال أمام الفئات المحرومة والتي تم استثناؤها من نظام التمويل الرسمي وهم الفقراء النشيطين اقتصاديا، ومن أجل تقديم خدمات أفضل للعملاء، لابد من تحقيق معايير جودة القروض المتناهية الصغر من خلال[1]:

1.1.الاستمرارية:

هناك اهتمام متزايد لإقامة تنظيمات مالية تعمل لصالح الفقراء بمعنى أن يصبح هناك توجه طويل المدى لإمداد الفقراء بالخدمات المالية التي يحتاجونها. فالبرامج قصيرة المدى قد يظهر تأثيرها في المدى القصير، لكنها قد تكون ذات تأثير سلبي على المستفيدين في الأجل الطويل. كما أن البرامج قصيرة الأجل غالبا ما يصاحبها مشكلات في السداد، فالفقراء يندفعون في انتهاز الفرصة التي أتيحت لهم فيقومون بإنفاق القروض دون أن يعبئوا بطريقة سدادها.

2.1.الحجم:

العلاقة بين الحجم والكفاءة من ناحية والتكاليف المتغيرة من ناحية تشير إلى أن التنظيمات الصغيرة لديها مشكلات أكبر في تقديم خدمة ذات جودة وبتكلفة معقولة في الأجل الطويل. فوفقا للمعايير الدولية لا ينبغي أن تتجاوز نسبة عدد العاملين في مؤسسات الإقراض متناهي الصغر إلى عدد المقترضين، ويقصد هنا بالعاملين من يتعاملون مع المقترضين مباشرة ويقوم بمتابعتهم في تسديد قروضهم. أما الطاقم الإداري فلابد أن يكون حجمه في أضيق نطاق.

3.1.درجة التغلغل:

يثور الجدل حول إمكانية استهداف الفقراء في مقابل الفئات الأكثر فقراء كيف يمكن تحديدهم وإلى أي مدى يتسنى لتنظيمات الإقراض متناهي الصغر استهداف تلك الفئة الأخيرة على وجه الخصوص؟ من الممكن أن يفترض البعض أن الفئات الأكثر فقرا لن تكون مؤهلة

1 عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر: الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، مج 29، العدد الأول، يونيو 2009، ص ص 164-165.

للتعامل في القروض بنسب وجود نقص في ما تملكه من أصول إضافة لعدم وجود مصدر ثابت لديها للدخل. ولكن في المقابل تشير التجارب أن جزءا كبيرا من المستفيدين الذين نجحوا في تسديد مديونياتهم هم من أولئك الذين يعيشون تحت مستوى الفقر تماما.

وترجع أهمية عنصر التغلغل فيما يمثله من إمكانية وصول الجهة المقرضة إلى تحقيق اقتصاديات النطاق، وتقدر بعض الدراسات أن مؤسسة الإقراض متناهي الصغر يمكن أن تزيد تغلغلا بعد أن تكون محققة لاقتصاديات النطاق عندما يصبح لديها 1500 مقترض، وهو ما يتحقق غالبا بعد عامين من تأسيسها.

4.1.الاستقرار المالي:

الاستقرار المالي يشير إلى قدرة المؤسسة التمويلية على استرداد تكاليفها من خلال ما تحققه من عوائد. وهنا قد يثور التساؤل بخصوص الكيفية التي يمكن بها أن نتوقع من الفقراء أن يساهموا في استمرارية عمليات الإقراض التناهي الصغر، وما إذا كان ينبغي أن تقدم لهم تلك الخدمة دون الحصول على تكلفة تقديمها. وهنا يمكن القول أنه لضمان الالتزام طويل الأجل في تقديم التمويل للفقراء فلابد من إيجاد كيانات مالية قادرة على الاستمرار في ظل محدودية الجهات المانحة والطريق الوحيد للتمكن من استمرارية تلك الكيانات المالية هو قطع الاعتماد على التمويل من الجهات المانحة وتمكينها من الدخول في الأسواق المالية وبهذا تضمن استقلالها.

2. الادخار المتناهي الصغر:

تعرض مؤسسات التمويل متناهي الصغر عادة نوعين من حسابات التوفير: الطوعي والإلزامي. أما المدخرات الطوعية فهي تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية

التقليدية. بينما المدخرات الإلزامية فهي تقدم كضمانات للقروض. وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الاحتفاظ بها في المؤسسة حتى يتم الوفاء بالقرض[1].

إن تقديم القروض متناهية الصغر للمؤسسات الصغيرة هو فرصة للذين لديهم فرص اقتصادية وروح المقاولاتية لإقامة مؤسسات، والخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل متناهي الصغر لا تقتصر على هذا الدور فقط، بل تسعى إلى جمع المدخرات متناهية الصغر، وهذا ما يزيد من استمراريتها وتوسعها، بحيث أن مؤسسات التمويل متناهي الصغر غير الحكومية تقوم بتقديم خدمات التوفير بطريقة غير مباشرة عن طريق الاشتراك مع مؤسسات مرخص لها بجمع الادخار.

3. التأمين متناهي الصغر:

رغم تطور التمويل متناهي الصغر ولما يقدمه، إلا أن التأمين المتناهي الصغر لم يستحوذ إلا على قدر ضئيل من الاهتمام. وهذا التأمين من أجل التأمين على المخاطر لذوي الدخول المنخفضة لما يواجهونه من أخطار مثل الحوادث والمرض والوفاة وغيرها، ولهذا يمكن أن يمثل التأمين حتى وإن كان على مبالغ صغيرة نوع من الحماية وراحة البال وحفظ الكرامة للشخص الفقير.

وبما أن أغلب مؤسسات التمويل متناهي الصغر ليس عندها ترخيص فهي تلجأ إلى الشراكة مع شركات التأمين القائمة ويتمثل التأمين أو خدمات التأمين في التأمين الصحي والتأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات والتأمين على الموت المفاجئ والعجز.

4. تحويل الأموال[2]:

1 ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، جامعة تورينو، ايطاليا، كلية الإدارة، 2006، ص ص 38-39.

2 نفس المرجع السابق، ص ص 38- 39.

يعتبر تحويل الأموال خدمة مالية حساسة هي الأخرى، فإن تحويل الأموال من المهاجرين إلى أقاربهم هو عمل آخذ في النمو السريع وعادة ما تتم إدارته عن طريق ترتيبات غير رسمية وبتكاليف ومخاطر عالية.

يمكن تقديم هذه الخدمة مباشرة أو عن طريق الشراكة مع شركات تحويل الأموال وذلك يعتمد على التشريعات المحلية والتكلفة. تتمتع مؤسسات التمويل متناهي الصغر بميزة تنافسية بسبب علاقتها مع عملائها إضافة إلى إمكانية ربط هذه الخدمات بالخدمات الأخرى المقدمة. كما ويمكن أخذ هذه التحويلات بعين الاعتبار عند احتساب مقدرة العميل على تسديد المبالغ المقترضة. أن إمكانية ربط هذه الدفعات مع القروض عندما لا تستخدم تلك التحويلات في الاستهلاك بل تستخدم لأغراض الإنتاج عن طريق دمج مصادر الأموال المختلفة.

ثانيا: الآليات المتبعة في التمويل متناهي الصغر

إن الآليات المتبعة في التمويل متناهي الصغر على حسب البيئة المحلية للدولة ومع احترام المبادئ الأساسية لهذا التمويل، ولقد انتهجت نهجين أساسين:

1. الإقراض الجماعي[1]:

يقوم على تكوين تنظيم بعض أفراد مهنة أو جوار سكن أو عمل في صورة مجموعة، وتتقدم المجموعة بإسمها لمؤسسات التمويل متناهي الصغر لطلب قرض ثم تقوم بتخصيصه بين أفرادها وتكون المجموعة كلها مسئولة أمام المقرض عن تسديد القرض، ويتم ترتيب ضمان ذلك فيما بين أفراد المجموعة إما من خلال مسئولية التضامنية بمعنى أن يكون كل عضو من أعضاء المجموعة مسئولا عن حالات التقصير من جانب الأعضاء الآخرين، أو من خلال المسئولية المحدودة عن طريق التزام كل عضو بإيداع جزء من القرض الذي حصل عليه في صندوق لضمان سداد القروض لمؤسسة التمويل متناهي الصغر، وإذا سدد جميع الأعضاء ما

1 صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 224- 225.

عليهم أعيدت المبالغ إليهم، وهذا النظام طبق بنجاح في بعض الدول مثل زيمبابوي ونيبال ومالاوي وعلى المقترضين من بنك جرامين في بنجلاديش.

2. الإقراض الفردي[1]:

تقدم القروض للأفراد دون ضمانات جماعية والمقترضون غالبا ليسوا ممن يعيشون في فقر مدقع ويسعون لبدء مشروع، وإنما من الفقراء ذوي المهن الحرة ممن يعدون من رجال الأعمال المهرة، وقد اعتمدت هيئة " اكسيون" وهذه المؤسسة رائدة في مجال التمويل متناهي الصغر تعمل في أمريكا اللاتينية والكاريبي وإفريقيا و آسيا، الإقراض الفردي في شكل قروض صغيرة قصيرة الأجل تتراوح بين 100 و 500 دولارا.

1 ايناكوتا، التمويل متناهي الصغر: توجيه العمل المصرفي لخدمة الفقراء، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، جوان 2007، ص 44.

المبحث الثاني: انعكاس التمويل متناهي الصغر على التنمية

المطلب الأول: علاقة احتواء التمويل متناهي الصغر للقروض المصغرة

إن مفهوم القرض المصغر مرتبط بشكل مباشر بقضية الفقر والفقراء، وبالتالي بالتنمية وتحسين المستوى المعيشي لتلك الفئة، وقد انتشر خلال التسعينات وخاصة في القمة العالمية للتمويل الأصغر سنة 1997، أين أعتبر كأداة فعالة لمكافحة الفقر، وهو يدخل في مفهوم التمويل متناهي الصغر. وهناك اختلاف في تحديد المبلغ الذي يمثل القرض المصغر، وقد حدد البنك الدولي مرجعا لتحديد مبلغ القرض المصغر، ويقدر بـ 40% من الناتج الوطني الخام لفرد، والسؤال المطروح : ما هو الحجم الأحسن للقرض المصغر الذي يجب منحه لفئة الفقراء الذي يسمح لهم بالخروج من عينة الفقر؟ والجواب هو حسب خط الفقر الذي يعد في حد ذاته متغيرا من دولة إلى أخرى، وإنتاجية النشاط الممول وطبيعته ودورة الإنتاج[1].

ومن خلال ما تم تعريف التمويل متناهي الصغر في المبحث السابق، حيث تعتبر القروض المصغرة جزء منه و الذي يعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة، والشكل أدناه يوضح العلاقة التكاملية بين التمويل والقروض المصغرة والمؤسسات الصغيرة.

الشكل رقم 2-1 : العلاقة بين التمويل الأصغر و القروض الصغيرة و المشاريع الصغيرة

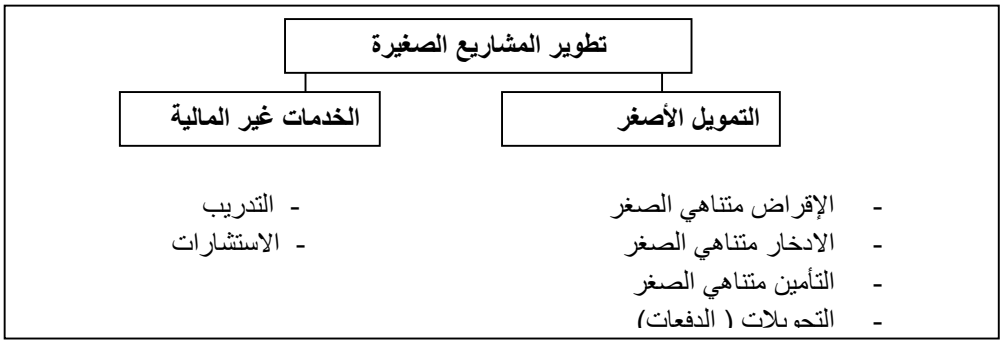

المصدر: ماركو إليا، مرجع سبق ذكره، ص7.

1 Souleymane soulama، micro finance، pauvreté et développement agence universitaire de la francophonie، éd des archives contemporaines، 2005، France، p11.

وهنا لا بد من التمييز بين الإقراض بالغ الصغرmicrocrédit والتمويل بالغ الصغر microfinance فمفهوم التمويل بالغ الصغر أكثر شمولا من المفهوم الإقراض بالغ الصغر، فقد تم تطوير مفهوم التمويل في بداية 1990 ليشمل جانبان من الخدمات المالية المقدمة للفقراء وهما الإقتراض والايداعات المالية، فالتحول من الاقراض بالغ الصغر إلى التمويل بالغ الصغر يشير إلى الاعتراف بأن خدمات التوفير وليس فقط القروض تساعد على تحسين مستوى دخل الفقراء بشكل عام والنساء بشكل خاص[1].

إن أهمية القرض المصغر تتمثل في[2]:

تخفيف الفقر، تخفيف البطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة وترشيد المدخرات المحلية، استخدام التكنولوجيا المحلية، توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة، توفير الخدمات وخدمات الإنتاج، استخدام العمالة الماهرة، وغير الماهرة، استخدام الخدمات المحلية تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية، بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

وحتى تحقق القروض المصغرة الأهمية المرتجى منها، فقد أشار البنك الدولي إلى أنه هناك من الصفات والسمات التي يجب أن يتميز بها برنامج القروض المصغرة بهدف الوصول إلى مختلف الشرائح الاجتماعية المستهدفة ومنها [3]:

- أن يكون قصيرة الأجل، ويعمل على تكثيف المدخرات الفردية.

1 سماح ديب الصفدي، منهجية الاقراض بضمان المجموعة دراسة حالة برامج الاقراض بضمان المجموعة و الإدخار في قطاع غزة، بحث مقدم كمتطلب جزئي للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2004، ص 25.

2 عزمي مصطفى و أحمد نصار، دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر، الجزائر، 17 – 18 ديسمبر 2002.

3 إسماعيل محمد الزيود، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية، دار جليس الزمان، ط 1، عمان، 2010، ص 46.

- أن يستهدف صغار المقترضين وعلى الأخص ذوي الحاجة منهم.
- أن يكون البرنامج قابلا للتوسع في عملية الإحلال بين الضمانات التقليدية، بحيث يتم ربط الضمان بمدى نجاح المشروع وانجاز وقدرته على الاستمرار.
- أن يعاد بسرعة إقراض للقروض المستعادة، بهدف الاستمرار في عملية التشغيل الأموال.

وبصفة عامة بهدف جهاز القرض المصغر إلى [1]:

- الهدف السياسي: البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الريف للعودة أراضيهم.
- الهدف الاقتصادي: ويتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.
- الهدف الاجتماعي: تحسين المدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة ذوي الدخول المحدودة.

المطلب الثاني: التمويل متناهي الصغر بين المسح العمودي والمسح الأفقي

تساهم مؤسسات التمويل الأصغر في توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع، ومحاربة الفقر والبطالة من خلال تمويل المشروعات الإنتاجية التي تخلق فرص العمل وتحقيق القيمة المضافة، والمساهمة في تمويل مشروعات الرعاية الصحية والاجتماعية، وزيادة الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع، من خلال سهولة الوصول إلى الأوعية والأدوات الادخارية، خاصة الصغار المدخرين والمساهمة في التأهيل العلمي والقضاء على الأمية، وزيادة الوعي المصرفي لأبناء المجتمع. ونبين في مايلي بين مؤيدي الفعالية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية[2]:

1 عزمي مصطفى وأحمد نصار، نفس مرجع سبق ذكره.

2 ماركو إليا، مرجع سبق ذكره ، ص ص 15-18.

1. الفعالية الاقتصادية:

يؤمن مؤيدو الفكرة المؤسسية انه من اجل محاربة مشكلة الفقر بفعالية يكون من الضروري بناء قطاع للتمويل الأصغر قادر على الوصول إلى عدد كبير من الأفراد .فبحسب تقديرات مؤسسة" غرامين "من الولايات المتحدة، فان العرض الفعلي لخدمات التمويل الأصغر تبين فجوة سوقية كبيرة بين الطلب المحتمل والعرض السوقي بما نسبته 70 % .ويعني ذلك أن غالبية من يحتاجون الخدمات المالية لا يستطيعون الوصول إليها.

من اجل الوصول إلى عدد كبير من الأفراد فان هناك حاجة إلى مبالغ كبير من الموارد المالية التي لا يستطيع الممولون توفيرها .يبدأ مؤيدو الفكرة المؤسسية من الافتراض الأساسي والمثبت أن الممولين لا يستطيعون تقديم المنح الكافية لمؤسسات التمويل الأصغر لتقديم الخدمات المالية إلى كل عملاء هذا النوع من التمويل .فهم يحددون أن الطريقة الوحيدة لتجاوز هذه الصعوبة هي عن طريق جذب موارد خاصة من رأس المال وهذا بدوره يتطلب أن تكون مؤسسات الإقراض متناهي الصغر مؤسسات قادرة على الاستمرار وتحقق أرباحا.

وعليه، فان مؤسسات التمويل القادرة على الاستمرار والتي تقدم خدمات التمويل إلى الفقراء تكون ضرورية إذا كان الهدف الرئيس هو تقليص الفقر بشكل مستمر .ويجب أن يكون التركيز على اتساع رقعة الوصول إلى العملاء (عدد العملاء الذين يتم الوصول إليهم) وليس على عمقها (مستوى فقر العملاء). فإذا لم يكن النظام قادرا على رفع عدد العملاء الذين يصل إليهم، يكون قد فشل في تحقيق هدف تقليص الفقر .علاوة على ذلك، فان مؤيدي الأسلوب المؤسسي يؤمنون بان استخدام أسلوب بناء مؤسسات تمويل الأصغر قادرة على الاستمرار يؤدي إلى منفعة للفقراء .بينما تعتبر الطريقة الأخرى لاستهداف أفقر الفقراء باستخدام البرامج المدعومة بشكل كبير ذات اثر قليل بسبب التمويل المحدود وغير الثابت من قبل المتبرعين.

أن موقف مؤيدي الأسلوب المؤسسي لاقى نجاحا في مجتمع التمويل الأصغر. فان" بنك راكيات، اندونيسيا"،" بنك سوليداريو في بوليفيا"،" المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء"،" الوكالة

الأمريكية للتنمية الدولية"،" مؤسسة غرامين"،" اكيون الدولية"، " والبنك الدولي "هي بعض الأمثلة عن مؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات والشبكات الدولية التي قبلت إتباع هذا الأسلوب .إضافة إلى أن معظم الأدبيات في مجال التمويل الأصغر تتبع الموقف المؤسسي.

2. المسؤولية الاجتماعية:

يركز الأسلوب الاجتماعي على عمق رقعة الوصول(مستوى فقر العملاء)أكثر من تركيزه على اتساعها (عدد العملاء الذين يتم الوصول إليهم)، ويقبل بالمنح بشكل مستمر. يقبل مؤيدو الفكر الاجتماعي المنح لأنهم يؤمنون بأنه إذا تم اخذ الاستمرارية بعين الاعتبار على أنها إحدى المتطلبات الرئيسية فان تحقيق الهدف الاجتماعي للتمويل الأصغر يكون على المحك . إن التمويل الأصغر يجمع بين أعمال المصارف والأهداف الاجتماعية ، ويركز الأسلوب المؤسسي على الأولى أما الأسلوب الاجتماعي فتركيزه ينصب على الثانية .فإنهم يقبلون بأهمية الاكتفاء الذاتي المالي دون اعتبارها أمرا ضروريا.

يكون محور التركيز هنا منصبا على العملاء وليس المؤسسة حيث يرى مؤيدو الفكر الاجتماعي أن المؤسسات الهادفة للربح، حتى وان قدمت خدماتها إلى أفراد ذوي الدخل المتدني، ستتحول حتما إلى النظر إلى منفعتها والى خدمة فئات مستهدفة أخرى .وهذا سيدفع مؤسسات التمويل الأصغر إلى فقدان رسالتهم الاجتماعية.

أن تحليل الأثر يقيم مستوى فقر العملاء لكل واحدة من مؤسسات التمويل الأصغر المختلفة . أن المشكلة الرئيسية عند القيام بهذا التحليل هو انه يتطلب وقتا إضافة إلى انه مكلف .ومن اجل تجاوز هذه المشاكل، فانه ينظر إلى بدائل بدلا من تحليل المتغيرات الرئيسية .وبالرجوع إلى هذا الإجراء، فانه إذا تم النظر إلى حجم القرض الممنوح كبديل لتقييم مستوى فقر العملاء، فان معظم مؤسسات التمويل الأصغر المجدية تعرض قيما أعلى مقارنة مع تلك المؤسسات التي تركز على تخفيض مستوى الفقر .وان هذا يعتبر من وجهة نظر مؤيدي الفكرة الاجتماعية مؤشرا على الأثر المحدود للمؤسسات القادرة على الاستمرار في معالجة مشكلة الفقر.

يؤمن مؤيدو الفكرة المؤسسية بان بعض المخاطر المذكورة أعلاه هي مخاطر حقيقية إلا أنهم مع ذلك يؤمنون بان بقاء واستمرار المؤسسة يعتبران الأولوية .فمن وجهة نظرهم، تسمح المقدرة عل الاستمرار نمو مؤسسات التمويل الأصغر لكسر الهوة بين العرض والطلب .إضافة إلى أن مؤسسة التمويل كبيرة الحجم والقادرة على البقاء والاستمرار المالي تكون أكثر قدرة على الوصول إلى عدد اكبر من العملاء الفقراء مقارنة مع مؤسسات غير حكومية صغيرة ومدعومة وذلك حتى وان كانت تخدم نسبة صغيرة من العملاء الفقراء.

إن توفير المناخ الملائم للتمويل متناهي الصغر يساهم في نجاحه والوصول للأهداف المرجوة وكذلك على تحقيق المسح الأفقي والعمودي، ولكن ذلك يعتمد على مدى تمكين بيئة ما للمؤسسات الصغيرة، وتتمثل المعايير التي تساهم في نجاح التمويل متناهي الصغر فيمايلي[1]:

1.البيئة التنظيمية: إلى أي مدى يشجع المجتمع الأخذ بالمبادرة و العقلية الاستثمارية ؟

2.البيئة السياسية: بمعنى هل هناك مؤشرات في السياسة العامة تشير إلى مساندة مشروعات التوظيف الذاتي بشكل عام؟ وتشير مساندة الفئات المهمشة على الخصوص.

3.درجة الرفاهة أو الرعاية الإجتماعية: فإلى أي درجة يمكن اعتبار النظام متقدما بحيث ينقل الأفراد من حالة البطالة إلى التوظف بما فيها التوظيف الذاتي؟

4.الإطار القانوني للتمويل متناهي الصغر: فهل هناك إطار قانوني مساند لخدمات التمويل متناهي الصغر؟

5.الدعم المالي: بمعنى هل هناك إمكانية لوصول الفئات المهمشة وفئات التوظيف الذاتي إلى الخدمات المالية السائدة؟

6.مساندة وتمويل مقدمي القرض متناهي الصغر: بمعنى هل يتم دعم القروض متناهية الصغر، بتمويل مباشر ودائم؟

1 عالية عبد الحميد عارف، مرجع سبق ذكره ، ص 174.

المطلب الثالث: انعكاس التمويل متناهي الصغر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يمثل قطاع التمويل الأصغر أداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع، ولتقييم مدى انعكاس مؤسسات التمويل الأصغر على التنمية لابد من تقييم ثلاثة معايير كما يلي:

1. الوصول إلى الفقراء:

ازداد مؤخرا الاهتمام بالتمويل الأصغر باعتباره أداة هامة للحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي لفقراء العالم. حيث أكدت الحاجة الضرورية للفقراء لتوفير الخدمات المالية من خلال التمويل الأصغر لتعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي، حيث يمثل هذا التمويل أحد أهم القنوات التي توفر الخدمات المالية لذوي الدخول الضعيفة والمستبعدين من الأنظمة الرسمية، وإدماجهم في عملية البناء الاقتصادي والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

كما يساعد التمويل الأصغر أيضا على حماية الأسر المعيشية الفقيرة من شدة التعرض إلى الأزمات التي تشكل إحدى سمات حياتهم اليومية، حيث تساعد خدمات القروض والمدخرات، والتأمين على التخفيف من حدة تقلبات الدخل والحفاظ على مستويات الاستهلاك حتى في أوقات الشدة، كما أن توفر الخدمات المالية يخفف من وطأة الأزمات المفاجئة ومخاطر أنشطة الأعمال والانتكاسات الموسمية أو الكوارث.

2. الاستدامة المالية[1]:

إن الاستمرارية المالية هي مقدرة مؤسسة التمويل الأصغر على تغطية كافة مصاريفها دون الاعتماد على الهبات و الدعم، وأنه من وجهة نظر الأمم المتحدة وكافة مؤسسات التمويل الأصغر تعتبر الاستمرارية ضرورة من اجل الوصول إلى اكبر عدد ممكن الأفراد، حيث أن مؤسسات التمويل الأصغر في حالة استمرارها في الاعتماد على التمويل المحدود للمتبرعين

1 ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، مرجع سبق ذكره، ص 11.

ستكون قادرة على الوصول إلى عدد محدد من الأفراد فإن الاستمرارية المالية ليست نهاية بحد ذاتها بل هي الطريق الوحيد الذي يمكن المؤسسة من إيصال خدمات التمويل الأصغر على مستوى واسع بشكل كبير على تخفيض الفقر.

3. الأثر على الرفاهية:

إن انعكاس التمويل الأصغر على تحسين ظروف الفقراء من خلال زيادة الدخل و تكوين الأصول وذلك إن أحسن الفقراء التصرف بالدخل الزائد، والمجتمع المحلي من خلال امتلاكها لعدد أكبر من الأصول و ازدياد استثمارها في رفاهية الأسرة، حيث ساهمت برامج التمويل الأصغر في زيادة دور المرأة في اتخاذ القرارات.

تكمن أهمية التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة ليس في رفع مستويات المعيشة للفقراء فحسب بل توفر فرص العمل و تساهم في إجمالي الناتج المحلي والإجمالي والنمو الإقتصادي. ومن هنا يبرز دور مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الحد من الفقر و تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يلي:

- **مساهمة التمويل متناهي الصغر في الحد من الفقر:**

إن الفقير لا يولد فقير بل البيئة التي يعيش فيها هي سبب فقره وكذلك الظروف، وإن أهمية التمويل لهذه الفئة لكسر حلقة الفقر وتحسين مستوى المعيشة وزيادة دخولهم من خلال تقديم الدعم المالي لدفعهم نحو إقامة المشاريع وليس الدعم فقط بل باقي خدمات التمويل متناهي الصغر من مدخرات و التأمين والتحويلات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة فرص العمل ونحو تحقيق العدالة في توزيع الدخول، وتحفيزهم على الادخار لما له من أهمية في الوقاية من الصدمات وزيادة فرص الاستثمار ونحو ترشيد الاستهلاك تعبئة الموارد المالية المحلية.

كما يساهم التمويل متناهي الصغر من خلال التأمين كأحد خدماته على حماية الفقراء في حالات الأزمات التي هي أحد سماتهم اليومية، من مرض أو عجز أو حالات الوفاة، وليس هذا

فحسب حتى في حالة الوقوع في المخاطر دون التنبؤ بها لقلة وسائل إدارة المخاطر فبرامج التأمين تحميهم من إتخاذ القرارات المتسرعة التي قد تؤدي إلى بيع الأصول الإنتاجية وبالتالي فشل المشروع، وتوفر مؤسسات التمويل متناهي الصغر خدمات تحويل الأموال للفقراء المهاجرين والمغتربين داخل بلدهم وخارجه وتساعدهم على بناء شبكة أمان وتوفر عليهم الكثير من الوقت والجهد بحيث ينفقون حوالاتهم على الحاجات الأساسية خاصة الغذاء والصحة والتي تشكل نسبة كبيرة من دخل الأسر الفقيرة وهذا ما يقلل تكلفة الحوالات وبالتالي يوفر لهم جزء من المال يتم ادخاره.

- **مساهمة التمويل متناهي الصغر في تحسين الرعاية الصحية وتعليم الأطفال:**

إن الهدف الأساسي للتنمية هو الصحة فزيادة الدخل بالنسبة للفقراء المستفيدين من التمويل متناهي الصغر يساهم في تحسين الأوضاع الغذائية والظروف المعيشية والرعاية الصحية، وكذلك تعمل مؤسسات التمويل متناهي الصغر على تقديم خدمات التأمين الصحي لعملائها وكذلك إعداد أدوات إدخارية وإئتمانية جديدة مخصصة للنفقات الدراسية، لأن الأطفال في الأسر الفقيرة غالبا ما ينقطعون على الدراسة في سن مبكرة، وهنا يسعى الأولياء نحو توفير الإمكانيات لتمكين أبنائهم من مواصلة الدراسة وذلك عند حصولهم على دخل جديد من خلال إقامة المشروعات الصغيرة عن طريق اللجوء إلى التمويل متناهي الصغر.

- **مساهمة التمويل متناهي الصغر في تعزيز المساواة وتمكين المرأة:**

إن من أهم المشاريع الصغيرة هي مشاريع تقوم بها المرأة في البيت مثل الخياطة والطرز والأشغال اليديوية، وهي عبارة عن مشاريع بسيطة تحتاج إلى تمويلها لتطويرها، وبما أن المرأة هي العنصر الأساسي في الأسر الفقيرة التي تسعى نحو تحسين مستوى معيشة أولادها، وكذلك

تهتم وتفكر دائما بالإدخار أكثر من الرجل، حيث أن أغلب من يحصلون على تمويل من مؤسسات التمويل متناهي الصغر هن النساء ومثال على ذلك بنك غرامين ببنغلاديش[1].

يمكن القول أن التمويل متناهي الصغر في غالب الأحيان يساهم في مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث أوضحت عمليات تقييم الأثر أن الخدمات المالية المقدمة للفقراء تعمل على تحسين حياة الأفراد عن طريق زيادة دخولهم وتحسين قدرتهم على دفع ثمن الخدمات الإجتماعية، ومع ذلك وبالرغم من أهمية التمويل متناهي الصغر في التقليل من الفقر إلا أنه غير كاف، لذا يجب أن يكمل الدور الذي يلعبه التمويل متناهي الصغر بالإستثمار في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية الأساسية خاصة لفئة شديدي الفقر[2].

1 للتفصيل أكثر سنتطرق له في الفصل الثالث

2 موساوي محمد اليامين ، دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، 2011/2010، ص 108.

المبحث الثالث: آساليب وصيغ التمويل متناهي الصغر الإسلامي

هناك فرق بين التمويل المتناهي الصغر الاسلامي والتقليدي في الطريقة و الوسيلة لكن لهما نفس الهدف وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: العلاقة بين التمويل متناهي الصغر الإسلامي والتقليدي

هناك فرق بين التمويل متناهي الصغر الإسلامي والتقليدي حيث يشير مفهوم التمويل متناهي الصغر التقليدي إلى الخدمات المالية للفقراء سواء كانت تمويل مشروعات صغيرة بالقروض أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل (التأمين، والإدخار، تحويل الأموال.... الخ). أما التمويل متناهي الصغر الإسلامي فإنه يشير إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل (التأمين، والإدخار، تحويل الأموال.... الخ) بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية[1].

ومن خلال توضيح الفرق اتضح أن هناك صلة بين التمويل متناهي الصغر الإسلامي والتقليدي حيث كلاهما يهدفان إلى تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة وتقاسم المخاطر وذلك من أجل مساعدة الفقراء والقضاء على البطالة من أجل تحسين مستوى المعيشة، يعتبر دفع القرض بدون ضمنات في بعض الحالات مثالا على كيفية اشتراك التمويل متناهي الصغر الإسلامي والتقليدي من الناحية الإيديولوجية والعملية في أهداف مشتركة حيث يكمل أحدهما الآخر في خلق المؤسسات الصغيرة والمصغرة نحو تنويع وتوسيع الاستثمار عموديا وأفقيا، لكنهما يختلفان في الطريقة والوسيلة التي يتم بها تقديم التمويل.

[1] محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي و آفاق تطويره في فلسطين، ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين، 2010، ص 29.

المطلب الثاني: صيغ التمويل متناهي الصغر الإسلامي للمؤسسات الصغيرة.

إن التمويل الإسلامي يعتمد على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية التي ترتكز على تحريم الفائدة، حيث تسعى إلى تخفيف من حدة الفقر وتداول الثروة وإعادة تدويرها في الإقتصاد، هناك عدة أنواع لصيغ التمويل الإسلامي وهي المشاركة والمضاربة والتمويل الزراعي والمرابحة والسلم و الإستصناع والإجارة والتمويل بالقرض الحسن، وكل هذه الصيغ ملائمة لتقديم التمويل متناهي الصغر.

1. المشاركة:

هي إشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الإتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسب المشاركة في رأس المال1.

إذ تدخل صيغة المشاركة لتقديم التمويل متناهي الصغر وذلك من خلال إشتراك عدة أفراد محدودي الدخل في إقامة مؤسسات الصغيرة وهذا ما يشجع على الإستثمار الذي بدوره يؤدي إلى الإدخار وكسر حلقة الفقر، ويمكن أن يكون الطرف الثاني بنك يشترك مع طرف أو عدة أطراف في إنشاء مؤسسة معينة. ولما لا يكون الطرف الإول من مؤسسات التمويل متناهي الصغر، لكن صيغة المشاركة قد تكون مكلفة للفقراء وذلك لأن متطلبات إعداد التقارير والشفافية التي تضمن التوزيع العادل لأية أرباح أو خسائر يمكن أن تنتج عنها أعباء وتكاليف تشغيلية مرتفعة في المؤسسات الصغيرة.

2. المضاربة:

تشير إلى تمويل المؤتمن، حيث فيها أحد الأطراف ممولا من خلال تقديمه للأموال. بينما يقدم الطرف الآخر الخبرة الإدارية في تنفيذ المشروع، وتقسم الأرباح وفق نسبة محددة مسبقا،

1 سليمان ناصر ومحسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، ملتقى حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، ملتقى دولي بغرداية 23-24 فيفري 2011، ص 10.

وأي خسائر يتحملها الممول بشكل كامل. وإذا أدى مشروع المضاربة المشترك إلى خسارة، فإن الممول يخسر رأس ماله الذي ساهم به في الوقت الذي يخسر فيه المدير وقته ومجهوده[1].

تعتبر المضاربة أسلوبا مميزا لتقديم منتجات التمويل متناهي الصغر للفقراء ومحدودي الدخل لسببين السبب الأول عدم اشترط توفرأي قدر من المال عند العميل (المضارب) وهذا ما يتناسب مع الفقراء الذين يملكون الخبرة والقدرة على القيام بنشاط إقتصادي وهذا ما يسهل تخطي عقبة حصولهم على التمويل. أما السبب الثاني تعبئة المدخرات الصغرى والتي هي من منتجات التمويل متناهي الصغر[2].

3. صيغ التمويل الزراعي:

هناك ثلاث صيغ للتمويل الزراعي وهي المزارعة والمساقاة والمغارسة. "المزارعة تعتبر أساسا عقد مضاربة في مجال الزراعة حيث يمكن أن يقدم البنك الأرض أو الأموال مقابل نصيب من المحصول،أما المساقاة نوع من أنواع عقود المشاركة خاص بالبساتين. وفي هذه الحالة يتم تقاسم المحصول بين كافة الشركاء المساهمين وفقا لحجم مساهماتهم"[3]. "أما المغارسة هي دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجرا على أن يتم إقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الإتفاق"[4].

1 نمرة كريم وآخرون، التمويل الأصغر الإسلامي متخصصة ناشئة، CGAP، مذكرة مناقشة مركزة رقم 49، أوت 2008، ص 3.

2 أمين قسول، متطلبات تفعيل التمويل المصغر في البنوك الإسلامية– دراسة تجارب دول عربية– أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2016/2015، ص 85.

3 راحول دومالي وأميلا سادكانين، مذكرة فنية دراسة لحساب المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، ص4.

4 محمود حسين الوادي وحسين محمد حسان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 204.

وبالتالي يمكن استخدام هذه الصيغ في مجال التمويل متناهي الصغر لأن غالبية الفقراء المتواجدين في العالم يمارسون النشاط الزراعي.

4. صيغ المرابحة:

وهي بيع السلعة بالمواصفات التي حددها الآمر بالشراء بمثل الثمن الأول الذي إشتراها البنك الإسلامي مع زيادة ربح معلوم متفق عليه وعلى أساس الوعد الملزم. ويعتبر الفقهاء بيع المرابحة من بيوع الأمانة المبنية على أمانة البائع في اختيار المشتري بالثمن الأول الذي إشترى به السلعة، وتمارس البنوك الإسلامية ومؤسسات التمويل متناهي الصغر ما يعرف بالمرابحة للآمر بالشراء وفيها يطلب المتعامل من جهة التمويل الإسلامي (البنك، المؤسسة، الشركة...الخ) أن تشتري له السلعة أو سلع بمواصفات محددة وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة أو السلع المرابحة من جهة التمويل الإسلامي مضافا إلى ثمن الشراء ربحا معينا أو نسبة ربح متفق عليها، على أن يتم السداد على أقساط يتم تحديد قيمة وتاريخ استحقاق كل منها[1].

5. صيغ السلم:

هو معاملة بيع وشراء، حيث يقدم العميل طلب تمويل للبنك ويقدم البن تمويلا كاملا له مقدما بناءا على شروط معينة، تتشابه عقود بيع السلم وبيع السلف مع العقود الآجلة، فموجبها يدفع المشتري للبائع السعر المتفق عليه للمنتج ويتعهد البائع بتلسيم السلعة في تاريخ لاحق ينبغي أن تكون نوعية وكمية المنتجات التي ينطوي عليها هذا النوع من المعاملات قابلا للتحديد في وقت تحرير العقد[2].

1 محمد مصطفى غانم، واقع التمويل اللأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين – دراسة تطبيقية على قطاع غزة–، ماجستير، الجامعة الاسلامية فلسطين، 2010، ص 40.

2 محمد خالد، بناء نوذج أعمال ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي، ورقة عمل في مؤتمر القمة العالمية للإئتمان الصغرى، 14–17 نوفمبر 2011، اسبانيا، ص 23.

و إن هذه الصيغة من صيغ التمويل الإسلامي في إطار التمويل متناهي الصغر مناسبة في حالة المحاصيل الزراعية خاصة، أي شراء المحصول قبل حصاده، وهنا يجب أن يتدخل البنك الإسلامي لتمويل العميل من أجل شراء السلعة.

6. صيغة الإستصناع:

"وهو طلب شخص من آخر صناعة شئ ما له، على أن تكون المواد من عند الصانع وذلك نظير ثمن معين"[1]. وبموجب صيغة الإستصناع فإن مؤسسات التمويل متناهي الصغر تقوم بتصنيع ما يرغبه المتعامل من وحدات إنتاجية أو عقارية (خاصة برامج تمويل لتحسين السكنأو بناء وحدات سكنية) عن طريق المصنعين ثم يقسط المبلغ على دفعات تشمل على ربح للمؤسسة من الإستصناع[2].

7. صيغ الإجارة:

هناك تمليك للمنافع بعوض، سواء أكان العوض منفعة أو عينا أو دينا، وهي إما أن تكون إجارة أعمال كإستئجار أرباب الحرف والخدم والصنائع والعمال، وإما أن تكتن إجارة أعيان كإستئجار الأراضي والمحلات والدور والسيارات[3].

وإن إستخدام صيغة الإجارة في مؤسسات التمويل متناهي الصغر تتلائم مع المشاريع الإنتاجية التي تحتاج لآلات ومعدات وهذا ما يؤكد أن التمويل استخدم في الهدف المقصود.

1 محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 191.

2 محمد مصطفى غانم، مرجع سبق ذكره، ص 45.

3 محمد نجيب بوليف، تمويل المشاريع الصغرى: من السلفات الصغرى إلى صيغ التمويل البديلة، حزب العدالة والتنمية، الطبعة الأولى، 1999، الرباط، ص86.

8. التمويل بالقرض الحسن:

هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني مقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض ، على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) بردّه أو ردّ مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما[1].

إن هذا النوع من الصيغ قليل التعامل به وذلك لإنعدام الفائدة المرجوة منه، لأنه يمنح لغايات إجتماعية و إنسانية وهو موجه للفقراء ومحدودي الدخل لحاجتهم الماسة للتمويل بدون فوائد.

المطلب الثالث: ممكنات التمويل متناهي الصغر الإسلامي من خلال صناديق الأوقاف والزكاة

يهدف التمويل متناهي الصغر الإسلامي إلى تعزيز رفاهية المجتمع، وتعتبر الزكاة والوقف من ممكنات هذا التمويل لكن يجب صبغة مؤسسية على العمل الطوعي لضمان استدامة الأصول وقدرات توليد الدخل.

1. صناديق الأوقاف:

ينطلق مفهوم التمويل بالوقف من مفهوم الوقف ذاته، فالوقف في حد ذاته تمويل كما أنه في الوقت نفسه إستثمار ولا يوجد تناقض في ذلك التمويل أو الإستثمار في النظام الإقتصادي الإسلامي وجهان لعملة واحدة[2].

من المهم الحفاظ على أصول الوقف وتنميتها لإضافة قدرة انتاجية وإيجاد قدرات توليد الثروات، إضافة إلى ما يمثله الوقف من تنمية إقتصادية في صورة إستغلال رأس المال في أوجه الأنشطة الإقتصادية المختلفة.

---

1 سليمان ناصر ومحسن عواطف، مرجع سبق ذكره، ص 10.

2 السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية من منظور اسلامي مساهمة صندوقي الزكاة والوقف، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013/2012، تخصص نقود وتمويل، ص 171.

ومن الممكن أيضا تأسيس أوقاف بغرض توفير المعرفة والمهارات لمجال تنمية الأعمال الحرة فيما بين الفقراء لأن التمويل متناهي الصغر وحده يعجز عن توليد الثروة ما لم تسانده مهارات الأعمال الحرة، وفي الواقع يمكن تنظيم جميع برامج المساعدة الفنية في صورة أوقاف. وإن أهمية الوقف من خلال إستخدامها في تمويل المؤسسات الصغيرة كما يلي[1]:

يكون بإنشاء صندوق وقفي لتمويل المؤسسات الصغيرة أو يسمى "صندوق علاج البطالة " ويتم استخدام الحصيلة الوقفية المجتمعة في الصندوق بواسطة صكوك الوقف في تمويل المؤسسات الصغيرة بأحد الأسلوبين:

- الأسلوب الأول: الإقراض منه لأصحاب هذه المؤسسات قرضا حسنا لتمويل رأس المال الثابت لشراء الآلات أو لتمويل مستلزمات الإنتاج على أن يسدد هذا القرض على أقساط ومدة مناسبة بحيث يعطي فترة سماح حتى بداية الإنتاج والتسويق، ومن أجل المحافظة على رأسمال الصندوق من عوامل التضخم والديون المعدومة يتحمل المقترض بنسبة من قيمة القرض ولتكن 2% في صورة مصاريف قرض.
- الأسلوب الثاني: تمويل أصحاب المؤسسات الصغيرة بأساليب المشاركة أو المضاربة أو بالإئتمان التجاري بالمرابحة والسلم والإستصناع والإجارة، والتي يستفيد بها طالب التمويل بالحصول على المال اللازم ويستفيد الصندوق الوقفي بحصة في الأرباح التي يستخدم لمساندة رأس المال أو الإنفاق في وجوه الخيرات.

2. صناديق الزكاة:

تعد الزكاة من الوسائل المهمة في علاج مشكلة الفقر والبطالة نحو تحقيق التنمية الإقتصادية، قال تعالى " إِنَّما الصَّدَقاتُ لِلْفُقَراءِ وَالْمَساكِينِ وَالْعامِلِينَ عَلَيْها وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقابِ وَالْغارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" ﴿التوبة٦٠﴾

1 محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.

وفقا للنظرية الحديثة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات الفقيرة، والتي تستند على التنمية المستدامة، أصبح التركيز على تحويل الهبات من مجرد كونها إعانة مالية وإجتماعية للأسر الفقيرة، إلى كونها وسيلة لتمويل المؤسسات الصغيرة، ورفع مهارات الأسر في البقاء والإنتاج بشكل مستمر يضمن لقمة العيش، وإستمرارية المؤسسات وسداد القروض، أي تحويل من كون الإعانة المالية "صدقة" إلى كونها استثمار مالي في المؤسسات الصغيرة وفي تعليم الأفراد على الإعتماد على الذات. لكن نجد أنه في بعض الدول الاسلامية تقوم الدولة في إدارة الزكاة بتحصيلها وصرفها في مصارفها الشرعية وهذا أمر طبيعي، ولكن اغلبهم يقوم الأفراد بإخراج الزكاة بأنفسهم أو من خلال الجمعيات بصورة لا تظهر فيها الآثار الإقتصادية والإجتماعية للزكاة بشكل كاف.

إذ تساهم صناديق الزكاة بصورة مباشرة في التقليص المتوالي من تنامي ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير تمويل مجاني لأصحاب المشروعات الكفائية، وهي تلك المشروعات التي تهدف إلى إخراج شريحة واسعة من حالة الفقر والإحتياج إلى حالة القدرة والإستغناء في مجال تأمين الإحتياجات الكفائية للإنسان، وذلك من خلال مصرف الفقراء والمساكين حيث يؤكد عدد هام من الفقهاء على أهمية الصرف الإستثماري للحصيلة ذلك لضمان استقلال المستحق عن الزكاة بعد إنشاء مشرعه من جهة، وكونه قد يصبح مزكيا إذا طور ذلك المشروع وأصبح وعاؤه في حدود الأنصبة المحدودة للزكاة[1].

حيث يتم تمويل والمساندة من الزكاة للمؤسسات الصغيرة ويتمثل ذلك في أمرين[2]:

- الأمر الأول: توفير التمويل اللازم لرأسمال المؤسسة في صورة عينية بشراء الآلات أو لشراء مستلزمات الإنتاج، وهذا أمر مقرر في الفقه الإسلامي حيث وردت نصوص عدة من خلال مسائل مثل مسألة تحديد القدر الذي يصرف للفقير أو المسكين أو صورته ومن هذه النصوص، فإن كانت من عادته الاحتراف أعطى ما يشتري آلة قلت قيمة ذلك أو كثرت،

1 صالحي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 620.

2 محمد عبد الحليم عمر، مرجع سبق ذكره.

ويكون ذلك بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالبا ويختلف ذلك بإختلاف الحرف والبلاد والأزمان، وفي قول آخر أما ما يحسن حرفته تكفيه لائقة فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثرت، أو بتجارة فيعطى رأسمال يكفيه لذلك ربحه غالبا بإعتبار عادة بلده فيما يظهر.

- الأمر الثاني: دور الزكاة في ضمان مخاطر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة: من مصارف الزكاة المنصوص عليها في القرآن الكريم مصرف "الغارمين والغارم هنا أعم من المدين فهو يشمل أيضا من تعرض في تجارته أو حرفته لمخاطر أو كوارث ذهبت بموارده .

ومن هذا المنطلق يمكن استخدام الزكاة من سهم الغارمين في ضمان المخاطر التي يتعرض لها أصحاب المؤسسات الصغيرة سواء كانت مخاطر طبيعية من حريق وغيره، أو مخاطر تجارية وسوقية من ديون ركبته بسبب نشاطه.

خلاصة:

أصبح التمويل متناهي الصغر للمؤسسات المصغرة من أهم مفاصل استراتيجيات التنمية الاقتصادية، والتي تهدف إلى محاربة الفقر وإدماج الفقراء النشطين اقتصاديا في المشاركة في عملية التنمية. وتعتبر خدمات التمويل متناهي الصغر من أهم ما يحتاجه الفقراء وليس القروض فقط بل الادخار والتحويلات والتأمين، حيث تعتبر القروض المصغرة جزء من خدمات التمويل متناهي الصغر، ولن يتحقق هذا إلا إذا أصبح التمويل متناهي الصغر جزءا لا يتجزأ من النظام المالي العام ، وعلى الحكومة خلق بيئة مساندة من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية لحماية مدخرات الفقراء.

إن الآليات المتبعة في التمويل متناهي الصغر بين الاقراض الجماعي والفردي، حيث يعتبر الاقراض الجماعي أقل مخاطر وذلك لتشارك مجموعة في القرض والتسديد والضمانات المقدمة. إن انعكاس التمويل متناهي الصغر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المسح الأفقي والعمودي للوصول إلى عدد كبير من الفقراء وأفقر الفقراء، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتمكين المرأة في المشاركة في التنمية.

يهدف التمويل متناهي الصغر الاسلامي والتقليدي إلى تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمصغرة لكنهما يختلفان في الطريقة والوسيلة التي تقدم بها التمويل. وهناك ثلاث وسائل رئيسية للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي يمكن استخدامها في تصميم برنامج ناجح للتمويل متناهي الصغر: المضاربة، المشاركة، المرابحة، بالإضافة إلى أساليب تمويل قائمة على الإحسان والتبرع تتمثل في القروض الحسنة والصدقات التطوعية والزكاة والوقف.

الفصل الثالث

بعض التجارب الدولية في مجال التمويل متناهي الصغر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد:

إن مشكلة التمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الاقتصاديات النامية، خاصة مع تفاقم معدلات الفقر والبطالة بين شرائح المجتمع، ما يعني عجزهم عن توفير رؤوس الأموال لإنشاء مؤسساتهم. وبعد أن كانت المؤسسات الكبيرة تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة، وآثاره لا تنعكس إلا على فئة قليلة من شرائح المجتمع، بسبب محدودية هذه المشروعات في قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة، و تواضع دورها في تحقيق الفقر. أصبحت حاليا للمؤسسات الصغيرة والمصغرة تحظى في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء.

وتحفل ادبيات التنمية الاقتصادية بشواهد كثيرة على نجاح عملية التمويل متناهي الصغر في مساعدة الفقراء في البلدان النامية وكانت تجربة بنك غرامين– بنغلاديش ودوره في انتشار التمويل متناهي الصغر من أهم التجارب الرائدة وكذلك مصر كأحد الدول النامية التي تسعى نحو تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية مفهومها وأبعادها ومصادر تمويلها

إن التنمية الاقتصادية تعمل على تكوين رأس المال واستخدامه في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا يعتبر عقبة أمام الدول النامية لتحقيق التنمية، وهذا ما يثبت أهمية قضية التمويل لمواجهة مشاكل التنمية. ولكنه لم يعد القضية الوحيدة في مفهوم التنمية بل أصبح لابد من الاهتمام بتحقيق الاستثمارات البشرية وإحداث التغيرات المؤسسية والتطوير التكنولوجي، لهذا سيدرس هذا المبحث مفهوم التنمية وأبعادها، ثم معرفة مصادر تمويل التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد اختلف علماء الاقتصاد في تحديد مفهوم موحد للتنمية الاقتصادية وهذا راجع لتغير الزمان والمكان والظروف الخاصة بكل دولة، ولتقارب المفاهيم المتشابهة لا سيما النمو الاقتصادي وهكذا تعددت التعاريف.

فقد عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي. ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[1].

تتمثل التنمية الاقتصادية في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج نوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[2].

1 مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات موضوعات، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 122.

2 محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2011، ص ص 81_82.

وهناك تفسيرات أخرى لعملية التنمية الاقتصادية فهناك من يقصد بأنها تهتم بالتخصص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة أو المعطلة، كما أنها تهتم أيضا بتحقيق النمو المتواصل عبر الزمن، فضلا عن أنها يجب أن نتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود كل من القطاع العام والخاص، لأن هذا ضروري لإدراك وتحقيق التحسين في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة ومن ثم فإن اقتصاديات التنمية هي أعم وأشمل بكثير من الاقتصاديات التقليدية لأنها يجب أن تركز وتغطي كل المتطلبات الاقتصادية والسياسية الثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموي، وهذا ما يتطلب دورا حكوميا كبير مع توافر درجة عالية من التنسيق في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية[1].

فمن خلال هذه التعاريف إن النمو الاقتصادي هو إحدى عناصر التنمية الاقتصادية يصاحبه تغيير جوهري للمجتمع وكفاءة ترشيد الموارد الإنتاجية والبشرية، إذا فالتنمية هي أداة لتحقيق أهداف المجتمع، والخروج به من حالة الفقر، وبهذا فالتنمية الاقتصادية تميزها جملة من الخصائص من أهمها[2]:

- هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان.
- هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول.
- هي عملية مجتمعية شاملة.
- هي عملية تغيير مقصودة.
- تتم بأساليب مرسومة مخطط لها.

1 عصام عمر مندوز، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص 28.

2 عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 22_23.

- تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية.
- تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية.

الخصائص التي تتميز بها التنمية تثبت أن التنمية الاقتصادية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي أشمل من ذلك وأوسع تتضمن محتوى اجتماعي وسياسي وثقافي. وعليه فإن التنمية الاقتصادية تعتمد على تحقيق ما يلي[1]:

- تحقيق زيادات في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة استمرارية.
- إجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي .
- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل.
- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة.

ومن خلال معرفة مفهوم التنمية الاقتصادية والجوانب التي تنعكس عليها، هذا ما أدى إلى اندماج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لينبثق عنها مفهوم التنمية الشاملة، وهذا من خلال تكوين إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي مع الجانب الاجتماعي والبشري، واعتماد العنصر البشري كعنصر أساسي وفاعل في عملية التنمية لأنه يمثل الوسيلة والغاية في نفس الوقت. وهكذا يمكن إعطاء مفهوم التنمية الشاملة كما يلي:[2]

أنها ذلك التطور البنياني أو التغيير الهيكلي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع، وأن يكون هدف التنمية الأساسي هو الفرد في المجتمع برغباته وحاجياته بالنظام السياسي الذي يرتكز على أساسه

1 للتفصيل أنظر: محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 82_87.

2 عصام مندوز، مرجع سبق ذكره، ص ص 29_30.

المجتمع الذي يعيش فيه والإطار الفكري والثقافي الذي يبلور شخصية الفرد ويحدد معالمها وتفاعلاتها.

ومنه ستعتمد الدراسة مصطلح التنمية الاقتصادية ولما يشمله من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا نظرا لتطور مفهوم التنمية الاقتصادية.

ومن خلال هذا تتطلب التنمية الاقتصادية مستلزمات لتقوم عليها وهي تتمثل في[1] :

- تراكم رأس المال.
- الموارد البشرية.
- الموارد الطبيعية.
- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية

من خلال التطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية ومدى تلاحمها بالتنمية الاجتماعية، هذا ما يدل على آثار التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة والتي تمس عدة جوانب تتأثر وتؤثر بعملية التنمية. بحيث أن هذه الأبعاد متداخلة ومتشابكة، وكلها تهدف إلى إنجاح عملية التنمية، ونحو تحقيق رفاهية الفرد والحياة الكريمة له، فدور الدولة مهم هنا من خلال التخطيط والتوجيه لعملية التنمية، وكذلك دور الفرد في المساهمة في التنفيذ والتفاعل مع عملية التنمية. تتضمن التنمية الاقتصادية أبعادا مختلفة ومتعددة تشمل مايلي:

1. البعد المادي للتنمية:

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هو نقيض التخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة. إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم

1 للتفصيل أنظر: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 134_146.

الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية[1].

حيث يعتبر التراكم في رأس المال عنصر أساسي في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما يدل على إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية على أساس أن البلد المتخلف يعني قبل كل شئ الوضع المتخلف للصناعة، وكان الاعتقاد راسخا لدى غالبية الاقتصاديين ورجال الحكم في البلاد النامية أن مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام، و أنه لابد من التصنيع للقضاء على التخلف الاقتصادي من خلال الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية، حيث يمكن تطوير مختلف أنشطة الاقتصاد القومي وتحقيق انطلاقته الذاتية في مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالقضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي والثقافي لأفراد المجتمع[2].

2. البعد الاجتماعي للتنمية:

إن البعد الاجتماعي هو البعد المهم للتنمية الاقتصادية حيث يمثل التغيير في البنيان الاجتماعي و الهدف الأساسي هو إشباع الحاجات الأساسية، وكذلك التوزيع العادل للدخل والثروة لتقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء، والتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء، وتوسيع فرص العمل إلى جانب النمو الاقتصادي. ولتعزيز هذا البعد لابد من أسس ومبادئ للتخطيط لمشروعات التنمية الاجتماعية نذكر منها [3]:

- مواكبة المشروعات التنموية المقترحة من مركز التنمية والخدمة الاجتماعية لحاجات الأهالي الحقيقية وأن يكون استجابة لرغباتهم التي يعبرون عنها.
- الشمول في البرامج لتشمل الجوانب الاجتماعية والصحية و الثقافية والزراعية والاقتصادية.

1 مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

2 محمد عبد العزيز عجيمية، مرجع سبق ذكره، ص 169.

3 ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد، ط 1 ، الأردن، 2012، ص ص 78_79.

- استقطاب القيادات المحلية التي تسهم في عمليات التغيير وتشجيعها وتدريبها وجعلها متجددة ومستمرة.
- الإستعانة بالهيئات والمؤسسات القائمة حكومية وأهلية إلى أقصى حد ممكن في تنفيذ برامج تنمية المجتمع حيث أن مساهمة هذه الهيئات تساعد على نجاح المشروعات واستمرارها.
- البساطة في التكاليف الخاصة بالمشروعات التي تنفذها المراكز الاجتماعية.
- المشاركة الفعالة من جانب المواطنين للنهوض بالمجتمع المحلي.
- الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث والمسوح الاجتماعية التي تنفذها في المجتمعات المحلية.
- التنسيق بين خدمات الوزارات المشتركة في عملية التنمية الاجتماعية وتقوية إسهاماتها لصالح تلك المجتمعات.
- إعداد البرامج المناسبة التي تساهم في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية حسب الأهمية.
- إبراز الوظيفة المهمة التي يمكن أن تقوم بها المرأة في المساهمة بالنهوض بالمجتمعات كربة بيت صالحة تعمل على إعداد الأجيال القادمة.

3. البعد السياسي للتنمية:

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية معركة الاستقلال، إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي. ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية الى جانب التبعية الاستعمارية المباشر. فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من الرأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصادات البلدان النامية[1].

1 مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

حيث يأخذ النظام السياسي على عاتقه إزالة العوائق التي تقف في طريق تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وذلك بتوفير الاستقرار وتقديم التسهيلات اللازمة لسير عملية الانتاج، ورفع معدل التوظف وضمان عدالة توزيع مكاسب التنمية على أفراد المجتمع. كل ذلك من شأنه يدفع عجلة التنمية في طريقها الصحيح، حيث أن نجاح عملية التنمية سيعمل على استقرار الوضع السياسي والاقتصادي ويساعد على تطوير العادات والتقاليد في المجتمع بما يسمح به الدين والعقيدة بحيث تكون دافعا لعملية التنمية ذاتها[1].

4. البعد الدولي للتنمية:

إن التشابك والعلاقات الدولية وبظهور الهيئات والمؤسسات الدولية لتنظيم هذه العلاقات، أدت بظهور فكرة التنمية ونحو تحقيق عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الدول، لكن الواقع يثبت العكس ذلك من خلال ازدياد فجوة بين الدول الغنية والفقيرة، على الرغم من أن هدف الهيئات الدولية تحقيق تنمية شاملة للجميع.

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وأساليب توفيرها

يعتبر الاقتصاديين أن رأس المال يمثل الأساس في عملية تمويل التنمية، لكنه ليس وحده الضروري بعملية التنمية، ومن المعلوم أنه ليس هناك وصفة معينة لتمويل متطلبات رأس المال للدول النامية، كل دولة على حسب مستوى احتياجاتها والقطاعات المطلوب تمويلها.

أولا: مصادر تمويل التنمية

حيث تأخذ مؤسسات التمويل أشكال متعددة، قد تكون مؤسسات حكومية عامة أو مؤسسات دولية مشتركة بين الحكومات كما قد تكون مؤسسات خاصة، وتوفر هذه المؤسسات بشكل عام التمويل بما يخدم عملية التنمية. حيث تتكون مصادر تمويل التنمية من مصادر داخلية ومصادر خارجية.

1 عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 30.

1. المصادر الداخلية:

يقصد بالتمويل الداخلي أو المصادر الداخلية للتمويل، الموارد النقدية والعينية التي يمكن توفيرها من المصادر الداخلية المختلفة لتمويل التنمية، وتنقسم إلى:

1.1. الادخارات الاختيارية:

حيث يتكون الادخار من جزئين الأول ادخار اختياري وهو يقدم عن طواعية والثاني إجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل سلطات معينة، حيث تعاني الدول النامية من سوء توجيه الادخار نحو الاستثمارات الحقيقية المنتجة، حيث تتمثل مصادر الادخار من ثلاثة:

1.1.1. الادخار العائلي:

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة[1].

إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني، وشكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الادخار، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية و الأسعار والتغيرات في سياسة الضريبة كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد[2].

وتتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في[3]:

- المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- الأصول السائلة مثل الأرصدة النقدية والأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار.

1 محمد عبد العزيز عجيمية، مرجع سبق ذكره، ص 230.

2 إسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية، دار أسامة، ط 1 ، الأردن، 2012، ص 294،

3 عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره. ص 216،

- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمساكن و الآلات والمعدات.
- سداد الديون ومقابلة إلتزامات سابقة.

2.1.1.ادخار قطاع الأعمال:

ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للادخارات[1].

ويتمثل في الأرباح المحتجزة لدى الشركات والتي تمثل مصدرا لتمويل الاستثمار، إن حجم مدخرات قطاع الأعمال في البلدان النامية يتناسب بطبيعة الحال مع حجم هذا القطاع، فكل ما كان القطاع كبيرا ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح. ويقسم قطاع الأعمال في البلدان النامية إلى قطاع منظم وقطاع غير منظم الذي يضم المحلات التجارية الصغيرة والصناعات الصغيرة والوحدات الخدمية الصغيرة. ومن الصعوبة بمكان تقدير مدخرات هذا القطاع أو تقدير حاجاته الى الاستثمار كما أن تعبئة مدخراته ليست ممكنة بالوسائل التقليدية، لهذا فإن القطاع المنظم هو الذي يعول عليه في توليد الفائض[2]. وتنقسم مدخرات القطاع المنظم إلى نوعين هما ادخار قطاع الخاص وقطاع الأعمال العام.

3.1.1.التمويل المصرفي[3]:

حيث تقوم به المصارف والبنوك التي تعمل كوسيلة بين أصحاب الفائض المالي (المدخرين) واصحاب العجز المالي (المستثمرين) ، حيث يمكنها أن توفر مدخرات تستعملها في تمويل استثمارات لذاتها أو لإعادة اقراض المستثمرين وتختلف البنوك بين البنوك التجارية وبنوك الأعمال، بنوك عامة وبنوك متخصصة (زراعية، عاقرية، صناعية.....) وتختلف قروضها حسب طبيعة نشاطها.

1 اسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره، ص 295.

2 مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 191_192.

3 اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 296.

2.1.الادخارات الاجبارية:

1.2.1.الادخار الحكومي:

تجسد هذه الادخارات بالمعنى الواسع الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، والإيرادات العامة هي جميع الموارد المالية التي تحصل عليها السلطات العامة من المصادر المختلفة وأهمها: الضرائب، الرسوم، إضافة إلى القروض والإصدار النقدي الجديد والهبات والمساعدات، أما النفقات العامة فهي المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها لتقديم الخدمات العامة، وهذا يعتمد بدوره على العوامل التي تحكم حجم هذا الفائض لكل من الإيرادات والنفقات[1].

ويتولد الفائض ليحول إلى الادخار عندما تفوق إيرادات الدولة نفقاتها، وتمثل الضرائب الجزء المهم والأساسي من الإيرادات العامة، وتسعى الدول نحو تحقيق سياسة ضريبية ناجعة للزيادة من الادخار الحكومي دون إعاقة النشاط الاقتصادي أو التهرب منها. وكذلك لابد أن تتمتع السياسة الضريبية بالمرونة بحيث تستجيب لحاجات التغير الاقتصادي.

وحتى تتمكن الدولة من زيادة الموارد المالية وزيادة فاعلية الإنفاق الحكومي لابد من تطوير النظام الضريبي واستحداث ضرائب ملائمة، ومنع التهرب الضريبي وترشيد الإنفاق العام و التخلص من العمالة الزائدة ورفع الإنتاجية والتخفيض التدريجي لاعتمادات الدعم وما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك[2].

2.2.1.الادخارات الجماعية:

وهي عبارة عن ادخار يقتطع اجباريا من الأفراد وذلك من خلال الجزء الذي يوضع في التأمينات وهو يقتطع بصفة آلية بغية تأمين حياتهم، ويعوض لهم في حالات المرض والمعاشات لهذا نجد هذا النوع من الادخار مقبولا من حيث الأفراد أنه ادخار يعود عليهم بالنفع وقت الحاجة.

3.2.1.التمويل بالتضخم:

1 عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص ص 219_220.

2 نفس المرجع السابق، ص 222.

تلجأ الدولة لهذا النوع من التمويل من أجل تغطية العجز في موازنتها العامة بين إيراداتها ونفقاتها وذلك من خلال خلق نقود أو الاقتراض من البنوك وهنا يعني من خلال إنشاء أو تكوين ادخار مصطنع، وهنا يتم التمويل بالتضخم حسب ظروف الدولة وسياستها النقدية والمالية إما بالإصدار أو الاقتراض، وينعكس الإنفاق التضخمي في زيادة المستويات العامة للائتمان بمعدل أعلى من ارتفاع الدخول النقدية ورغم سلبيات هذا النوع من التمويل إلا أنه لا يمكن إنكار أهميته في تمويل التنمية، وذلك لاستناده على أن زيادة عرض النقد يؤدي إلى زيادة الاستثمار وذلك استنادا إلى[1]:

- ارتفاع الأسعار يؤدي في قطاعات معينة الى ارتفاع مستوى الأرباح.
- إن التوسع السريع في الائتمان المصرفي، مع ثبات أسعار الفائدة الاسمية، يجعل بعض المستثمرين يحصلون على قروض ذات فوائد حقيقية سالبة.
- إن التضخم يعتبر آلية لتحرير الأموال لغرض الاستثمار، وتحدث العملية التضخمية عن طريق احداث زيادة الطلب النقدي الكلي على العرض الحقيقي للسلع والخدمات عند مستوى الأسعار السائد، وبالطبع فإن مصدر زيادة المعروض النقدي الناجم عن لجوء الحكومة الى تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض من البنك المركزي أو لجوء النظام المصرفي إلى خلق الائتمان.

2. المصادر الخارجية:

ان التمويل من المصادر الداخلية قد لا يكفي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فيتم اللجوء الى التمويل من مصادر خارجية.

1 مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 193-194.

1.2.التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

وهو التمويل عن طريق المؤسسات المالية الدولية عن طريق منح القروض بأشكالها المختلفة للدول المحتاجة إلى تمويل التنمية الاقتصادية، وتشخيص المشكلات الاقتصادية للدول النامية وإعطائها الوصفة المناسبة حسب رؤية هذه المؤسسات.

2.2.المنح والإعانات[1]:

وتتمثل المنح والإعانات انتقالا لرؤوس الأموال الأجنبية من حكومات الدول المانحة الى الدول النامية، وفي حالة المنح لا يكون هناك التزام على الدول المتلقية لها بالدفع للدول المانحة، بينما في حالة المعونات يكون الدفع بشروط ميسرة. وقد تكون في صورة عينية أو نقدية.

3.2.القروض[2] :

قد تكون القروض عامة أو خاصة، فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير مقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاصا طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيئات تمويل دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو الهيئات الدولية التابعة لها، أو هيئات التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيون ومعنيون من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) أو من صناديق التمويل الإقليمي.

4.2.الاستثمار الأجنبي:

وهي أحد مصادر تمويل التنمية في الدول النامية عن طريق استثمار الموارد الأجنبية وتنقسم إلى نوعين استثمار أجنبي مباشر واستثمار أجنبي غير مباشر بحيث تتمتع بجانبين مهمين هما:

1 محمد عبد العزيز عجيمية و آخرون، مرجع سبق ذركره، ص 302.

2 اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 299.

•**الجانب المالي:** حيث تعد هذه الاستثمارات بمثابة تدفقات مالية تنتقل من الدول الرأسمالية المتقدمة (دول الفائض) إلى أقطار الدول النامية (دول العجز) يمكن استخدامها لتمويل الاستيرادات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.

•**الجانب التنموي:** هي وسيلة لانتقال الموارد الإنتاجية المادية والتكنولوجية إلى الأقطار النامية كالآلات والمعدات والطاقة والمعرفة التكنولوجية إضافة إلى الجوانب الثقافية للأعمال وقدرة الوصول إلى الأسواق الخارجية، وهي جميعها تعد متغيرات حاسمة في عملية التنمية الاقتصادية.

ثانيا: أساليب توفير التمويل[1]:

إن مصادر التمويل المختلفة الداخلية منها والخارجية تساعد في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية والاستخدام الأمثل لهذه المصادر بشكلها العيني أو النقدي، بحيث تتعدد أساليب توفير التمويل بين الخدمات المالية والخدمات الغير مالية.

1.الخدمات المالية:

1.1.تمويل مشروعات البنية الأساسية:

تتمثل البنى التحتية والاهتمام بها من المتطلبات الرئيسية للتنمية في الدول النامية، وهي تتمثل في مشاريع غير ربحية تسعى لتوفير المتطلبات اللازمة وتهيئة المناخ الملائم لدفع عجلة التنمية، وهي من مسؤولية القطاع العام أكثر من الخاص.

2.1.تمويل المشروعات الإنتاجية:

إن أهمية المشروعات الإنتاجية وهو الاستثمار الحقيقي في عملية التنمية والعائد المالي الذي يشجع المستثمرين، وقد يكون بين القطاع العام أو الخاص حسب طبيعة المشروعات

1 حازم الببلاوي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، 2005، ص-ص: 14- 20 (بتصرف)

وحجمها فهي بالتالي تحتاج إلى التمويل، وخاصة المشروعات التي تسعى للحصول على التمويل المحلي ولما لها من أهمية والدور التنموي الذي تلعبه هذه المشروعات كما وضحناه سابقا، بحيث لا يمكن لها الحصول على التمويل من المؤسسات التمويل الدولية فهنا يأتي دور البنوك المحلية كوسيط لاستقطاب التمويل الخارجي وإعادة إقراضه لصغار المستثمرين.

3.1.تمويل التجارة:

تحتاج المشروعات إلى تمويل الرأسمالية والتمويل لرأس المال العامل لتمويل عملياتها التجارية، وهنا يأتي دور البنك كوسيط بين هذه المشروعات والمؤسسات المالية الدولية، وخاصة في تمويل التجارة الخارجية.

4.1.تمويل سياسات وبرامج اقتصادية:

كانت بداية هذا الأسلوب من توفير التمويل اللازم مع إنشاء صندوق النقد الدولي لتمويل عجز ميزان المدفوعات، وتطور إلى التدخل في إصلاح الخلل من خلال الإصلاح الهيكلي وتطبيق سياسات اقتصادية جديدة.

5.1.ضمانات مالية للإصدار والقروض:

تعدى دور المؤسسات المالية من التمويل إلى توفير الضمانات وهي من أجل مساعدة الدول والمشروعات إلى الدخول إلى أسواق المال الدولية وبضمانات.

6.1.ضمانات مخاطر الاستثمار:

إن المستثمرين وخاصة الأجانب لما يواجهونه من مخاطر سياسية أو تجارية، وهنا تسعى

7.1.ضمانات مخاطر الاستثمار:

وهنا تسعى الدولة إلى تشجيع التصدير للخارج من خلال الضمانات التي تقدمها للمستثمرين المحليين ضد المخاطر السياسية والتجارية.

2.الخدمات غير المالية:

1.2.المساعدات الفنية:

إن توفير التمويل المالي اللازم للتنمية وحده لا يكفي إن لم تصاحبه السياسات المناسبة وما لم يتم إنفاقه على نحو كفء. ومن هنا أصبحت مؤسسات التمويل تقدم برامج فنية للحصول على فائدة التمويل المالي كما يقوم به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عند تقديم التمويل. وتأخذ المساعدات الفنية أشكالا متعددة، قد تكون برامج تدريب العاملين أو تقديم التوصيات في موضوع معين.

2.2.وضع وتطوير معايير الإدارة الاقتصادية:

لا يقتصر دور مؤسسات التمويل ماليا وفنيا بل أصبح دورها في وضع وتطوير معايير الإدارة الاقتصادية وشفافية البيانات المالية ولانضباط الأسواق.

المبحث الثاني: تجربة بنك غرامين– بنغلاديش ودوره في انتشار التمويل متناهي الصغر

كانت تجربة بنغلاديش تجربة رائدة في مجال التمويل متناهي الصغر وسبب انتشاره على الرغم من قدم هذه الفكرة إلا أنها اتبعت استراتجية واضحة وهدف محدد.

المطلب الأول: فكرة إنشاء بنك غرامين وبلورتها

إن أول فكرة بلورت سياسة التمويل متناهي الصغر ومحاولة إدماجها في القطاع المصرفي كانت للدكتور محمد يونس الذي عاش في منطقة فقيرة وعايش فيها الفقراء، حيث بدأ الدكتور محمد يونس سنة 1976 بالبحث عن إمكانية إدماج الفقراء النشيطين اقتصاديا في الحياة الإقتصادية وإمكانية إستفادتهم من التمويلات المقدمة من القطاع المصرفي.

ولقد توصل الدكتور إلى أنه إذا توفرت الموارد المالية للفقراء بأساليب وشروط مناسبة فإن ذلك يمكن أن يحقق نهضة تنموية كبيرة، وقد حقق المشروع بالفعل نجاحا في محافظة شيتاجونج chittagong في الفترة الممتدة من 1976 إلى 1979، وفي ذلك العام إمتد المشروع بمساعدة بنك بنغلاديش إلى محافظة تانجيلtangail ، وفي الفترة الممتدة 1979 حتى 1983 إمتد العمل بنجاح إلى محافظة دكا dhaka ورانجبورrangpur وباتواخالي patuakhali، ليتحول المشروع إلى بنك مستقل بإسم بنك غرامين Grameen Bank[1].

ولقد تم الإجتماع سنة 1982 تم تحديد القرارات الستة عشر وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من البرنامج التي يقوم عليها بنك غرامين، وهي على النحو التالي[2]:

1. إتباع المبادئ الأربع الأساسية لبنك غرامين بدقة طوال حياتنا في جميع مناحي الحياة وهي النظام والوحدة والشجاعة والعمل الجاد.
2. أننا سوف نحقق الرخاء لعائلاتنا.

---

1 موساوي محمد اليامين، مرجع سبق ذكره، ص 141.

2 محمد يونس، عالم بلا فقر : المشروعات الإجتماعية و مستقبل الرأسمالية، ترجمة ريم عبد الحليم وإنجي حسين، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2009، القاهرة، ص ص 90-91.

3. أننا لن نعيش في منازل منهارة، بل سوف نجدد ماسكننا ونعمل على بناء مساكن جديدة بأقصى سرعة ممكنة.
4. سوف نزرع الخضروات على مدار العام لنأكل الكثير منها ونبيع الفائض عن حاجاتنا.
5. خلال موسم الزراعة سوف نبذر أكبر كمية من البذور.
6. سوف نخطط لتحديد النسل لإبقاء عائلاتنا صغيرة الحجم، وسوف نعمل على خفض نفقاتنا ونراعي صحتنا.
7. سوف نحرص على تعليم أولادنا وتنشئتهم على أن يكسبوا من أجل الإنفاق على تعليمهم.
8. سوف نحافظ دائما على نظافة بيئتنا وأطفالنا.
9. سوف نبني المراحيض الصحية ونستخدمها.
10. سوف نغلي المياه قبل أن نشربها وسوف نستخدم حجر الشبة لتنقيتها، وسوف نستخدم المرشحات اللازمة للإزالة الزرنيخ.
11. لن نقبل أي مهور في حفلات زواج بناتنا، وسوف نتوقف عن الزواج المبكر.
12. لن نقوم بأي ظلم ضد أي شخص،ولن نقبل أن يقوم أي شخص بظلمنا.
13. سوف نقوم بإستثمارات أكبر من أجل الحصول على دخول أعلى.
14. سوف نكون على استعداد دائم لمساعدة بعضنا البعض، وإذا تعثر أحدنا فسوف نهب جميعا لمساعدته.
15. إذا علمنا بخرق للنظام في أي من المراكز فسوف نذهب ونعيد النظام إليه.
16. سوف يكون لنا دور جماعي في أي نشاط إجتماعي.

وخلال أول عامين للبنك كان القائمون على العمل عددا محدودا من المتطوعين، كما أن المستفيدين لم يتعدوا المائة، وبحلول عام 1987 كان بنك غرامين قد إفتتح 300 فرع في قرى بنغلاديش وساعد أكثر من 250 ألف مقترض من الفقراء. ووصل حجم القروض في بنك غرامين إلى ما يقارب من ملياري دولار (حسب تقرير بنك غرامين ديسمبر 1998) يتم إقراضها

لحوالي 2.5 مليون من الفقراء، 96% منهم من النساء، وعدد الفروع داخل بنغلاديش 1137 فرعًا تغطي 39045 قرية، كما تقل نسبة عدد السداد 2% من اجمالي عدد القروض[1].

حيث كان بنك غرامين أول بنك يقدم قروض بدون ضمانات مالية، بغية تمكين الفقراء من الخروج من دائرة الفقر ليصبحوا منتجين ونافعين إقتصاديا وهكذا ستكون محاربة الفقر بواسطة التمويل متناهي الصغر. فلقد كانت الحكومة تساهم بنسبة 60% من رأس المال المدفوع لكن الدكتور محمد يونس يسعى جاهدا حتى أصبح البنك مستقل سنة 1983. رغم تخوف الحكومة من أن تفقد القدرة على الإشراف على البنك بصورة صحيحة ومن هنا كان مولد بنك الفقراء غرامين(بنك القرية).

المطلب الثاني: أسس وأهداف بنك غرامين ومميزاته

إن البنك يقوم أسس وأهداف التي يقوم عليها تساهم بنسبة كبيرة لمحاربة الفقر وانتشال الفقراء، ويتميز بخصائص تميزه عن غيره من البنوك.

1. أسس بنك غرامين:

إن الأسس والمبادئ التي قام عليها بنك غرامين كلها تصب في كيفية تشغيل الفقراء ودفعهم نحو إقامة مشاريع إنتاجية صغيرة وذلك من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية وهي الوصول إلى الفقراء والإستدامة المالية وتحقيق الرفاهية، ومن أبرز الأسس التي قام عليها البنك هي[2]:

- إن الإقتراض هو حق من حقوق الإنسان وأنه متاح لكل من لا يملكون شئ.
- يسعى البنك لتوفير خدمات مالية للفقراء وخاصة النساء.
- لا توجد شروط قانونية على المقترض والمقرض.

1 عبد المطلب عبد الحميد، بنك الفقراء، مرجع سبق ذكره، ص 66.

2 هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص90.

- يسمح للمقترضين إعادة جدولة ديونهم.
- يسعى البنك لتشجيع قيام مشاريع ذات فائدة إجتماعية وصحية وتعليمية.
- يتم سداد القرض بطريقة ميسرة ويتم دفع القسط أسبوعيا بمبلغ زهيد جدًا.
- يسعى البنك لتوفير خدماته للنساء أكثر من غيرهن حيث أن نسبة النساء المقترضات بلغت 96%.
- يقدم البنك خدماته للفقراء في أماكن سكناهم ولا داعي لذهابهم إلى البنك.
- تعود ملكية البيوت التي يبنيها للنساء الفقيرات من أول ساعة يتم فيها البناء ولا تكون رهينة البنك.

2. أهداف بنك غرامين:

إن الهدف الأساسي والرئيسي لبنك غرامين هو الوصول إلى أفقر الفقراء وانتشالهم من بقع الفقر ومن خلال ذلك تتلخص أهداف البنك فيمايلي[1]:

- تقديم التسهيلات المالية للفقراء.
- مكافحة استغلال أصحاب الأموال للفقراء.
- خلق فرص عمل لسكان الريف عن طريق العمل لأنفسهم.
- مساعدة النساء في الانخراط في العمل وتعليمهن تنظيم أعمالهن.
- يرتكز البنك على إقراض الفئات الفقيرة في الريف الذين يملكون أقل من هكتار من الأرض.
- يتم منح القروض إلى خمسة أشخاص يختارون بعضهم البعض ويعيشون في نفس القرية وتجمعهم الثقة والانسجام.

1 صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 141.

3. مميزات بنك غرامين:

إن عمل بنك غرامين يختلف عن البنوك التقليدية والتجارية من خلال المميزات التي تميزه عن غيره من البنوك وهو كما يلي:

أ-مشروع اقتصادي ذو أهداف اجتماعية: صحيح أن بنك غرامين هو مشروع اقتصادي يبحث عن الربح لكن هدفه الأساسي إستهداف الفئات الفقيرة والمهمشة والمستبعدة من التمويل المصرفي.

إن البنك يحرص على التنمية الاجتماعية من خلال الفئة المستهدفة فالبنك متجرد لخدمة الفقراء، فعملاء البنك الفقراء يمتلكون 94% من أسهم البنك وهم كذلك أعضاء في مجلس إدارته فهم يمثلون 9 من أصل 13 عضوا أي نسبة 69%، كما أنهم يتحصلون على نصيبهم في الأرباح التي يحققها البنك عن استثماراته كل حسب مساهمته، كما يشاركون بقوة في صنع القرار داخل البنك، كما إعتمد البنك نظام التنمية الاجتماعية يصب في مصلحة عملاء البنك وهي عبارة عن مجموعة من القرارات أتخذت في ورشة العمل القومية التي عقدها البنك في سنة 1984 وأصطلح على تسميتها القرارات الستة عشر وهي بمثابة دستور التنمية الاجتماعية داخل البنك[1].

ب- إستهداف الفقراء: وهذا ماقام عليه البنك من أجل خلق فرص عمل للفقراء النشيطين اقتصاديا والخروج بهم من حلقة الفقر بدل من الإحسان إليهم.

ت- النساء كفاعل أساسي: إن نسبة النساء 94% من عملاء البنك، وذلك نظرا للنشاطات البسيطة التي يقمنا بها في منازلهن وذلك خارج القطاع الرسمي، وذلك لأن النساء تسعى لتحسين معيشة أسرتها على حساب صحتها وهن الأكثر حماسة في المؤسسات الصغيرة البسيطة التي يبدعنا فيها.

1 موساوي محمد اليامين، مرجع سبق ذكره، ص143.

ث- دعم الإبداع والتجديد والمبادرة: إذ أن بنك غرامين يحفز ويدعم كل ما هو جديد يخدم البنك وعملائه بحيث يوفر المناخ الملائم لأي فكرة أو مبادرة.

ج- بنك غرامين مؤسسة قائمة على الشورى: تعتبر المجموعة هي الأصغر وحدة بنائية في بنك غرامين، وكل مجموعة تتكون من خمسة أفراد، والوحدة التالية هي المركز ويتكون من 6 إلى 8 مجموعات وهاتان الوحدتان هما وحدات للأعضاء أو المقترضين فقط، والوحدة التالية هي الفرع. بعد ذلك يأتي الفرع الذي يتكون من 60 مركزا، ويعمل في فرع البنك عدد 9 موظفين منهم 6 ميدانيين ومدير فرع ومساعد له ومرسال ويشرف كل موظف ميداني على عدد 10 مراكز، بواقع مركزين في كل يوم من أيام العمل الميداني من خلال ما يعرف بإجتماعات المراكز والتي تعقد فيما يعرف بدار المراكز، ومن ثم فإن المركز هو نقطة إلتقاء بين الموظفي البنك والمقترضين، ومن هنا تتبع أهمية المركز كوحدة بنائية، على الرغم من أن المجموعة هي الوحدة واللبنة الأساسية في بناء تنظيم الأعضاء المقترضين، بينما الفرع هو الوحدة البنائية الأساسية في تنظيم الموظفين لأنها وحدة التعامل المباشر مع العملاء. والوحدة التالية لذلك هي مكتب المنطقة ويعمل بمكتب المنطقة 6 موظفين ويشرف على سير العمل في 10 فروع. الوحدة التالية هي مكتب القطاع ويعمل به 35 موظفا ويشرف على متوسط 9 مناطق. والوحدة التالية والأخيرة هي المكتب الرئيسي ويشرف المكتب حاليا على 22 قطاعا[1].

من خلال البناء التنظيمي لبنك غرامين تجده يعمل كخلية نحل وعلى شكل هرمي يعزز إمكانية التواصل بين البنك والفقراء المقترضين وهذا ما يجعله أكثر شفافية ومصداقية.

1 عبد المطلب عبد الحميد، بنك الفقراء، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.1

المطلب الثالث: تجربة بنك غرامين تجربة تنموية

إن تجربة بنك غرامين هي تجربة هدفها تحقيق التنمية لأنه يسعى نحو مكافحة الفقر من خلال خلق فرص عمل للفقراء القادرين على العمل ولكن ينقصهم التمويل والمساعدة والدعم، ومن هنا فإن البنك يسعى إلى تحقيق التنمية من خلال عدة عناصر، وهي تتمثل فيما يلي:

1. مقاربة التنمية الإقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية تعتمد أو ترتكز على عدة محاور يتخذها البنك نحو تحقيقها وهي:

- قروض الاستثمار الفردي: بلغ عدد المقترضين من البنك حتى ماي 2013 أكثر من 8.41 مليون مقترض مقسمين على 2567 فرعا يعمل في أكثر من 81386 قرية، ويعمل به 22128 موظف[1].
- صناديق الإدخار المختلفة: يعتبر الإدخار شرطا مسبقا للحصول على التمويل حيث يطلب البنك من أعضاء المجموعة الإدخار بما مقداره تكا واحدًا أسبوعيا. وبعد إجتيازه فترة محددة من التدريب، يمنح القرض لإثنين من المجموعة وتتم مراقبتهم لأسبوع أو أسبوعين. وفي حال تم تسديد القرض على أساس أسبوعي محدد وتم الإلتزام بقواعد البنك، يتم منح قرض آخر لأثنين آخرين من المجموعة. ويتراوح حجم القرض بين 2000 تكا و 5000 تكا وبحد أقصى 10.000 تكا[2].

وإن من أهم صناديق الإدخار للبنك التي تعكس مدى تحقيق التنمية وهي صندوق إدخار المجموعة وصندوق الطوارئ وصناديق أخرى مثل صندوق المدخرات الخاصة وصندوق رفاهة الأطفال.

2. تحسين نوعية الحياة:

1 مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الثانية،2007، ص 78.

2 صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 141.

تتم تحسين نوعية حياة الأفراد من خلال أربعة مداخل وهي:

- المدخل الإسكاني: إن السكن هو استقرار للفرد ليعيش حياة طبيعية، وإن أغلب سكان بنغلاديش يعيشون في الأكواخ، وهذا دفع بالبنك لتقديم قروض سكن وذلك من خلال ثلاث مستويات[1]:

- المستوى الأول: ويؤهل العضو للحصول على مبلغ يتراوح بين 650-750 تكا لإصلاح المسكن بعد عامين من العضوية.

- المستوى الثاني: فيؤهل العضو للحصول على قرض قيمته 10 آلاف تكا، ويحصل ضمنه على أربعة أعمدة ومرحاض صحي، وذلك بعد ثلاث سنوات من العضوية.

- المستوى الثالث: والأخير يتراوح فيه القرض بين 13 إلى 25 ألف تكا شاملا مرحاضا صحيا وأي عدد من الأعمدة، وذلك بعد 5 سنوات من العضوية، وتسدد قروض الإسكان أقساط أسبوعية في مدة أقصاها 10 سنوات وإن كانت تتجاوز في الغالب 7 سنوات.

- المدخل الصحي: حيث قام بنك غرامين بوضع برنامج صحي وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة الصحية للفقراء.

- المدخل التعليمي: وهو أهم مدخل لتحقيق التنمية لأن التعليم يبني مجتمعات متطورة وناجحة، ويتم من خلال صندوق رفاهية الأطفال يهتم بتعليم الطفل وتوفير المناخ الملائم للدراسة.

- برنامج إعادة التأهيل بعد الكوارث: ولقد جاء هذا البرنامج من جراء الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها بنغلاديش، من مجاعة وفيضانات حيث يتضمن البرنامج ما يلي[2]:

- تأمين الاحتياجات الأساسية من خلال قرض للمخزون الغذائي بقيمة تتراوح بين 300-500 تكا تسدد في أقساط أسبوعية.

1 مجدي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 84

2 مجدي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 87.

- قروض لاستعادة رؤوس الأموال تصل إلى 2000 تكا للعضو مع تجميد المصاريف على القروض غير المسددة، ويجدد العضو قيمة القسط الذي يستطيع سداده على ألا يقل عن 10 تكا في الأسبوع.
- إعادة دمج أولئك الأعضاء من خلال ورشة عمل لمدة عشرة أيام للتذكير بنظم وقواعد البنك مع إعادة تكوين المجموعات، كما يتضمن البرنامج أيضا قروضا لاستعادة الأراضي الزراعية وأخرى لاستعادة الثروة الحيوانية وكذلك قروض الآلات الري والزراعة.

3. التنمية الاجتماعية:

ترتكز أنظمة ولوائح بنك غرامين على المسؤولية الجماعية لأعضاء المجموعة في سداد القرض وهذا ما ينمي العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وكذلك العلاقة بين البنك وعملائه من خلال الثقة المتبادلة.

المبحث الثالث: تجربة مصر في مجال التمويل متناهي الصغر

تعتبر مصر أول الدول التي سعت في مجال تطوير التمويل متناهي الصغر، من خلال المؤسسات والصناديق التي تمثل الدور الفعلي لها في هذا المجال. واعتمادها على استراتيجية قومية تسعى نحو تحقيق أكبر عدد من المقترضين النشيطين اقتصاديا و المستبعدين عن النظام المالي.

المطلب الأول: نبذة عن التمويل متناهي الصغر في مصر

مصر لديها أكبر عدد من المقترضين النشطاء، وأضخم محفظة قروض مستحقة، وكانت بداية انتشاره من خلال الإقراض بين الأقارب والجيران والأصدقاء على شكل جمعيات كل فرد يضع مبلغ معين وكل شهر على سبيل المثال تجمع وتوزع بطريقة دورية بين المشتركين.

حيث يعتبر إنشاء "الصندوق الإجتماعي للتنمية" وفق القرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991، نقطة البداية في البرنامج المصري لتشجيع المؤسسات الصغيرة بشكل رسمي. وحتى منتصف عام 1998، قام الصندوق بتمويل أكثر من 86 ألف مشروع صغير، بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أمريكي منها 45 ألف مشروع صغير جدا يعرف بإسم "مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات المنزلية". وقد بلغت نسبة المشروعات الأخيرة حوالي 53% من اجمالي المؤسسات التي قام الصندوق بتمويلها، بمبلغ يقارب 18 مليون دولار سنة 1999[1].

إن معظم مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مصر (ماعدا برنامج تنمية المجتمعات المحلية التابع للصندوق الإجتماعي للتنمية) تتبع أفضل أساليب العمل، فلديها حوافظ قروض ممتازة وأنظمة ممتازة لإدارة حوافظ القروض مع متعاملين مليئين وأوفياء (حسب ما يتضح من معدلات السداد المرتفعة وإرتفاع معدلات الاحتفاظ بالمتعاملين) وممارسة إدارة مالية ومحاسبة

1 عبد العزيز جميل مخيمر وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات 353، الطبعة الثالثة، مصر، 2010، ص ص 61-62.

يمكن أن تكون أفضل وأكثر شفافية مما في البنوك المصرية العامة. نتيجة لذلك حققت عدة مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مصر قابلية استمرارها تماما وأصبحت مؤسسات أخرى قريبة من تحقيق ذلك الهدف.

وتعرف مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مصر بالمشروعات متناهي الصغر بأنه ذلك المشروع الذي يكون قد مضى عاما على الأقل على تأسيسه ويستخدم أقل من 10 عمال ويبلغ معدل دوران رأس المال في حدود (15000) جنيه، وتقوم تلك المؤسسات بتوفير التمويل للمؤسسات متناهية الصغر بغض النظر عما إذا كانت ذات شكل قانوني وبغض النظر عما اذا كانت تندرج ضمن القطاع الرسمي أو غير الرسمي[1].

المطلب الثاني: أهمية الأطراف الفاعلة في قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر

إن قطاع التمويل متناهي الصغر بحكم البيئة التي يعيش فيها ولهذا فإن نجاح هذا القطاع من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية لابد من توفير الجو الملائم من خلال مايلي[2]:

- لكي يحقق التمويل متناهي الصغر الأهداف المرجوة منه يجب أن يكون هذا القطاع قادرا على التحول إلى مؤسسات مالية متلقية للودائع مرخصة تخضع للرقابة الإحتزازية والقواعد التنظيمية التي تسمح بتطوره.
- يجب ألا تحصل مؤسسة التمويل متناهي الصغر على الترخيص لتلقي الودائع ما لم تكن المؤسسة قادرة على إدارة عملياتها بربحية تغطي التكاليف بما في ذلك التكاليف المالية والإدارية المترتبة على تجميع الودائع التي تسعى إلى الحصول عليها.
- لايجب أن تفرض قواعد الرقابة الإحتزازية على مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي تقوم بتقديم القروض فقط لعملائها وتكون ممولة من رؤوس أموالها الذاتية أو من خلال قروض من بنوك محلية تخضع للقواعد التنظيمية والإحتزازية.

1 عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 186-187.

2 عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-56.

- قد لا تكون القواعد التنظيمية الإحتزازية ضرورية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر التي تأخذ ضمانات نقدية فقط (مدخرات إجبارية) خصوصا في حالة عدم قيام المؤسسة بإقراضها.
- يجب رفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال إلى مستوى يضمن الحيلولة دون زيادة سريعة عدد المؤسسات المالية الجديدة بحيث يصعب معه ممارسة السلطات الرقابية مهمة الرقابة والإشراف بشكل وفعال.
- يجب أن تكون المستندات الخاصة بالحصول على القروض ومتطلبات الإبلاغ وإعداد التقارير مبسطة بالنسبة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر مقارنة بتلك الخاصة بالبنوك التجارية التقليدية.
- لاشك أن للحكومات دورا مهما في رسم سياسات التمويل متناهي الصغر والمساهمة في بناء الأطر التنظيمية والهياكل القانونية لمؤسسات الإقراض في الوطن العربي، إنطلاقا من قناعتها بأن التمويل متناهي الصغر هو أحد الوسائل الفاعلة للحد من الفقر.
- يجب على البنوك المركزية أن تشجع التمويل متناهي الصغر وألا تعيق تطور القطاع بوضع قواعد تنظيمية إحتزازية على مؤسسات لا تتطلب هذا النوع من الرقابة.
- يجب على البنوك المركزية دعم أي مبادرة أو جهود لإيجاد بيئة تشريعية تنظم قطاع التمويل متناهي الصغر بما يكفل إمكانية تحول مؤسسات التمويل متناهي الصغر غير المصرفية إلى مؤسسات مالية مصرفية متلقية للودائع.
- إمكانية الإستفادة من المؤسسات القائمة ذات البنية الأساسية الكبيرة مثل البنوك التجارية والبنوك التي تملكها الدولة بما فيها بنوك التوفير البريدي، والتي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في توفير وتنوع الخدمات المالية للفئات المستهدفة.
- لكي يحقق قطاع التمويل متناهي الصغر أهدافه، يجب أن يكون هذا القطاع قادرا في النهاية على الدخول في ساحة مؤسسات الوساطة المالية المرخصة، الخاضعة للإشراف الإحتزازي، كما يجب وضع اللوائح التنظيمية التي تسمح بهذا التطور.

•موضوع تقاضي أسعار فائدة عالية بالنسبة للتمويل متناهي الصغر حساس لذا يجب توخي الحذر والحيطة حيال الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى إدراج موضوع أسعار الفائدة على الإئتمان الأصغر في المناقشات العامة. ففي العديد من البلدان قد يكون من الصعوبة الحصول على قبول عام وصريح على سعر فائدة مرتفع بدرجة كافية يسمح بوجود نشاط تمويل متناهي الصغر قابل للإستدامة. لذا فمن الضروري العمل على تنسيق الجهود لرفع درجة مستوى الوعي لدى صناع القرار ذوي العلاقة في هذا الجانب لحشد الموافقة و التأييد اللازمين.

•بحسب ظروف كل بلد فإن على البنوك المركزية أو أي جهات رقابية أخرى التدخل في عملية الرقابة والإشراف على مؤسسات التمويل متناهي الصغر عندما تبدأ تلك المؤسسات في تلقي الودائع من الجمهور.

إن بإمكان البنك المركزي أن يلعب دورا مباشرا أو غير مباشر في دعم قطاع التمويل متناهي الصغر وذلك يختلف بحسب الظروف وأوضاع هذا القطاع في كل دولة، ولكن على الأرجح فإن إيجاد بنية تشريعية تسمح بتحول مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلى مؤسسات مصرفية متلقية للودائع والترخيص لها يقع على عاتق البنك المركزي بشكل مباشر وكذا المواضيع المتعلقة بالرقابة والإشراف على هذا النوع من المؤسسات المصرفية انطلاقا من دوره الرقابي والإشراف على البنوك التجارية بمختلف أنواعها[1].

1. دور النظام البنكي في التمويل متناهي الصغر[2]:

من بين البنوك الأربعين العاملة في مصر حاليا، توجد 06 بنوك فقط تنشط في قطاع التمويل متناهي الصغر، أربعة منها تنشط بشكل مباشر فيما يقوم إثنان منها بالعمل من خلال شركات خدمات للتمويل متناهي الصغر، وهذه البنوك هي: البنك الوطني للتنمية: كانت بداية عمله في سنة 1989 من خلال برامج القروض الصغرى التي بدأت في مصر بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي أصبح يعرف ببنك أبو ضبي الإسلامي–مصر، وبنك

1 عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

2 قسول أمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 145–146.

القاهرة الذي زاول نشاطه سنة 2001 وهو بنك حكومي، وضع استرتيجية لمد خدماته للمؤسسات متناهية الصغر بالإعتماد على شبكته الواسعة. وبنك مصر وهو كذلك يقدم خدمات التمويل متناهي الصغر منذ سنة 2004. البنك الدولي التجاري وهو يعمل عن طريق شركة ريفي وهي كأول شركة تقدم التمويل متناهي الصغر، بنك الإسكندرية وهو يعمل في مجال التمويل متناهي الصغر منذ 2007، البنك المصري الخليجي وهو يقدم التمويل متناهي الصغر من خلال شركة تنمية التي أنشئت سنة 2009. وفي ظل وجود أكثر من 63 بنك تجاري في مصر إلا أن نسبة البنوك التي تعمل في مجال التمويل متناهي الصغر 6 بنوك فقط وهذه نسبة ضئيلة.

2.صناديق التنمية الإجتماعية:

تم إنشاء صندوق التنمية الاجتماعية في أوائل التسعينات وقد أصبح مع صدور قانون المؤسسات الصغيرة والذي تمت الموافقة عليه في البرلمان في 2004 الجهاز المسؤول عن المؤسسات الصغيرة.

ويعتبر تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة من أبرز مهام صندوق التنمية الاجتماعية، حيث يقوم بإيصال التمويل اللازم إلى الفئات المستهدفة من خلال جهات وسيطة تنفيذية حكومية وغير حكومية كالبنوك التجارية والمتخصصة التي تتلقى التمويل وتقوم بتوزيعه على الجهات المنفذة (الجمعيات التعاونية وجمعيات رجال الأعمال وغيرها من الجهات الأهلية) وذلك وفق أهداف وضوابط صناديق التنمية الإجتماعية، أو قد يكون ذلك من خلال الجهة المنفذة نفسها أو من خلال مؤسسات و هيئات تعليمية متخصصة. ويستند صندوق التنمية الاجتماعية عادة إلى الجمعيات الأهلية والتنموية كجهات منفذة قادرة على الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المستفيدين وذلك من واقع انتشارها الجغرافي وفي مناطق بعيدة[1].

3. المنظمات غير الحكومية كمؤسسات للتمويل متناهي الصغر في مصر:

1 مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 598.

يقتصر نشاط المنظمات غير الحكومية على الإقراض أو القروض التي يقدمها للمؤسسات متناهية الصغر، وغالبا ما تتبع هذه المنظمات أسلوب الإقراض الفردي دون الإقراض الجماعي والذي يقوم به عدد قليل جدا من هذه المنظمات[1].

حيث أن هذه المنظمات في مصر لا تسعى إلى تحقيق الربح وتعتمد على المنح والهبات لتمويل المؤسسات الصغيرة بهدف الحد من الفقر.

المطلب الثالث: الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر في مصر

إن إعلان عام 2005 العام الدولي للتمويل متناهي الصغر يؤكد على أهمية هذا القطاع لتحقيق أهداف الألفية التنموية، وتعتبر مصر من بين أهم الدول العربية الساعية في هذا المجال نحو تحسين مستوى معيشة مواطنيها وللوصول إلى تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة.

1. إطار عمل الاستراتيجية:

تقوم الاستراتيجية على أساس مبدأين رئيسيين يتمثل فيما يلي[2]:

- المبدأ الأول: في أن أفضل أسلوب لخدمة الفقراء النشيطين اقتصاديا والمؤسسات متناهية الصغر هو إتاحة فرصة الحصول على مدى واسع من الخدمات بأفضل سعر ممكن، مع الاختيار من بين مختلف الخدمات المالية وتعدد مقدمي الخدمة، بالإضافة إلى إتاحة المعلومات الدقيقة واللازمة.

ولذلك تقف الاستراتيجية المقترحة إلى جانب الفقراء أي بدلا من التمييز ضدهم لصالح مجموعة مستهدفة واستبعاد مجموعات أخرى، فإن ما يتاح من خدمات ومنتجات في السوق يصبح أكثر جذابا للفقير عنه لغير الفقير.

1 عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، ص 192.

2 عبد المطلب عبد الحميد، بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر، ص ص 161-162.

- المبدأ الثاني: يتمثل في إن تحقيق المبدأ الأول يتم حين تكون هناك سوق حرة للتمويل متناهي الصغر بها العديد من مقدمي الخدمات المتنافسين والقادرين على تنمية وتقديم الخدمات التي تقضي بإحتياج العميل. ولذا يجب على القطاع الخاص أن يلعب دورا رئيسيا وأن تقوم الحكومة برعاية بيئة محفزة تعمل على تشجيع مشاركة القطاع الخاص.

وإن الإستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر نظرتها الوصول إلى المسح الأفقي من خلال الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء والمسح العمودي نحو الوصول إلى أفقر الفقراء، والهدف من هذه الإستراتيجية تطوير صناعة التمويل متناهي الصغر خلال خمسة الأعوام القادمة. بتوفير خدمات مالية للفقراء ومحاولة دمج التمويل متناهي الصغر في القطاع المصرفي، ومن ثم فيتمثل التوجه للاستراتيجية في تعبئة رأس المال التجاري وهذا يستوجب قطاع مالي أوسع نطاق وشمولية.

2. مستويات التدخل على المستوى الجزئي والمتوسط والكلي:

تتم مستويات التدخل للإستراتيجية القومية على ثلاث مستويات:

أولا: الإستراتيجية على المستوى الجزئي:

تهدف إلى خلق سوق منافسة بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر وإعطاء عروض متنوعة من الخدمات للفقراء، ولهذا فهناك توصيات خاصة بهذا المستوى وهي:

أ-تشجيع مزيد من مشاركة البنوك في القطاع: يجب إنشاء وحدة داخل المعهد المصرفي المصري لتوفير برامج بناء قدرات شاملة للعاملين في التمويل متناهي الصغر تقدم إلى البنوك.

ب- دراسة إمكانية الشراكة مع الهيئة القومية للبريد: تمتلك الهيئة القومية للبريد 3600 فرعا تنتشر في كافة أنحاء الجمهورية، لذا وجب إستغلال الإدخارات الموجودة في البريد نحو تقديم قروض متناهية الصغر عن طريق البنوك، حيث جرت مناقشات مع الهيئة القومية للبريد

للإتفاق على أسلوب تقوم بموجبه الهيئة بتوزيع ما يقدم لها من تمويل من قبل الصندوق الإجتماعي للتنمية.

ت- تشجيع تنمية مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي تدار بأسلوب محترف وتتسم بالإستدامة المالية[1]: وذلك من خلال العمل على المحاور الثلاثة التالية:

- تشجيع الإلتزام بمعايير التقارير والأداء.
- زيادة قدرة مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مجال تكنولوجية المعلومات.
- دعم وتنمية وتطوير المنتج

أ-تشجيع استخدام ضمانات إقراض بديلة: إن الصندوق الإجتماعي للتنمية يشمل أنواع بديلة من الضمانات مثل: الملكية غير الرسمية، والعقارات والمنقولات والأوراق التجارية وغيرها.

ثانيا: الإستراتيجية على المستوى المتوسط:

يهدف إلى إقامة بنية أساسية فعالة تزود المؤسسات المالية بما يلزمها من موارد بشرية ومالية ورأس مال ومعلومات حتى تستطيع أن تقدم خدماتها بكفاءة وفعالية، والتوصيات الخاصة بهذا المستوى هي:

أ- توسيع نطاق إتاحة معلومات السوق: إن إعداد مسح للسوق وخرائط فقر وتحليلات للنوع الإجتماعي وهذا ما يسهل لمؤسسات التمويل متناهي الصغر نحو إحصاء وتحديد إحتياجات الفقراء النشيطين إقتصاديا وهذا يمكن أن يقوم به الصندوق الإجتماعي للتنمية أو شبكة مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

ب- زيادة المتاح من المعلومات الإئتمانية إلى مؤسسات التمويل متناهي الصغر: من الضروري إقامة فرع لتشجيع التاريخ الإئتماني للعملاء وذلك فيما يتعلق بتسديد قروض حالية أو سابقة وفي حالة وجود أي إلتزامات مالية أخرى. ويتطلب ذلك إلتزام كافة مقدمي التمويل متناهي الصغر (البنوك والجمعيات الإهلية) بتقديم معلومات حديثة بصفة مستمرة عن العملاء ويجب

1 صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 261.

أن يقوم به البنك المركزي المصري بالتنسيق مع البنوك، ووزارة التأمينات والشؤون الإجتماعية والجمعيات الإهلية ذات الصلة.

ت- دعم الكفاءة الوظيفية لآليات التمويل لمؤسسات التمويل متناهي الصغر: تمكينها من الحصول على تمويل من المصادر المحلية لتقوم بإستخدامها لمنح قروض. وعادة ما توجد هذه الموارد في البنوك وفي شركات التأمين والحكومة والجهات شبه الحكومية وفي الجهات المانحة المحلية[1].

وعليه فمن الضروري أن يقوم الصندوق الإجتماعي للتنمية بالتعاون مع الجهات المانحة، بدعم بناء قدرات مؤسسات مستقلة لتقييم آداء مؤسسات التمويل متناهي الصغر، ووضع معايير تمويل واضحة وموحدة، وبالتالي يجب على البنك المركزي المصري تسيير الإجراءات لتقديم البنوك الإئتمان بالجملة إلى مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

ث- دعم إنشاء بيئة خدمية لأنشطة مؤسسات التمويل متناهي الصغر: يتم إنشاء بيئة خدمية من خلال المعونة الفنية المقدمة إلى مؤسسات التمويل متناهي الصغر من قبل منظمات القطاع الخاص، ويجب إعداد قائمة لهذه المنظمات تقوم بها جهة ممثلة أو الصندوق الإجتماعي للتنمية بدعم من مؤسسات متخصصة مثل المعهد المصرفي المصري أو شبكات دولية مثل المجلس الإستشاري لمساعدة الفقراء، البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة أو شبكات إقليمية مثل شبكة سنابل، وشبكات وجمعيات محلية مثل الجمعية المصرية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

ج- دعم شبكة قومية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر[2]: تضم جميع مؤسسات التمويل متناهي الصغر على المستوى القومي، وقد بدأ الفعل تكوين مثل هذه الشبكة بالتنسيق مع الصندوق الإجتماعي للتنمية.

1 صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 261.

2 نفس المرجع السابق، ص 262.

ح- البدء في الإستعانة بمنظمات التصنيف الدولي التمويل متناهي الصغر: يجب تصنيف مؤسسات التمويل متناهي الصغر من قبل منظمات دولية أو من القطاع الخاص وذلك من أجل تحديد مدى إستحقاق مؤسسات التمويل من الحصول على قروض.

ثالثا: الاستراتيجية على المستوى الكلي:

يهدف إلى وضع الأطر والتشريعات القانونية تخص القطاع المصرفي تعمل على تشجيع مؤسسات التمويل متناهي الصغر والتوصيات الخاصة بهذا المستوى هي:

أ-ضمان تنسيق أكبر بين الأطراف المعنية لصناعة التمويل متناهي الصغر: يحتاج التنسيق كل من وزارة التأمينات والشؤون الإجتماعية ووزارة التعاون الدولي والبنك المركزي المصري والإعلام إلى معرفة المزيد عن العناصر المكونة لنشاط التمويل متناهي الصغر وسبل دعمه.

ب- إعداد أطر عمل قانونية وسياسية من شأنها زيادة نطاق الوصول إلى العملاء وتخفيض العوائق لدخول السوق: وبالرغم من نجاح الجمعيات الأهلية في مجال التمويل متناهي الصغر، إلا أنها لازالت مقيدة بالعديد من بنود قانون الجمعيات الإهلية رقم 84 لعام 2002 الذي يعامل كافة الجمعيات الإهلية على حد سواء بغض النظر أكانت تقدم إقراض متناهي الصغر أم لا، وبالتالي يجب على الصندوق الإجتماعي للتنمية ووزارة التأمينات والشؤون الإجتماعية، السماح لمؤسسات التمويل متناهي الصغر بتبني نظم مالية مناسبة والحصول على رأس مال بشكل يناسب عملياتها، وكذلك السماح بإستثمار مدخرات الهيئة القومية للبريد من خلال العمل كموزع للتمويل.

ت- تنفيذ حملات زيادة وعي الجماهير بالتمويل متناهي الصغر: إن توعية الجماهير سواء كانوا متخذي القرار ومن العملاء على أهمية التمويل متناهي الصغر وكذلك تكريمهم على المستوى القومي من خلال تبني أفضل الممارسات.

من الملاحظ أن قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر من خلال الاستراتيجية المتبعة أنه يواجه صعوبات إلا أنه هناك محفزات تدعمه وذلك من خلال النقاط التالية[1]:

- الإرادة السياسية التي ترى في التمويل متناهي الصغر حلا يساعد على تحجيم البطالة الحقيقية، والبطالة المقنعة، والعمالة الزائدة المعينة في القطاع الحكومي وتقليل مساحة الفقر.
- الإهتمام المستمر للجهات المانحة بدعم تنمية صناعة التمويل متناهي الصغر في مصر.
- الخبرة المتراكمة لدى الممارسين (البنوك والجمعيات الأهلية والصندوق الإجتماعي للتنمية) خلال الخمسة عشرة عاما الماضية، والتي أثبتت أن التمويل متناهي الصغر صناعة قابلة للتطبيق بأسلوب تجاري.
- وجود قاعدة من الخدمات الفنية المتخصصة ونظم متابعة القروض مما يمكن البناء عليها وتنميتها.
- الجهود المبذولة مؤخرا من قبل الصندوق الإجتماعي للتنمية من أجل إنشاء شبكة شاملة تجمع بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر النشطة، والتي من شأنها أن تخلق آلية قومية فعالة لمتابعة أداء الصناعة وضمان تمثيلها تمثيلا مناسبا.

1 عبد المطلب عبد الحميد، بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر، ص ص 165-164.

خلاصة:

إن النمو الاقتصادي هو إحدى عناصر التنمية الاقتصادية يصاحبه تغيير جوهري للمجتمع وكفاءة ترشيد الموارد الإنتاجية والبشرية، إذا فالتنمية هي أداة لتحقيق أهداف المجتمع، والخروج به من حالة الفقر، وهذا ما اعتمدته تجربة بنك غرامين للدكتور محمد يونس لم تكن أول فكرة لكنه فّعل التمويل متناهي الصغر، من خلال اقامة بنك القرية هدفه انتشال الفقراء والخروج بهم من دائرة الفقر والمشاركة في تحقيق التنمية. وقد سعى البنك إلى دمج التمويل متناهي الصغر في الأنظمة المالية الرسمية وخلق الشراكة بين البنوك التجارية يفعل هذا التمويل في الوصول إلى الأهداف المرجوة على الرغم من العراقيل التي واجهها.

وكانت تجربة مصر من خلال الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر من أجل تحسين مستوى معيشة مواطنيها وللوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. وكان إطار عمل هذه الاستراتيجية من خلال مبدأين وهو اتاحة فرصة الحصول على مدى واسع من الخدمات بأفضل سعر ممكن وخلق سوق حرة للتمويل متناهي الصغر. وكانت مستويات التدخل الثلاث على المستوى الجزئي خلق سوق منافسة بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر وعلى المستوى المتوسط اقامة بنية أساسية فعالة تزود مؤسسات التمويل متناهي الصغر بموارد بشرية ومالية ورأس مال ومعلومات، وعلى المستوى الكلي وضع الأطر والتشريعات القانونية تشجع عمل مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

وتم أخذ تجربة بنغلاديش كأول التجرب الرائدة وتجربة مصر كدولة عربية ومن الدول النامية، وذلك لإسقاطها على التمويل متنهاي الصغر في الجزائر وما مدى نجاحه في تحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما سنوضحه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

واقع التمويل المتناهي المصغر في انشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كأحد صيغ التمويل المتناهي الصغر في الجزائر

تمهيد:

اعتمدت الجزائر عدة أجهزة وآليات بغية ترقية الاستثمار في المؤسسات المصغرة، بحكم أنها النسيج الاقتصادي والقاعدة الاساسية للاقتصاد وكذلك أهميتها في توفير مناصب الشغل لأنها تعتمد على كثافة العمل، ولغياب مؤسسات مالية خاصة بالتمويل المتناهي الصغر، واستبعاد الفئات المهمشة والنشطة اقتصاديا من القطاع المالي أو المنظومة المصرفية.

من بين آليات التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر من خلال تقديم القروض المصغرة: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر...إلخ. وتمثل نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تقديم القروض المصغرة الأكثر نسبة مقارنة بالوكالات والهيئات الاخرى، وهي تابعة لوزارة التضامن الوطني بحكم أنها تمس الجانب الاجتماعي أكثر منه اقتصادي، من خلال استهداف الفئات الاكثر فقرا وذوي الاحتياجات الخاصة وادماجهم في الحياة الاقتصادية.

المبحث الأول: واقع ومكانة المؤسسات المصغرة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في اقتصاديات الدول المتطورة والنامية ومنها الجزائر، ورغم الاليات المعتمدة في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخاصة المصغرة التي تمثل نسبة 97% تقريبا منها ، في ظل غياب مؤسسات خاصة بالتمويل متناهي الصغر الذي تندرج ضمنها القروض المصغرة، وتخوف البنوك في تمويل المؤسسات المصغرة لنقص الضمانات المقدمة. وفي هذا المبحث سيتم توضيح أهمية المؤسسات المصغرة ضمن خارطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و واقعها في الجزائر ومدى مساهمتها في بعض المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: مكانة المؤسسات المصغرة وتطورها ضمن خارطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تم تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في القانون رقم 01-18 الصادر في 2001 المتضمن القانوني التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوى هذا القانون تعريف كل مؤسسة على حدا[1].

التعريف المعتمد في الدراسة :اعتمدت الباحثة في الدراسة على تعريف الجزائر للمؤسسة المصغرة وبحكم غياب الاحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمصغرة فسيتم ذكرها ضمن احصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي تمثل نسبة كبيرة منها ، لذلك نشير إلى المصطلح المعتمد في الدراسة و هو المؤسسات المصغرة و هو هدف التمويل متناهي الصغر. وهو أن: المؤسسة المصغرة بأنها تلك التي تشغل مابين 1 إلى 9 عمال ،

1 لقد تم التطرق الى التعريف في الفصل الأول.

وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10ملايين دينار.

الجدول رقم 1-4: نصيب المؤسسات المصغرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى نهاية سنة 2016

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة
المؤسسة المصغرة (من1 إلى 09 عمال)	993170	%97.12
المؤسسة الصغيرة (من10 إلى49 عمال)	26281	%2.57
المؤسسة المتوسطة (من 50 إلى250 عمال)	3170	%0.31
المجموع	1022621	%100

SOURSE: Bulletin d' informaation stastique، Ministère de l'industrie et des mines، N°: 30، edition mai 2017.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن نسبة المؤسسات المصغرة بالنسبة لمجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصل تقريبا إلى 97% وهذا ما يدل على سيطرة المؤسسات المصغرة على النسيج الاقتصادي ومن هنا تظهر مكانتها جليا وأهميتها في تمويلها وتوفير الدعم اللازم لهذا النوع من المؤسسات وهذا نظرا لقلة تعقيدها و سرعة انتشارها و نسبة توفيرها لمناصب الشغل.

المطلب الثاني: واقع المؤسسات المصغرة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في ظل غياب احصائيات خاصة بالمؤسسات المصغرة على حدى، وبما أنها تمثل نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سوف يتم تحليل واقع المؤسسات المصغرة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المطلب.

الجدول رقم 2-4: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع إلى نهاية سنة 2016

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة
القطاع الخاص	1022231	%99.96
القطاع العام	390	%0.04
المجموع	1022621	%100

SOURSE: Bulletin d' informaation stastique ، N°: 30.

تمثل نسبة مساهمة القطاع الخاص 99.96% ونسبة القطاع العام 0.04% وكلها مؤسسات عمومية اقتصادية، وهذا راجع أن المناخ الملائم لهذه المؤسسات في ظل القطاع الخاص أين تكون روح المبادرة والابتكار في المؤسسات المصغرة التي تسيطر على نسبة كبيرة منها، وهي بين الانشطة الحرة والأنشطة الحرفية.

الجدول رقم 3-4: التعداد الكلي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية نهاية 2016

نوع المؤسسة	العدد	النسبة
القطاع الخاص		
اشخاص معنوية	575906	56.32
اشخاص طبيعية	446325	43.65
- أعمال حرة	211083	20.64
- حرفيين	235242	23.00
مجموع مؤسسات القطاع الخاص	1022231	99.96
القطاع العام		
أشخاص معنوية	390	0.04
مجموع مؤسسات القطاع العام	390	0.04
المجموع الكلي للمؤسسات	1022621	100.00

SOURSE: Bulletin d' informaation stastique ، N°: 30.

يمثل مؤسسات القطاع الخاص كأشخاص معنوية بنسبة 56.32% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة 43.65% مؤسسات القطاع الخاص المتمثلة في الاشخاص الطبيعية مقسمة بين الأعمال الحرة والحرفيين ، لكن القطاع العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمثل سوى نسبة ضئيلة جدا 0.04% من المجموع.

الجدول رقم 4-4: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أشخاص معنوية) حسب قطاع النشاط سنة 2016

قطاع النشاط	القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع	النسبة
الزراعة	6130	1811	6311	1.10
الطاقة الهيدروكربونية والخدمات المتعلقة بها	2767	3	2770	0.48
البناء والاشغال العمومية	174848	28	174876	30.34
الصناعات التحويلية	89597	97	89694	15.56
الخدمات	302564	81	302645	52.52
المجموع	575906	390	576296	100%

SOURSE: Bulletin d' informaation stastique ، N°: 30.

تمثل الخدمات أعلى نسبة 302.645 مؤسسة بنسبة 52.52% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمؤسسات التي ذات طبيعة معنوية، ثم يأتي قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 30.34%، في حين نلاحظ قطاع الزراعة مهمل على الرغم من أهميته في الجزائر لتوفر الطابع المناخي في عدة مناطق، لكنها تمثل أعلى نسبة في القطاع العام بالنسبة للقطاعات الأخرى.

الجدول رقم 5-4: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القطاع العام) حسب قطاع النشاط سنة 2016

قطاع النشاط	من 1 إلى 9 عمال		من 10 إلى 49 عمال		من 50 إلى 249 عمال		العدد الاجمالي للمؤسسات	النسبة	القوى العاملة	النسبة
	العدد	العمال	العدد	العمال	العدد	العمال				
الصناعة			15	428	82	10144	97	24.87	10572	36.43
الخدمات	4	28	23	513	54	7190	81	20.77	7731	26.64
الزراعة	34	125	115	3203	32	2878	181	46.41	6204	21.38
البناء والاشغال العمومية			4	123	24	4046	28	7.18	4169	14.36
الطاقة والمناجم			1	43	2	305	3	0.77	348	1.20
المجموع	38	151	158	4310	194	24563	390	100.00	29024	100.00

SOURSE: Bulletin d' informaation stastique ، N°: 30.

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع العام نسبة ضئيلة، وكذلك المؤسسات المصغرة التي تدخل ضمنها، فنلاحظ من خلال الجدول أنها مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنعدم في بعض القطاعات فمثلا نلاحظ لا توجد مؤسسات مصغرة في مجال الصناعة والبناء والاشغال العمومية والطاقة والمناجم، أما في قطاع الزراعة توجد 34 مؤسسة مصغرة تشغل 125 عامل. وأعلى نسبة في قطاع الصناعة للمؤسسات المتوسطة بقيمة 82 مؤسسة وتشغل 10144 عامل، وأعلى نسبة لقطاع الزراعة للمؤسسات الصغيرة بقيمة 115 مؤسسة وتشغل 3203 عامل. أما العدد الاجمالي للمؤسسات فأعلى نسبة لقطاع الزراعة بقيمة 181 مؤسسة بنسبة 46.41% من العدد الاجمالي. لكن قطاع الصناعة يشغل أعلى نسبة من العمال بقيمة 36.43% من اجمالي القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع العام.

الجدول رقم 6-4: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القطاع الخاص) حسب قطاع النشاط سنة 2016

قطاع النشاط	العدد	النسبة
الزراعة	6130	0.60
الطاقة الهيدروكربونية والخدمات المتعلقة بها	2767	0.27
البناء والاشغال العمومية	174848	17.10
الصناعة التحويلية	89597	8.76
الخدمات بما في ذلك المهن الحرة	513647	50.25
الصناعات التقليدية	235242	23.01
المجموع	1.022.231	100%

SOURSE: Bulletin d' informaation stastique ، N°: 30.

أما بخصوص توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص والتي تمثل المؤسسات المصغرة أعلى نسبة، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أعلى نسبة لقطاع الخدمات بـ 50.25% ثم تليها الصناعات التقليدية بنسبة 23.01% ثم البناء والأشغال العمومية بنسبة 17.10%.

المطلب الثالث: مدى مساهمة المؤسسات المصغرة في تحقيق بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

إن الدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة كانعكاس ملموس للتمويل متناهي الصغر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال نمو الناتج الوطني وتوفير مناصب الشغل.

1. مساهمة المؤسسات المصغرة في توفير مناصب الشغل:

نظرا للدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل خاصة المؤسسات المصغرة التي تعتمد على كثافة العمل وخاصة في القطاع الخاص والجدول الموالي يوضح تطور العمالة كما يلي:

الجدول رقم 7-4: تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2011-2016

نوع المؤسسة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤسسة خاصة	1.676.111	1.800.742	1.953.363	2.110.665	2.327.293	2.511.674
مؤسسة عامة	48.086	47.375	48.256	46.567	43.727	29.024
مناصب الشغل	1.724.197	1.848.117	2.001892	2.157.232	2.371.020	2.540.698

SOURSE: Bulletin d' informaation stastique ، N°: 30.

نلاحظ من الجدول اعلاه كان عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1.724.197 منصب شغل سنة 2011 إلى أن وصل إلى 2.540.698 منصب شغل سنة 2016، يعني زاد بمعدل 47% من 2011 إلى 2016، وهذا يدل على مدى مساهمة هذه المؤسسات في خلق مناصب شغل وتقليص معدل البطالة. ومنه فإن الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المصغرة من شأنه يحقق قفزة نوعية في مجال تشغيل، ومنه الترقية الاجتماعية لكل فئات المجتمع.

2. مساهمة المؤسسات المصغرة في الناتج الداخلي الخام:

تساهم المؤسسات المصغرة في الناتج الداخلي الخام بنسب قليلة، بحكم أن النسبة الكبيرة للمحروقات. و الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 8-4: تطور الناتج الداخلي الخام حسب القطاع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2010-2015

الوحدة مليار دج

نوع المؤسسة		مساهمة القطاع العام	مساهمة القطاع الخاص	المجموع
2010	القيمة	827.53	4681.68	5509
	%	15.02	84.98	100
2011	القيمة	923.34	5137.46	6061
	%	15.23	84.77	100
2012	القيمة	793.38	5813.02	6606
	%	12.01	87.99	100
2013	القيمة	893.24	6741.19	7634
	%	11.70	88.29	100
2014	القيمة	1187.93	7338.65	8527
	%	13.9	86.1	100
2015	القيمة	1313.36	7924.51	9237.87
	%	14.22	85.78	100

SOURSE: Bulletin d' informaation stastique ، N°: 30.

هناك تطور في الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في الجدول اعلاه ، والقطاع الخاص يساهم بنسب مرتفعة مقارنة بمساهمة القطاع العام حيث ساهم القطاع الخاص بنسبة 98،84% من 5509 مليار دج سنة 2010، وارتفع سنة 2015 إلى 87،9237 مليار دج وكانت مساهمة القطاع الخاص بنسبة 78،85%. حيث يتضح أن مردودية القطاع الخاص أكثر من القطاع العام، هذا يدل على اقبال القطاع الخاص في الاستثمار أكثر وأهمية مساهمته في التنمية الاقتصادية.

3. مساهمة المؤسسات المصغرة في الصادرات:

تمثل حصيلة الصادرات خارج المحروقات من خلال مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول رقم 9-4: حصيلة الصادرات خارج المحروقات في الفترة 2011-2016

الوحدة مليون دولار امريكي

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صادرات خارج المحروقات	2.062	2.187	2.014	2.810	1.969	1.871

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الاحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 22.26.30.

تمثل الصادرات تقريبا 97% من المحروقات و بتراجع اسعار النفط والازمات التي تتالت وبما فيها تذبذب اسعار النفط اصبح على الجزائر إلزامية تنويع صادرتها.حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن صادرات خارج المحروقات تزايد من سنة 2011 إلى 2012 بقيمة 125 مليون دولار ثم تناقص، وارتفعت في 2014 الى 2.810 مليون دولار وبدأ في التناقص سنتي 2015 و2016. إلا أن هذه النسب منخفضة جدا مقارنة بعدة دول.

حيث يساهم في التصدير بصفة أساسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المصغرة، وهذا ما يجزم بضرورة تدعيم وترقية هذا القطاع في ظل الاصلاحات الاقتصادية الجارية كرهان أساسي لتنويع مبيعات الجزائر للخارج، ومن ثم زيادة حصيلة البلد من العملة الأجنبية، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد ككل. وهذا ما توصل اليه الفكر الاقتصادي في العديد من الدرسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، وأثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الاخرى[1].

1 بوسهمين أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 254.

المبحث الثاني: مساهمة التمويل المتناهي المصغر في انشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر

رغم وجود فرق واضح بين مصطلحي التمويل المصغر والقرض المصغر كما وضحناه سابقا، إلا أن كلا المصطلحين يستخدمان في الجزائر للدلالة عن الاجراءات الحكومية الرامية الى المساعدة على انشاء المؤسسات المصغرة ومكافحة البطالة[1].

المطلب الأول: آليات التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر

أولا: البرامج الحكومية

تهتم الآليات المتبعة من طرف الحكومة عن طرق التدخل المباشر أو غير المباشر بتقديم المساعدات والتسهيلات للنهوض وترقية المؤسسات المصغرة والتي تشكل الأغلبية ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا عن طريق عدة أساليب وهيئات[2]. نذكر بعض من آليات التمويل متناهي الصغر بالجزائر في إطار تقديم قروض مصغرة للمؤسسات المصغرة منها:

1. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(L'ANDI)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار جاءت محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI والتي أنشأت سنة 2002، التي تتمحور أساسا على[3] :

- إجراءات الإعفاء و التخفيض الضريبي.
- هناك نظامين من الإمتيازات :الأول يطبق على الإستثمارات الجارية و المنجزة خارج المناطق المراد تطويرها. والثاني هو النظام الإستثنائي، الذي يطبق على الإستثمارات الجارية و المنجزة في المناطق المراد تطويرها ، والتي ترقى لإهتمام خاص من الدولة.

1 المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، التمويل الأصغر في الجزائر: الفرص والتحديات، 2006، ص07.

2 Sadoudi Mouloud : L'investissement privé en Algérie ;des frustrations passées aux entraves présentes ، séminaire national sur l'investissement et l'emploi en Algérie ، Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion ، université Djillali liabès de sidi bel-Abbes ، les 10 et 11 mai 2005 .

3 الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار : www.andi.dz

إن أهمية الوكالة هو استقطاب الأموال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتمثل المهام الأساسية للوكالة في[1]:

- ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- تسهيل الاستثمار وتبسيط الاجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة تجاه المستثمرين.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين واعلامهم ومساعدتهم وتزويدهم بكل الوثائق الادارية الضرورية لإنجاز استثماراتهم.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

2. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)[2]:

تكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30 –50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية.

تكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30 –50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد.

المساعدات المالية:

- يمثل القرض على شكل هبة من 28–29% من التكلفة الإجماليى للمشروع .
- التخفيض في الفوائد البنكية.

المساعدة على الحصول على التمويل البنكي (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط ، من لجنة الإنتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض ،من

1 الجريدة الرسمية، الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47، 2001.

2 الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة: www.cnac.dz

خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/قروض لإستثمارات الشباب العاطل عن العمل والبالغ من 30-50 سنة.

وتستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا ،على صيغة التمويل الثلاثي ،التي تربط صاحب المشروع و البنك و الصندوق ،من خلال التركيبة التالية:

- المساهمة الشخصية : 1-2٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع
- تمويل الصندوق : 28-29٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع (على شكل هبة)
- تمويل البنك : 70٪ (بفوائد مخفضة).

-المزايا الضريبية (الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الإستغلال).

-التدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات ،أثناء تركيب المشروع وبعد إنشاء المؤسسة.
-التصديق على المكاسب المهنية.

3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،هي هيئة عمومية ،أنشئت في عام 1996، وأنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 295/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات . هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات [1].

1 WWW.ANSEJ.ORG.DZ

جدول رقم 10-4: أنواع التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة

مستوى التمويل الثنائي		
مستويات التمويل	مساهمة شخصية	قرض بدون فائدة
المستوى الأول أقل أو يساوي 2000.000 دج	%75	%25
المستوى الثاني: مابين 2.000.001 دج و 10.000.000دج	%80	%20

مستوى التمويل الثلاثي				
مستويات التمويل	المساهمة الشخصية		قرض بدون فائدة	القرض البنكي	
	مناطق اخرى	مناطق خاصة		مناطق اخرى	مناطق خاصة
المستوى الأول أقل أو يساوي 2000.000 دج	%05	%05	%25	%70	%70
المستوى الثاني: ما بين 2.000.001 دج و 10.000.000دج	%10	%08	%20	%70	%72

SOURSE: WWW.ANSEJ.ORG.DZ

4. الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (ANGEM)[1]

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، بحيث تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بتقديم القروض المصغرة للفئات المحرومة من التمويل البنكي وخاصة الماكثات في البيوت وهم يحملون على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة والبسيطة مثل الصناعات الحرفية والمنزلية. والقرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيز

[1] للتفصيل أكثر سنتطرق له في المبحث الثالث من هذا الفصل.

صغير ومواد أولية لبدء نشاط أو حرفة. حيث تهدف الوكالة إلى الإدماج الإقتصادي والإجتماعي عن طريق خلق نشاطات لإنتاج سلع و خدمات.

ثانيا: مؤسسة بريد الجزائر[1]

تعتبر مؤسسة البريد الجزائري الشبكة المالية الرائدة في الجزائر حيث تمتلك شبكة واسعة من الفروع التي تمتد في جميع مناطق الوطن من أجل تقديم خدماتها المالية، وقد أنشأت المؤسسة في السنوات الأخيرة نظاما لإدارة الحسابات على شبكة الانترنت كما قامت كذلك بالاستثمار في مجال البطاقات الالكترونية وأجهزة الصرف الآلي.

وقد أنشأت مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية في 14 جانفي 2002 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 43-2002، وهي نتاج إعادة هيكلة وزارة البريد والاتصالات وذلك عقب صدور القانون رقم 03-2000 في 05 اوت من سنة 2000، ويعني إنشاء مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية أنها أضحت منفصلة عضويا ووظيفيا عن وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال التي تمثل السلطة الرقابية عليها، كما يعني ضرورة أن يكون لدى مؤسسة بريد الجزائر القدرة على التمويل الذاتي بشكل كامل.

ورغم أن القانون رقم 03-2000 لم يمنح لمؤسسة بريد الجزائر صلاحية تقديم القروض لعملائها إلا أنه يجوز لها أن تتيح شبكة فروعها للبنوك أو شركات التمويل للعمل من خلالها مثلما هو الحال بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، كما تجدر الاشارة إلى أن مؤسسة بريد الجزائر تقوم بدور كبير في مجال خدمات تحويل الأموال في الجزائر، سواء من خلال قيامها بذلك بشكل مباشر، أو من خلال عملها مع بعض الجهات الدولية كشركة ويسترن يونيون*.

1 أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص 158.

* الإستلام السريع للأموال/ وسترن يونيون WESTERN UNION : بالنسبة لهذا النوع من التحويلات فان الجزائر بلد يضمن عملية الاستلام فقط. ومن اجل استلام مبلغ حوالة وسترن يونيون، على الزبون ان يتقدم الى اي مؤسسة بريدية مرتبطة بشبكة وسترن يونيون.

ثالثا: صندوق الزكاة:

تساهم صناديق الزكاة بصورة مباشرة في التقليص المتوالي من تنامي ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير تمويل مجاني لأصحاب المشروعات الكفائية، وهي تلك المشروعات التي تهدف إلى إخراج شريحة واسعة من حالة الفقر و الاحتياج إلى حالة القدرة و الاستغناء في مجال تأمين الاحتياجات الكفائية للإنسان، وذلك من خلال مصرف الفقراء و المساكين حيث يؤكد عدد هام من الفقهاء على أهمية الصرف الاستثماري للحصيلة ذلك لضمان استقلال المستحق عن الزكاة بعد إنشاء مشروعه من جهة، وكونه قد يصبح مزكيا إذا طور ذلك المشروع وأصبح وعاؤه في حدود الأنصبة المحدودة للزكاة[1].

صندوق الزكاة هو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان 1411هـ الموافق لـ 23 مارس 1991 المتضمن إحداث مؤسسة المسجد لا سيما البند (د) من المادة 5 منه[2]. يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى:- العائلات الفقيرة: وهذا حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا (كل ستة أشهر)، أو ثلاثيا (كل ثلاثة أشهر) - الاستثمار لصالح الفقراء: جزء من أموال الزكاة سيخصص للاستثمار، وذلك دائما لصالح الفقراء، كأن نعتمد طريقة القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة.

أكد وزير الشؤون والأوقاف بالدور الذي يلعبه صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في إطار تمويل المشروعات الصغيرة، التي ترتكز على مبدأ « لا نعطيه ليبقى فقيرا وإنما ليصبح مزكيا». حيث يرى الصندوق إن الاستثمار هو قرض

1 صالحي صالح، مرجع سبق ذكره، ص620.

2 السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي- مساهمة صندوقي الزكاة و الوقف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 380.

حسن مرتجع موجه إلى إنشاء نشاط تنموي، حيث يكون بمبالغ صغيرة لذلك يعتبر ضمن التمويل الأصغر الإسلامي، يستفيد منه شباب قادر على العمل ووفر الشروط الأساسية لنجاح المشروع المقترح.

إن التحدي الجديد للتمويل الأصغر الإسلامي المتمثل في مؤسسات الزكاة في عصرنا الحالي هو إمكانية استثمار أموال الزكاة في المشاريع الصغيرة التي تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال الوظائف التي ستوفرها، خاصة وأن البطالة تمثل إحدى المشكلات المستعصية في دول العالم الإسلامي.

المطلب الثاني: تمكين المؤسسات المصغرة في الحصول على التمويل البنكي

تواجهه المؤسسات المصغرة العديد من المشاكل من بينها تقديم الضمانات الكافية لتمويلها، حيث أنشأت الدولة أجهزة ضمان القروض البنكية الموجهة للاستثمار للتغلب على الصعوبات نذكر منها:

1. صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة:

يهدف الصندوق إلى ضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تلقوا إخطار بمساعدات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة[1].

تتمثل مهام صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في ضمان القروض المصغرة الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تحصلوا على إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة يغطي بناءا على طلب من البنوك والمؤسسات المالية المعنية المبالغ المستحقة التي لاتزال في أصل الدين و الفوائد المستحقة حتى تاريخ إعلان الخسائر التي تتجاوز خمسة وثمانين في المئة (85 ٪)[2].

1 وزارة الصناعة والمناجم: http://www.mdipi.gov.dz

2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع: www.angem.dz

2. صناديق الضمان المشترك للمخاطر[1]:

- ✓ صندوق الضمان المشترك للمخاطر/ القروض للشبان أصحاب المشاريع: تم إنشاء الصندوق لزيادة تعزيز البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. ضمان الصندوق يكّلى ذلك الذي سبق تقديمه من قبل الجهاز، وهي:
  - أولا التعهد بالمعدات و/أو رهن العتاد لفائدة البنوك ،وثانيا لفائدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
  - وضع التأمين على مختلف الأخطار لصالح البنك؛
  - تحسب المساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح (0.35٪) من القرض الممنوح.
- ✓ صندوق الضمان المشترك على أخطار /قروض استثمارا أصحاب المشاريع العاطلين البالغين في السن 35-50 سنة

تم إنشاء الصندوق لزيادة تعزيز البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. ضمان الصندوق يكّلى ذلك الذي سبق تقديمه من قبل الجهاز، وهي:

- اولا التعهد على المعدات و/ أو رهن العتاد المتحرك للبنوك، وثانيا لفائدة الصندوق؛
- وضع التأمين عن مختلف الأخطار لصالح البنك.

تحسب المساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح (0.35٪) من قيمة القرض الممنوح.

3. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن مؤسسة عمومية تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 2002، وأنطلق نشاطه الفعلي في مارس

1 وزارة الصناعة والمناجم

2004، برأسمال قدره 30 مليار دج، ويتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يهدف إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها[1].

الحد الأدنى لقيمة الضمان لكل مشروع هو5 ملايين دج والحد الأقصى لها هو (50) مليون دينار. الحد الأقصى 50 مليون دينار يعني الضمان الممنوح وليس تكلفة المشروع. لا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق. لا يعطى الضمان النهائي إلا بعد إخطار بالموافقة على تمويل المشروع من قبل البنك[2].

4. صندوق ضمان قرض الاستثمار (CGCI)

هو مؤسسة عمومية تم إنشاءه لخلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل حصولها على القرض، الحد الأقصى للضمان هو 250 مليون دينار على الا تتجاوز قيمة القرض 350 مليون دينار. لا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق. لايمنح الضمان النهائي إلا بعد إخطار الموافقة على تمويل المشروع من البنك.[3] ويهدف الصندوق إلى[4]:

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار.
- لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية، وكذا القروض الموجهة للاستهلاك.

1 المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، صادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002، ص13.

2 صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الموقع www.fgar.dz

3 صندوق ضمان قرض الاستثمار على الموقع www.cgci.dz

4 المرسوم التنفيذي رقم 04-134 المؤرخ في 09 أفريل 2004، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، صادر بتاريخ 28 أفريل 2004، ص30.

- تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، للإشارة فإنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين وضمان قروض الاستثمار.

5. مؤسسات رأس مال الإستثمار[1]

رأس مال الاستثمار هو أسلوب تمويل من خلال إمتلاك مساهمات قليلة ومؤقتة في رأس مال مؤسسة ما. فإنه يأخذ لها عدة أشكال منها:

- تخاطر مؤسسة رأس المال لتمويل المؤسسة.
- رأس المال التطوير موجه لتطوير المؤسسة.

يساعد تدخل مؤسسة رأس مال الإستثمار على تعزيز الصناديق الخاصة للمؤسسة الممولة، وتحسين قدرات الاقتراض من البنوك. الميزة لرأس مال الاستثمار بالنسبة لشاب صاحب مشروع هي أن يكون لديه شريك مالي يوفر له أيضا الخبرة ومهارات التسيير.

تتم عملية تدخل مؤسسة رأس مال الإستثمار "دون أخذ ضمانات حقيقية أو شخصية"، وبالتالي" تشترك في الأرباح والخسائر حسب مساهمتها.

يحدد القانون في الجزائر نسبة مساهمة مؤسسة رأس مال الإستثمار ب 49٪ على أقصى حد في رأس مال المؤسسة ومدة المساهمة تتراوح ما بين5 و 7 سنوات.

هناك ستة مؤسسات رأس المال الخطر عملياتية أو في طور الإنشاء . كلها فروع تابعة لبنوك عمومية؛ بنك التنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، البنك الجزائري للتنمية، بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري.

الإجراء الذي يجب أن يتبعه أصحاب المشاريع للحصول على التمويل هو نفسه عند خلق مؤسسة، توسيع النشاط أو استرجاع شركة. يمكن لأصحاب المشاريع اللجوء إلى واحدة من هذه الشركات الاستثمارية للمساهمة في رأس مال المؤسسة المراد خلقها. يمكنهم إيجاد

1 وزارة الصناعة والمناجم مرجع سبق ذكره.

الإرشادات والمعلومات الدقيقة لهذا الغرض على مستوى وكالات البنوك العمومية في أماكن إقامتهم.

المطلب الثالث: احصائيات التمويل المصغر في اطار برامج تمويل المؤسسات المصغرة

أولا: القروض المصغرة

1. احصائيات الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار(L'ANDI)

حيث أن هذه الاحصائيات لا تأخذ في عين الاعتبار سوى المشاريع الاستثمارية لإنتاج السلع والخدمات التي تحكمها المرسوم 16-09 المتعلقة بتشجيع الاستثمار. حيث مثلت عدد الاستثمارت سنة 2016 إلى 7185 مشروع كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 11- 4: المشاريع الاستثمارية المصرح بها الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار ANDI سنة 2016 حسب نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	عدد المشاريع	النسبة%	قيمة الاستثمار بالمليون دج	النسبة %	مناصب العمل	النسبة%
من 0 إلى 9 عمال	3814	53.08	139.600	7.59	13335	8.11
من 10 إلى 49 عامل	2520	35.07	512.715	27.88	53555	32.57
من 50 إلى 249 عامل	787	10.95	683.656	37.17	69504	42.27
أكثر من 249 عامل	64	0.89	503.074	27.36	28020	17.04
المجموع	7185	100	1.839.045	100	164414	100

SOURSE: Bulletin d' informaation stastique ، N°: 30.

إن أكبر نسبة لعدد الاستثمارات من طرف ANDI هي المؤسسات المصغرة بنسبة 53.08% يعني 3814 مؤسسة ثم المؤسسات الصغيرة بنسبة 35.07% من مجموع 7185 مشروع، لكن أكبر قيمة مالية للاستثمار موجه للمؤسسات المتوسطة بقيمة 683.656 مليون دج بنسبة 37.17% من مجموع قيمة الاستثمارات وكذلك أكبر نسبة تشغيل حيث يمثل وفرت

69504 منصب، أما مجموع مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات من طرف الوكالة 164414 منصب بقيمة 1.839.045 مليون دج بعدد مشاريع 7185 استثمار.

تناقصت عدد المشاريع من 2015 بـ 7950 مشروع إلى 7185 مشروع بمعدل 9.62 % ، لكن قيمة المشاريع زادت من 2015 إلى 2016 وصل إلى 1.839.044 مليون دج، وارتفاع مناصب الشغل إلى 164414 عامل لسنة 2016 وهذا كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 12-4:توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط بين سنتي 2015 و2016

	قطاع النشاط	الزراعة	الصحة	السياحة	الخدمات	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	النقل	المجموع
المشاريع	2015	244	134	232	1176	2124	1468	2572	7950
	2016	209	142	298	1054	2509	912	2061	7185
	نسبة 2016(%)	2.91	1.98	4.35	14.67	34.92	12.69	28.68	100.00
	(%) نمو	-14.34	5.97	28.45	-10.37	18.13	-37.87	-19.87	-9.62
مليون دج	2015	53498	30489	139180	194152	755397	126371	174327	1.473.414
	2016	67530	47525	203560	191691	1116955	92621	119162	1.839.044
	نسبة 2016(%)	3.67	2.58	11.07	10.42	60.74	5.04	6.48	100.00
مناصب الشغل	2015	2895	2076	7017	14945	71362	32887	19459	150641
	2016	3646	3981	15647	18119	94134	15204	13683	164414
	نسبة 2016(%)	2.22	2.42	5.52	11.02	57.25	9.25	8.32	100.00

SOURSE: Bulletin d' informaation stastique ، N°: 30.

يمثل قطاع الصناعة أعلى قيمة في عدد المشاريع بسنبة 34.92% ثم النقل بـ 28.68% سنة 2016، ونلاحظ أنه معدل نمو المشاريع تزايد في قطاع الزراعة والصحة والسياحة

والصناعة بين سنتي 2015 و 2016، لكن بمعدل متناقص لقطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية والنقل.

أما القيمة المالية للاستثمار كانت أكبر بنسبة 60.74% في قطاع الصناعة وهذا ما يمثل اهتمام الأكثر بالاستثمار في قطاع الصناعة لما لهو من أهمية في الاقتصاد. وكذلك مناصب الشغل فقطاع الصناعة يمثل أعلى نسبة تشغيل على باقي القطاعات بـ 57.25%.

2. احصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) :

وصلت عدد الاستثمارات في المؤسسات المصغرة التي قامت الوكالة بمرافقتها 367980 مشروع ساعد في خلق 878264 منصب عمل، والجدول الموالي يوضح أهم القطاعات التي تستثمر فيها المؤسسات المصغرة:

جدول رقم13-4: حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب القطاعات

	الزراعة	%	صناعة التقليدية	%	البناء والاشغال والعمومية	%	الصناعة والصيانة	%	المهن الحرة	%	الخدمات	%	المجموع
منذ الإنشاء الى غاية 31/12/2010	15 171	11%	21 979	16%	9 818	7%	10 807	8%	3648	3%	79 080	56%	140 503
2011	3 686	9%	3 559	8%	3 672	9%	2 118	5%	569	1%	29 228	68%	42 832
2012	6 705	10%	5 438	8%	4 375	7%	3 301	5%	826	1%	45 167	69%	65 812
2013	8 225	19%	4 900	11%	4 347	10%	3 333	8%	1 042	2%	21 192	49%	43 039
2014	10 487	26%	4 255	10%	5 106	12%	6 614	16%	1 450	4%	12 944	32%	40 856
2015	6 862	29%	2 170	9%	3 838	16%	4 913	21%	1 205	5%	4 688	20%	23 676
2016	3479	31%	320	3%	1672	15%	2720	24%	716	6%	2 355	21%	11 262
منذ الإنشاء الى غاية 31/12/2016	54 615	15%	42 621	12%	32 828	9%	33 806	9%	9 456	3%	194 654	53%	367 980

المصدر: موقع WWW.ANSEJ.DZ

والقطاع الأكثر نسبة هو قطاع الخدمات منذ إنشاء الوكالة إلا أنه تراجع قليلا خلال السنوات الأخيرة حيث مثل 53% من مجموع المشاريع، ثم تليها قطاع الزراعة بنسبة 15% وقطاع الصناعات التقليدية بـ 12%.

الولايات المسيطرة أو المهيمنة على عدد المشاريع المالية عن طريق ANSEJ هم بجاية تلمسان وهران تيبازة وتيزوزو[1].

جدول رقم 14-4: مناصب الشغل المستحدثة في اطار المشاريع الممولة من طرف ANSE

السنة	المناصب المستحدثة	%
منذ الإنشاء الى غاية 31/12/2010	392 670	44.71
2011	92 682	10.55
2012	129 203	14.71
2013	96 233	10.96
2014	93 140	10.61
2015	51 570	5.87
2016	22 766	2.59
منذ الإنشاء الى غاية 31/12/2016	878 264	100%

المصدر: ANSEJ

على الرغم من محدودية مناصب الشغل التي توفرها الوكالة إلا أنها وفرت مناصب شغل وقلصت من نسبة البطالة، وكما هو موضح في الجدوا أعلاه إذ أنها وفرت 392670 منصب شغل منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2010/12/31، حيث في سنة 2012 وفرت 129203 منصب الذي تعتبر أعلى نسبة مقارنة بالسنوات الأخرى، وفي سنة 2016 لم توفر سوى 22766 منصب فقط.

1 النشرية الاحصائية العدد 30، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3. احصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

يساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في خلق مؤسسات مصغرة عبر مراكز دعم العمل الحر عبر التراب الوطني في شتى القطاعات خاصة البطالين مابين 35 و 50 سنة، ولقد وفر الصندوق 21850 منصب شغل إلى غاية 2016، وكذلك مدى أهمية مساهمة النساء والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 15-4: المشاريع المالية حسب قطاع النشاط الى غاية 2016/12/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع المالية	نسبة النساء	المناصب المستحدثة
الزراعة	3325	12.21%	7800
الصناعة التقليدية	2016	20.93%	5144
البناء والأشغال العمومية	481	3.53%	1424
هيدروليك	14	0%	43
الصناعة	919	21.7%	2664
الصيانة	58	0%	131
الصيد البحري	49	0%	169
اعمال حرة	120	42.5%	272
الخدمات	1859	17.7%	4114
نقل السلع	51	0%	65
النقل المسافرين	10	0%	24
المجموع	8902	16.01%	21850

SOURSE: Bulletin d' informaation stastique ، N°: 30.

حيث أن عدد المشاريع المالية 3325 مشروع في قطاع الزراعة وهو أعلى قيمة ثم قطاع الصناعات التقليدية بـ 2016 مشروع ثم الخدمات بـ 1859 مشروع، والمرأة كمقاولة تحتل مكانة مهمة حيث تساهم في الاعمال الحرة بمعدل 44% و في مجال الصناعات التقليدية بمعدل 20.93%.

4. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

جدول رقم 16-4: المشاريع المدروسة من طرف FGAR من 1 جانفي 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2016

	الضمانات الممنوحة	شهادة الضمان
عدد الضمانات الموافق عليها	134	235
التكاليف الاجمالية للمشروع (دج)	6.281.896.676	16.645.902.940
مبلغ القرض المطلوب	448.538.448	12.139.705.913
متوسط معدل التمويل المطلوب	%71	%73
مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	2.674.222.241	6.462.774.467
متوسط معدل الضمانات الممنوحة	%60	%53
متوسط مبلغ الضمانات	19.956.882	27.501.168
عدد الوظائف التي تم إنشاؤها	1675	3913

SOURSE: Bulletin d' informaation stastique ، N°: 30.

خلال سنة 2016 منحت FGAR ضمانات لتغطية مبلغ 6462.77 مليار دج قرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي اطار اعادة شهادة ضمان القروض قدمت قروض ما يعادل 7،12.139 مليار دج لهذه المؤسسات ، حيث تمثل في المتوسط 27.5 مليار دج حسب الضمان و 19.95 مليون دج بشهادة ضمان[1].

أما بخصوص احصائيات ANGEM في اطار تمويل المؤسسات المصغرة سنتطرق لها بالتفصيل في المبحث الموالي من هذا الفصل.

1 النشرية الاحصائية العدد30 ص 45.

5. حصيلة صندوق الزكاة:

الجدول رقم 17-4 : تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن وعدد الأفراد المستفيدين

السنوات	المبلغ المخصص للقرض الحسن (دج)	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	نسبة التغطية (%)
2003	4.220.348,75	7	7	100
2004	28.226.461,22	1193	186	16
2005	91.376.761,79	1786	516	29
2006	142.600.946,11	2167	731	34
2007	137.624.679,19	1855	814	44
2008	109.012.010,93	1951	654	34
2009	138.363.142,74	2073	716	35
2010	176.300.613,76	2602	858	33
2011	270.583.602,05	3447	1125	33
2012	286.847.155,68	5077	1338	26
المجموع	1.385.155.712,22	22158	6945	31

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية www.marw.dz.

وعلى الرغم من النمو المتزايد في عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق إلا أنه لم يستطع تلبية الطلب المتزايد على خدمات التمويل بصيغة القرض الحسن، كما هو موضح في الجدول أعلاه أين نجد عدد المستفيدين فعلا محدود، وهذا ما يثبت محدودية الصندوق في تمويل المشاريع الصغيرة، وهذا راجع لقلة الموارد الزكوية المحصلة، وهذا مقارنة مع حجة الحصيلة

الزكوية التي يمكن تحصيلها، وتزايد الطلب على خدمات القرض الحسن من أصحاب المشاريع الصغيرة الراغبين في الاستفادة من هذه الصيغة التمويلية التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر.

ثانيا: خدمات الايداع والتحويل والتأمين المصغر

توسعت شبكة مكاتب البريد اعتبارا من 3357 مكتب في 01 جانفي 2010 إلى 3664 في سبتمبر 2015 (من بينها 13 مكتب بريد متنقل). حيث يدخل قطاع البريد ضمن ديناميكية عصرنة وتنويع خدماته وأيضا تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطن. يتمحور البرنامج المسطر حول ستة محاور رئيسية، و هي: تكثيف و تجديد الشبكة البريدية، تحديث و تأمين التطبيقات والأنظمة، تحديث نظام الدفع المكثف و الخدمات المالية البريدية، تحديث و تعزيز عملية توجيه البريد و نقل الأموال، تطوير الخدمات عبر الأنترنت و التطبيقات المتنقلة، تنويع المنتجات والخدمات[1]. على الرغم من غياب الاحصائيات الرسمية إلا أنه باعتبار بريد الجزائر تغطي نسبة كبيرة من خدمات التمويل متناهي الصغر وتتمثل في:

1. **خدمات الادخار المصغر[2]**: تقوم مؤسسة بريد الجزائر بتمكين الزبون من فتح حساب صندوق التوفير والاحتياط على مستوى اي مؤسسة بريدية لصالحه او لصالح شخص اخر او لشخص معنوي للإدخار. هناك نوعان من دفاتير التوفير والاحتياط. يحدد مبلغ الأدنى للدفع الاولي عند فتح دفاتر التوفير كالتالي :

دفتر التوفير للسكن : 5000 دج

دفتر التوفير الشعبي : 10.000 دج

عمليات الدفع التي تلي، ليست خاضعة لتسقيف و بإمكان الزبون اجراءها على مستوى أي مؤسسة بريدية.

1 وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة: https://www.mpttn.gov.dz

2 مؤسسة بريد الجزائر على الموقع: https://www.poste.dz

حيث وصلت قيمة المدخرات الجزائرية الشهرية التي يتم ايداعها على مستوى مكاتب البريد سنة 2014 مابين 01-02 مليار دج يتم تحويلها لحساب الصندوق.

2. **التحويلات المالية:** أما فيما يتعلق بالتحويلات المالية فإن مؤسسة بريد الجزائر تقوم بإنجاز أغلب عمليات تحويل الأموال المحلية وحتى الدولية بعد شراكتها مع بعض شركات تحويل الأموال الدولية كشركة ويسترن يونيون، خاصة وأن معظم مرتبات الموظفين الجزائريين والطلبة الجامعيين يتم تحويلها إلى حسابات بريدية، ورغم غياب إحصاءات حديثة إلا أنه يمكن الاشارة إلا أن المؤسسة قد أنجزت في سنة 2004 مثلا حوالي 3.1 مليون حوالة بريدية بقيمة إجمالية بلغت 2300 مليار دج. وهو ما يمثل حجم التعاملات الكبير لمؤسسة بريد الجزائر في مجال تحويل الأموال في الجزائر[1].

3. **منتجات التأمين:** فيما يخص التأمين المصغر في الجزائر فإن النوع الوحيد المتوفر حاليا في الجزائر هو التأمين المصغر على القروض، حيث يتعين على المستفيدين من قرض مصغر في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر القيام بإيداع اشتراكاتهم لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة. كما نجد أن هناك بعض المبادرات التي تسعى لتوفير التأمين الفلاحي المرتبط بالمؤشرات لصالح الفلاحين الفقراء في الجزائر من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، ولكن لا توجد أرقام دقيقة ولا احصائيات كافية في هذا الخصوص، وبالنسبة للتأمين المصغر الصحي فمن المستبعد أن يتم عرضه أو طلبه في الجزائر بسبب سياسة الدولة الجزائرية التي تنص على مجانية الرعاية الصحية بالمستشفيات[2].

1 أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص 163.

2 نفس المرجع السابق، ص ص 163-164.

المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كأحد صيغ التمويل المتناهي الصغر في الجزائر

تخضع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر الجهة المهيمنة على قطاع التمويل متناهي الصغر في الجزائر لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين تخضع البنوك العمومية المتعاملة معها لسلطة وإشراف بنك الجزائر[1].

المطلب الأول: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأنواع القروض المقدمة

تساهم القروض المصغرة نسبيا في تحسين الظروف المعيشية للناشطين اقتصاديا و في نفس الوقت هم غير مستفيدين من القروض البنكية من خلال دعمهم في انشاء مشاريع صغيرة قادرة على أن تتطور فيما بعد حيث ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يصل لما يطمح له ، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل نشأة المشاريع ومتابعة انجازها. ومن خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر ، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض .

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، كهيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2]. ثم عدل وتمم هذا المرسوم بالمرسوم التنفيذي رقم 134-11 مؤرخ في17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 22 مارس سنة 2011 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها. و ينص هذا المرسوم ما يأتي[3]:

1- أمين قسول مرجع سبق ذكره، ص 159.

2 – مرسوم تنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتعلق بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004، ص8.

3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz

1. يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها. و تحرر كما يأتي:

" يستفيد من الإعانات المنصوص عليها في إطار القرض المصغر المواطنون الذين يستوفون الشروط المجتمعة الآتية :

- أن يبلغوا من العمر 18 سنة فما فوق،
- أن يكونوا بدون دخل أو ذوي دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم،
- أن يتوفروا على إقامة مستقرة،
- أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب.
- ألا يكونوا قد استفادوا من مساعدة أخرى لإحداث الأنشطة،- أن يقدموا مساهمة جزافية على المرافقة."

2. ولضمان إنجاز الأنشطة :

– تعالج ملفات القرض البنكي من النظام المصرفي طبقا للقواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض،

– تكمل هذه القروض البنكية الإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر المنصوص عليه في المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04 – 13 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر."

3. وكذلك يستفيد المواطن المؤهل لإعانة جهاز القرض المصغر، من المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر واستشارتها ومرافقتها ومتابعتها.

4. لا يمكن أن يتجاوز مبلغ القرض بدون فوائد المنصوص عليه في المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04 – 13 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر ما يأتي :

– 30 % من الكلفة الإجمالية للنشاط، بعنوان إحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق المشروع،

– 100 % من الكلفة الإجمالية، بعنوان شراء المواد الأولية والتي لا يمكن أن تفوق مائة ألف دينار (100.000) دج".

5. يحدد معدل تخفيض نسب فوائد القروض البنكية الممنوحة بعنوان القرض المصغر من البنوك والمؤسسات المالية للمستفيد، المنصوص عليه في المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم

04 – 13 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 والمذكور أعلاه بـ 100 % من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الأنشطة المنجزة، بما أن المعدل المدين هو نفس المعدل المطبق في السوق فيما يخص التمويلات المماثلة."

المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأنواع القروض المقدمة

تمثل القروض المصغرة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة جزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة أكثر من التنمية الاقتصادية. هذا التطور من شأنه تعزيز قدرة الفقراء على الدعم الذاتي ، من أجل تحسين المستوى المعيشي وتوفير مناصب شغل، وهو يمثل الدعم المستهدف والمشاركاتي بين الوكالة والمستفيد. حيث تهدف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة إلى[1]:

المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، و العمل في االبيت والحرف والمهن ، ولا سيما الفئات النسوية .

رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية ، من السلع والخدمات ، المولدة للمداخيل والعمالة .

تنمية روح المقاولتية ، لتحل محل الإتكالية ، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للاشخاص.

دعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.

متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية ANGEM.

تكوبن حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة.

1 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سبق ذكره.

دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

1. مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: و بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، تم تحديد المهام الأساسية للوكالة ، في[1]:

- منح قروض مصغرة بدون فائدة موجهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين.
- تقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر.
- تسيير القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لمشاريع أو المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

2. أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة: تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة في تقديم القروض ، إبتداءا من قرض بنكي صغير لا يتجاوز كلفته 30.000 دج، إلى غاية الوصول إلى قرض ذات الأهمية الفائقة بكلفة 400.000 دج، والتي تستدعي تمويلا بنكيا، وتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر (من سنة إلى 5 سنوات)، ذلك على النحو التالي[2]:

●الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول) هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد اولية لا تتجاوز 100،000 دج . وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لايملكون اموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا . وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

●الصيغة الثانية : التمويل الثلاثي (وكالة – بنك – مقاول)هي قروض ممنوحة من قبل البنك و الوكالة بعنوان إنشاء نشاط . تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000،00دج. التمويل يقدم كالتالي :

-قرض بنكي بنسبة 70 ٪ ؛

-سلفة الوكالة بدون فوائد 29 ٪ ؛

-1 ٪ مساهمة شخصية .

1 – مرسوم تنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، نفس المرجع السابق، ص9.

2 – نفس المرجع السابق، ص14.

و قد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30.000 دج إلى 100.000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000دج بالنسبة لولايات الجنوب و الهظاب العليا)، و من 400.000 دج الى 1.000.000 دج بالنسبة للقروض الموجهة الإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011.

جدول رقم 18-4 : أنماط التمويل المقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000دج	كل الاصناف (شراء مواد أولية)	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 250000دج	كل الاصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 1000000دج	كل الاصناف	%1	%70	%29	5%من النسبة التجارية مناطق خاصة (الحنوب والهضاب العليا)
	كل الاصناف	%1	%70	%29	10% من النسبة التجارية (بقية المناطق)

المصدر: WWW.ANGEM.DZ

المطلب الثالث: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال القروض الممنوحة

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية، وذلك من خلال تقديم القروض المصغرة .

القرض المصغر هو سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات) موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التي لا تتعدى كلفتها 1.000.000دج، تمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط و تغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما. يرمي القرض المصغر إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة، من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات. فهو موجه لفئة المواطنين دون دخل أو ذوي دخل غير مستقر وغير منتظم إضافة إلى النساء الماكثات بالبيت[1]. ان القروض الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كما هو مبين في الأشكال البيانية التالي:

جدول رقم 19-4: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	497 194	62,44
رجال	299 139	37,56
المجموع	796 333	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن فئة النساء المستفيدين أكثر من الرجال بنسبة **44،62%** لأن القروض المقدمة من طرف الوكالة موجه خصيصا للنساء الماكثات في البيت بغية خلق

1 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سبق ذكره.

أنشطة وتوفير مناصب شغل، واغلبها مشاريع بسيطة بدأت من فكرة تحتاج للدعم من طرف الوكالة.

جدول رقم 21-4 : توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
الزراعة	112 880	%14،08
الصناعة الصغيرة	310 426	%38،73
البناء والأشغال العمومية	68 134	%8،50
الخدمات	166 534	%20،78
الصناعة التقليدية	139 617	%17،42
تجارة	3 164	%0،39
الصيد البحري	758	%0،09
المجموع	801 513	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سبق ذكره.

ان عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة أعلى نسبة مقدمة في قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 38،73% من بين 801513 و بعدها الخدمات بنسة 20،78%، ان الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة و خاصة تخصيص اعلى نسبة للقروض الممنوحة تنبع أهميتها في الاقتصاد الوطني كوسيلة فعالة لزيادة الانتاج وتخصيص التكاليف وان التطور الاقتصادي لأي دولة يعتمد على مدى قدرة مؤسساتها على الانتاج وفق المعايير الاقتصادية ومما لا شك فيه ان الشركات الكبيرة والعملاقة لها دور كبير في التطور والنهوض الاقتصادي ، لكن لا يمكن تجاهل دور الصناعات الصغيرة ومدى مساهمتها بصرف النظر عن درجة تقدمها وخاصة الدور الذي تلعبه في خلق فرص العمل ومساهمتها ايضا بالناتج القومي الاجمالي.

جدول رقم 22-4: توزيع القروض حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب برامج (%)
عدد القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية	723 120	%90,22
عدد القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع	77 932	%9،79
المجموع	801 052	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حصيلة القروض الممنوحة بلغت 052 801 قرض منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017 ، حيث نجد أن نسبة القروض لشراء المواد الأولية هي أكثر نسبة من القروض لإنشاء مشروع، ولكن هذا يطرح تساؤل هل اقبال المستفيدين على قروض المواد الأولية أم أن الوكالة تتماطل في تقديم قروض انشاء مشروع بحكم أنها أكبر قيمة وكذلك أكبر تكلفة ومع تدخل البنك الذي يطلب الفوائد . وتعتبر هذه النسب قليلة جدا مع أنها و وفرت 270 202 1 منصب شغل لكن تبقى حتى هذه مناصب شحيحة أمام أهمية هذه القروض وهو ما يعكس أن البنوك في الجزائر تسعى نحو تفعيل إستراتيجية التمويل المتناهي الصغر، لكن هناك غياب لمؤسسات متخصصة في التمويل المتناهي الصغر هدفها القضاء على الفقر والوصول إلى الفئات المحرومة من التمويل ومرافقتها.

جدول رقم 23-4 : توزيع القروض حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017

الشريحة العمرية	العدد	النسبة (%)
18 - 29سنة	295 037	%36,81
30 - 39 سنة	252 747	%31,53
40 - 49 سنة	143 569	%17,91
50 - 59 سنة	79 936	%9,97
فما فوق سنة60	30 224	%3,77
المجموع	**801 513**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن فئة الشباب هي المستفيد الأكبر من حصة القروض الممنوحة من طرف الوكالة بنسبة 36,81%، لأن لديهم روح المقاولاتية لكن لو نظرنا لعدد القروض الممنوحة لهم منذ انشاء الوكالة 037 295 نجده قليل جدا حتى نصل للهدف المنشود من هذه القروض .

جدول رقم 24-4 : توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017

مستوى التعليم	العدد	(%)النسبة
دون المستوى	130 195	%16,24
متعلم	12 585	%1,57
ابتدائي	121 640	%15,18
متوسط	398 246	%49,69
ثانوي	106 231	%13,25
جامعي	32 616	%4,07
المجموع	801 513	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سبق ذكره.

ان القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم موجه بأعلى نسبة لمستوى المتوسط بـ 49,69%، وأثبت اختتام الصالون الوطني للنشاطات المصغرة بديوان رياض الفتح بالجزائر العاصمة في أكتوبر 2017 على ارتفاع هذه النسبة ، حيثا اعتبر وزير التكوين والتعليم المهنيين أن تنظيم الصالون تأكيدا، على نجاح العلاقة بين التكوين والحرف، باعتبار أن جل العارضين الذين أسسوا نشاطات عن طريق القرض المصغر هم من خرجي مراكز ومعاهد التكوين المهني وهم اغلبهم ذو مستوى التعلمي المتوسط ، مشيرا إلى أن هؤلاء العارضين هم مثال لشباب نجح في مجال المبادرة الشخصية وروح المقاولاتية، بتفضيل العمل الحر المنتج بدل الاعتماد على الوظيف العمومي والعمل مقابل راتب شهري بالإدارات والمؤسسات1.

ونجد الفئة الجامعية مهملة بنسبة 4,07%، مع أنه هذه الفئة دورها مهم في اقامة المشروعات وخلق مشروعات جديد أنها تمتلك روح الابداع والابتكار من خلال المستوى التعليمي، لكن يبقى

1 www.angem.dz

السؤال مطروح هل السبب عزوف هذه الفئة عن مثل هذه القروض وعدم اعطائها اهتمام أو الوكالة لا تشجع هذه الفئة.

جدول رقم 25-4: حصيلة التمويل للفئات الخاصة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017

الفئات	التمويل		
	رجال	نساء	المجموع
الأشخاص ذوي إعاقة	956	543	1499
المحبوسين المفرج عنهم	614	61	675
ضحايا المأساة الوطنية	223	171	394
المرشحين للهجرة غير الشرعية	86	9	95
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / السيدا	2	61	63
المهاجرين غير الشرعيين عائدين	769	1	770
المجموع	2650	846	3496

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سبق ذكره.

لم تهمل الوكالة في اطار منح القروض الفئات الخاصة من ذوي الاحتياجات الخاصة والمحبوسين والمهاجرين والمرضى وغيرهم فقيمة القروض المقدمة لفئة المعاقين 1499 والمحبوسين المفروج عنهم 675 ، و هذا ما يوضحه الجدول اعلاه مع أن عدد القروض الممنوحة قليلة جدا لكن ادماج مثل هذه الفئات في المجتمع حتى يصبحوا عنصر فعال واقتصاديا مهم بغية إعادة إدماجهم في المجتمع وفي حلقة الاقتصاد.

جدول رقم 26-4: مناصب الشغل المستحدثة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31.08.2017

السنة	نساء	النسبة	رجال	النسبة	المجموع	مناصب الشغل
2005	2397	72.00%	392	28.00%	3329	4994
2006	14265	64.20%	7956	35.80%	22221	33332
2007	11128	64.58%	6103	35.42%	17231	25847
2008	23894	56.76%	18205	43.24%	42099	63149
2009	33192	54.65%	27542	45.35%	60734	91101
2010	32713	62.96%	19243	37.04%	51956	77934
2011	68317	63.49%	39294	36.51%	1076011	161417
2012	87598	59.82%	58 829	40.18%	146427	219641
2013	71304	64.41%	39 398	35.59%	110702	166053
2014	76163	64.80%	41380	35.20%	117543	176315
2015	55863	66.42%	28238	33.58%	84101	126152
2016	12415	58.11%	8948	41.89%	21363	32045
2017	11846	73.14%	4350	17.91%	16196	24294
	501095	62.52%	300418	37.48%	801513	1202270

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سبق ذكره.

وبالنظر إلى مناصب العمل التي وفرت منذ إنشاء الوكالة إلى غاية31.08.2017 نجد أن عدد المناصب المستحدثة من قبل الوكالة كان يقدر ب 4994 منصب عام 2005 ليصل عند 219641 منصب في 2012، وهذا ما يوضح تزايد مساهمة الوكالة في إحداث مناصب العمل كما هو موضح في الجدول ، لكن في عام 2016 كان قليل جدا اذ وصل إلى 23045 منصب والى غاية اوت عام 2017 وصل الى استحداث 24294 منصب شغل فقط. وتمثل

نصيب النساء في مناصب الشغل المستحدثة أعلى نسبة 62.52% من 1.202.270 منصب منذ انشاء الوكالة إلى غاية 2017.

جدول رقم 27-4: حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة الى 31.08.2017

الاجراءات المتحدة	عدد المستفيدين
التكوين على تسيير مؤسسة جد مصغرة GTPE	87926
التكوين على التربية المالية الاجمالية FEFG	76713
التكوين حسب برنامج GET AHEAD	1029
الموضوعات العامة المتعلقة بانشاء وادارة الاعمال	1435
مجموعة المستفيدين المكونين	167103
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	73563
صالونات عرض/ بيع المنتوجات	22562
مجموعة المستفيدين من الخدمات غير المالية	263228

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سبق ذكره.

ان تقديم القروض وحده لا يكفي في توفير مناصب الشغل والقضاء على الفقر بل يتطلب الاستدامة من خلال بقاء المشروعات وتطويرها ونحو تحقيق التنمية المستدامة لهذا فالقروض وحدها لا تكفي بل يجب توفير خدمات غير مالية مصاحبة لهذه القروض وهذا ما تقوم به الوكالة والموضح في الجدول اعلاه وتقديم هذه الخدمات من خلال[1]:

1 -المرافقة والدعم والمساعدة على إنشاء الأنشطة:

التكوين حسب برنامجCREE (كيفية إنشاء مؤسساتكم) و GERME (كيفية التسيير الأحسن لمؤسساتكم) في إطار التعاون مع مكتب المنظمة الدولية للعملBIT

تكوين في مجال التعليم المالي العام (FEFG)

1الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سبق ذكره.

اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية (TVAP)

2 –تكوين المقاولين

3 –تنظيم صالونات وطنية وجهوية لعرض وبيع المنتجات إذ يتم تنظيم هذه الأخيرة لأجل تمكين المقاولين من بيع منتجهم من خلال معارض لبيع السلع وكذا إنشاء فضاء لتبادل الخبرات ما بين هؤلاء المقاولين.

يوجد 127 مكون منتشرين كل 3 مكونين في كل ولاية حيث يتم تكوينهم بالتعاون بالمكتب الدولي للعمل، يقومون بتكوين المرافقين، حيث يوجد في الجزائر 1200 مرافق في الدوائر عبر التراب الوطني حتى نهاية سنة 2017. حيث تم تكوين 300 الف مستفيد [1].

مما لاشك فيه أن قضية توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة تحظى باهتمام بالغ في الجزائر، التي تتصف بالنمو السكاني السريع المتسم بالأغلبية الشبابية وحملة الشهادات، وهنا يبرز دور الاستثمار في القروض المصغرة لتوفير فرص عمل منتجة في ظل تكاليف رأس مال منخفضة نسبيا، حيث أن متوسط تكلفة فرص العمل من رأس المال المستثمر في المؤسسات المصغرة والصغيرة تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفة فرص العمل في المؤسسات ككل، مما يعني أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في المؤسسات الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاث عمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة[2].

حيث توجهت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في هذه السنة 2018 نحو اقامة مشاريع في إطار الاقتصاد الاخضر وهذا التوجه ليس وطني فقط بل هو توجه دولي. وهذا بغية التنويع من الصناعات التقليدية والخدمات ولإعطاء صورة جميلة للوطن، وذلك من خلال تكوين المرافقين في هذا المجال بالاتصال بالمعهد الوطني للبيئة في العاصمة [3].

---

1 حوار مع عبد الفتاح جبنون، مدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على قناة الجزائرية الثالثة التلفزيون الجزائري أخبار الظهيرة 2018/02/11

2– بوسهمين أحمد ، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 26 – العدد الأول ، 2010 ، ص 213 .

3حوار مع عبد الفتاح جبنون، مرجع سبق ذكره.

أعلنت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة غنية الدالية، إطلاق شبكة وطنية للمستفيدين من القرض المصغر، هدفها المساهمة في التعريف بمنتوجات المقاولين وتسهيل عملية تسويقها مع حماية هذه النشاطات والتعريف بها أكثر، هدفها المساهمة في التعريف بمنتوجات المقاولين وتسهيل عملية تسويقها حتى يكونون أكثر خدمة للاقتصاد الوطني. ودعت الوزيرة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى توفير المراقبة الدائمة والدعم لهذه الشبكة، لتمكينها من المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وجلب المستهلك عن طريق التعريف بمنتوجات هؤلاء المقاولين الذين استفادوا من قروضها. كاشفة عن برنامج سنة 2018 الذي يشمل تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لـ33 ألف نشاط لحاملي مشاريع من مهن وحرف مختلفة، مع منح الأولوية للقطاعات التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، وذلك ضمن البرنامج المسطر في إطار التوجه الجديد للاقتصاد الرامي إلى دعم وتشجيع الإنتاج الوطني[1].

1 www.angem.dz

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل إلى أهمية آليات التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر سواء كانت برامج حكومية أو بريد الجزائر او صندوق الزكاة، إلا أن هذا القطاع مزال بعيد كل البعد عن النظام المصرفي ولما له من أهمية في الادخارات حتى لو كانت بسيطة وتقديم القروض المصغرة. و أن تقديم القروض المصغرة وحده لا يكفي في تحقيق التنمية الاقتصادية بل يتطلب الاستدامة من خلال بقاء المشروعات وتطويرها ونحو تحقيق التنمية المستدامة.

وتسعى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كأحد آليات التمويل متناهي الصغر في الجزائر جاهدة في الوصول إلى الفقراء والمستبعدين من النظام المصرفي ومحاولة خلق مؤسسات مصغرة وصغيرة وتوفير مناصب شغل ودمج كل الفئات سواء المعاقين أو المحبوسين المفروج عنهم وضحايا المأساة وغيرهم ممن يمكن أن يكون آفة للمجتمع إلى فئة نشطة اقتصادية ومساهمة فعليا في المجتمع من اجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال بعض مؤشراتها.

الفصل الخامس

دراسة ميدانية حول تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر ANGEM في تمويل المؤسسات المصغرة

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية واسلوب التحليل الاحصائي

نظرا لمتطلبات الدراسة سيقوم هذا المبحث إظهار أهم خطوة في معالجة الموضوع وعلى ما يحتويه الاستبيان.

المطلب الأول: خطوات الدراسة الميدانية

أولا: حدود الدراسة

ولتوضيح كل من الحدود الموضوعية والحدود المكانية وكذا الزمنية والبشرية بما يتناسب مع العينة من مجتمع الدراسة وهذه مجموعة من المحددات التي تحيط بهذه الدراسة وذلك لطبيعتها، وفيما يلي نعرض ذلك:

1. **الحدود الموضوعية:**

اقتصر موضوع الدراسة على دور القروض المصغرة وأهميتها في تمويل المؤسسات المصغرة وخاصة بما أن من أهم المؤسسات المقدمة لهذا النوع من القروض هي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تستهدف الماكثات بالبيوت خاصة وذوي الدخول الضعيفة عامة مهما كان السن إذا فهي تستهدف الفئات الفقيرة في المجتمع.

2. **الحدود المكانية:**

تتمثل الدراسة الميدانية الحالية على مستوى المستفيدين من القرض المصغر في الجزائر، ورغم ذلك تعذر القيام بالدراسة على مستوى كل ولايات الوطن لأنها شبه مستحيلة، إلا أنه تم توزيع الاسبيان في بعض الولايات منها الجزائر العاصمة، عنابة، الطارف، ميلة، سيدي بلعباس، الاغواط ، الجلفة ، ورقلة، الوادي ولقد تم توزيعها من خلال بعض الاصدقاء واستئجار بعض الاشخاص وبعض منها تم الذهاب إليها شخصيا.

3. **الحدود الزمنية:** اقتصرت هذه الدراسة فيما يتعلق بالجانب الميداني على الفترة الزمنية التي تم فيها إجراء الدراسة الميدانية تحديدا من 2017/12/01 إلى غاية 2018/05/01.

4. **الحدود البشرية:** من خلال مجتمع الدارسة تم تحديد الحدود البشرية في الاشخاص المستفيدين من القرض المصغر من طرف وكالة ANGEM.

ثانيا: المجتمع وعينة الدراسة

ان مجتمع الدراسة تم تحديده من خلال ما جاء عليه البحث من خلال أهمية هذه الدراسة حول دور وأهمية القروض المصغرة المقدمة من طرف ANGEM في إقامة المؤسسات المصغرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية. اذ شمل مجتمع الدراسة على المؤسسات المصغرة ممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، نظرا لأن هذه الوكالة هي التي تهتم أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمصغرة ، وكذلك خلق مشروعات جديدة من خلال التمويل الثلاثي الذي يقدم العتاد.

حيث تم الاستعانة بعينة عشوائية قوامها 264 مفردة حيث تم التطبيق الميداني في معظمه من خلال التطبيق على بعض المؤسسات المصغرة وذلك من خلال محاولة الوصول الى قائمة المستفيدين الموجودة على موقع الوكالة الوطنية في بعض الولايات وكذلك الذهاب للوكالات الفرعية الموزعة عبر الولايات للحصول على قائمة المستفيدين. لكن واجهتنا صعوبات في توزيع الاستبيان وهذا راجع:

- كبر المجتمع المدروس وانتشاره الكبير.
- صعوبة الاستعانة بعناوين المستفيدين (صعوبة الوصول إلى العناوين وارقام الهاتف اغلبها كانت خاطئة).
- تخوف العنية في بعض الأحيان من الاستبيان الموزع وأغلبهم مستواهم التعليمي منخفض لدرجة أنه كل فرد تشرح له الاسئلة حتى يفهم المقصود رغم تبسيط صياغة الاسئلة في الاستبيان الموزع.

فقد بلغ حجم الاستمارات الموزعة 600 استمارة، وتم توزيع الاستبيان على المستفيدين من القرض المصغر، وبعد الفرز والتبويب وجد انه استرد منها 264 استمارة، ولقد تم ذكر الاسباب سابقا لعدم تحصيل الاستبيان الموزع.

الجدول رقم 1-5: توزيع استمارة الاستبيان

اجمالي الاستمارات الموزعة	600
الاستمارات المسترجعة	280
الاستمارات الملغاة	16
الاستمارات الصالحة للدراسة	264

المصدر من اعداد الباحث

ثالثا: أداة جمع البيانات :

تم الاستعانة بأداة رئيسية لجمع البيانات وهي:

1. **استمارة الاستبيان:** مرت عملية اعداد الاستبيان بمرحلتين اساسيتين وذلك من خلال عملية بناء الاستبيان ومن ثم جعلها في شكلها الأولي لتحكيمها ، ثم توزيعها ولقد تمت مراحل اعداد الاستبيان كما يلي :

» تمت الصياغة الأولية للاستمارة [1] حيث اشتملت على سبعة وثلاثين (37) سؤالا، معظمها من الأسئلة النصف المفتوحة، تمحورت حول دور الوكالة ومراحل إنشاء المؤسسة المصغرة والمشاكل المرتبطة بذلك، ثم تم عرضها بالإضافة إلى الأستاذ المشرف وعلى عدد من المحكمين، وكذلك بعد اجراء مقابلة مع بعض المسؤولين في الوكالات وقد تم الأخذ بهذه الملاحظات. وبعد صياغة الاستمارة في صورتها النهائية بلغ عدد الأسئلة بعد التحكيم خمسة وثلاثون (35) سؤالا .

» لقد تم توزيع واسترجاع الاستبيان بعدة طرق وكلها بنسخة ورقية وعدم الاعتماد على التوزيع الالكتروني لنقص المستوى التعليمي لبعض من افراد العينة وعدم تجاوبهم ، ومن بين الطرق الاتصال المباشر بأفراد العينة، وكذلك توزيع الاستبيان في بعض المكاتب القريبة من

[1] تم الاعتماد على استبيان موزع في اطار التحضير لشهادة الماجستير، محمد سمير طعيبة، جامعة عمار ثليجي بالاغواط، اشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر-دارسة في فعالية الوكالة الوطنية لدعموتشغيل الشباب، سنة 2007/2006.

مقر سكن المستفيدين، وكذلك بالاستعانة ببعض الزملاء في الولايات الأخرى، وكذلك استئجار بعض الاشخاص للتنقل لتوزيع الاستبيان.

2. كما تم الاستعانة بشكل ثانوي بأداة المقابلة مع بعض المسئولين من بينهم مرافقين في الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في ولاية الوادي وذلك في الدوائر التالية : الوادي ، قمار، جامعة، وكذلك الاتصال عبر الهاتف و عبر مواقع التواصل الاجتماعي ببعض من المسئولين ، وهذا مع مراعاة أن سير المقابلة يتحدد بطبيعة تخصص وموقع المسؤول من الوكالة.

رابعا: التحليل الإحصائي:

تم الاستعانة بالأسلوب الإحصائي لعرض الجداول البسيطة والأشكال البيانية. وتم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS اصدار 22، وقد تم استخدام اختبار الاستقلالية (**Khi–deux**) ، وذلك لأن استخدمنا أنواع من الأسئلة مغلق ونصف مغلق، وبالنسبة للاسئلة المغلقة للاسئلة متعددة الاختيارات QSM نضع كل احتمال اجابة كمتغير لوحده ونضيف لها خيار (نعم–لا)، ولقد تم استخدام الادوات الاحصائية الاتية:

- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف عينات الدراسة و آراءهم حول اسئلة الاستبيان.
- اختبار(**Khi–deux**) لاختبار الفرضيات وتعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة.

خامسا: تصميم الاستبيان

تم تصميم الاستبيان وصياغة الأسئلة الخاصة بها بعد اعتماد فرضيات الدراسة والعودة إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وللتأكد من مدى صحة الاستبيان ومدى ملائمته لموضوع الدراسة قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من الأساتذة المختصين من جامعة الوادي وجامعة ورقلة ، وتم أخذ ملاحظاتهم على الاستبيان بعين

الاعتبار من خلال إعادة النظر ببعض الفقرات والأسئلة المتضمنة في الاستبيان، وقد قسم الباحث الاستبيان إلى قسمين رئيسيين:

- القسم الأول : معلومات عامة حول المستفيد ومشروعه ويتكون من 12 فقرة: (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، و الخبرة العملية ، قطاع النشاط.....).
- القسم الثاني: فيضم محاور تتعلق بموضوع الدراسة، تتكون من 23 عبارة موضحة تحت خمسة محاور وهي:

- المحور الأول يناقش: أهمية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في استقطاب المؤسسات المصغرة، ويتكون من فقرتين.

- المحور الثاني يناقش: فعالية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دور المرافقة ودراسة الجدوى والتكوين والمتابعة ، ويتكون من 6 فقرات.

- المحور الثالث يناقش: اشكالية تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و يتكون من 5 فقرات.

- المحور الرابع يناقش: دور المؤسسات المصغرة في تخطي العراقيل التمويلية وأهمية توسعة نشاط المؤسسات الناجحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ويتكون من 5 فقرات.

- المحور الخامس يناقش: ابراز دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في استمرار نشاط المؤسسات المصغرة واستدامتها، ويتكون من 5 فقرات.

المطلب الثاني: الصدق والثبات لأداة الدراسة:

أ- **الصدق:**

- **الصدق الظاهري:** وهو صدق المحكمين، أي من خلال ملاحظات المحكمين على أداة الدراسة.

- **الصدق الذاتي:**

ويطلق عليه أيضا مؤشر الثبات وهو صدق الدرجات التجريبية بالنسبة للدرجات الحقيقية التي خلصت من شوائب أخطاء الصدفة، ومن ثم فان الدرجات الحقيقية هي الميزان أو المحك الذي ينسب إليه صدق الاختبار. وبما إن ثبات الاختبار يعتمد على ارتباط الدرجات الحقيقية للاختبار بنفسها إذا أعيد الاختبار على نفس المجموعة لهذا كانت الصلة وثيقة بين الثبات والصدق الذاتي فهو يحسب من جذر الثبات. ويجب ملاحظة إن النتيجة المستخلصة تمثل الحد الأقصى المتوقع للصدق وليس القيمة الحقيقية لصدق الاختبار، ونتائج الصدق الذاتي ممثلة في جدول الثبات.

ب- الثبات:

وهو أن يعطي الاختبار الذي يقوم به الباحث النتائج ذاتها في حال تمت إعادته على نفس المجموعة وفي نفس الظروف في وقت لاحق.

قامت الباحثة بحساب ثبات المقياس بتطبيق معادلة ألفا كرومباخ فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 2-5: يبين معامل ألفا كرومباخ

عدد الفقرات	معامل ألفا كرومباخ	الصدق الذاتي
124	0.831	0.912

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

يظهر لنا الجدول قيمة الصدق الذاتي والمقدرة بـ 0.912 وهي اكبر من 0.70 مما يدل على صدق أداة الدراسة.

كما يوضح الجدول قيمة ألفا كرومباخ والتي تساوي (0.831) مما يؤكد لنا أن أداة الدراسة تتميز بالثبات.

بمعنى آخر أن 83.1 بالمائة من عينة الدراسة ستكون ثابتة في إجابتها في حالة ما إذا قمنا باستجوابهم من جديد وفي الظروف نفسها، وهي نسبة توضح المصداقية العالية للنتائج التي يمكن استخلاصها.

المطلب الثالث: خصائص عينة الدراسة

بعد التطرق إلى المنهجية المتبعة في إعداد استمارة الاستبيان المطبقة على العينة موضوع الدراسة من خلال ما سبق نستعرض في هذا الجزء من المبحث خصائص المؤسسات المصغرة موضوع الدراسة من خلال العينة المختارة وذلك بالتركيز على وصف هذه العينة ومحاولة تحديد ملامحها كما يلي:

أولا – وصف عينة الدراسة.

بلغ حجم العينة 264 مفردة تنوعت تبعا لمتغيرات: الجنس، السن، مستوى التعليم، المؤهل المقدم لمصالح الوكالة أثناء تقديم الملف، وهو يتضح فيما يلي:

الجدول رقم 3-5: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	ذكر	129	%48,9
2	أنثى	135	%51,1
المجموع		264	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

يبين لنا الجدول أن نصف العينة تقريبا ذكور والنصف الاخر الإناث، إلا أن في الواقع لمجتمع الدراسة أصل هذه القروض للماكثات في البيوت.

الجدول رقم 4-5: توزيع أفراد العينة حسب السن

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة%
1	أقل من 30 سنة	47	17,8
2	من 30 إلى 40 سنة	143	54,2
3	من 40 إلى 50 سنة	52	19.7
4	من 50 إلى 60 سنة	15	05,7
5	أكبر من 60 سنة	7	07,02
المجموع		264	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تقع في الفئة [من 30 – 40 سنة [، بنسبة (54.2%) .

كما يتبين أن المستفيدين في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هم من الفئات العمرية ما دون 30 سنة تمثل نسبة 17.8%، وما بين 40 و50 سنة يمثلون 19.7% ، ونظرا من جهة لمحدودية الشريحة المستهدفة من طرف الجهاز من حيث العمر الاكثر من 60 سنة . بالإضافة إلى وجود شرط أداء أو الإعفاء من الخدمة الوطنية بالنسبة للفئة العمرية الأولى وعادة تشمل هذه الفترة التكوين والدراسة مما ساهم نسبيا في انخفاض أفراد هذه الفئة مقارنة بالفئة الثانية.

وربما تفسر الفجوة الكبيرة في النسبة بين الفئات العمرية ما دون 30 سنة والفئات الأكبر منها بميل الأكبر سنا عادة للاستقرار بتفضيلهم العمل مقابل اجر وعدم الرغبة في المخاطرة التي تعد إلى حد ما أحد شروط العمل الحر.

الجدول 5-5: توزيع أفراد العينة حسب مستوى التعليم

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	بدون مستوى	19	%7.2
2	ابتدائي	28	%10.6
3	متوسط	113	%42.8
4	ثانوي	81	%30.7
5	جامعي	23	%8.7
المجموع		264	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول السابق أن الفئة الاقل نسبة هم بمستوى جامعي يمثل تقريبا 8%، والاعلى نسبة هم الفئة بمستوى متوسط بنسبة 42% . الأمر الذي يشير لإمكانية تحفيز اعتبار المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة مجالا لتوفير فرص العمل للشباب المتعلم على الخصوص.

وقد تكون محدودية استفادة عدد كبير من هذه فئة بدون مستوى ترجع إلى تعدد الشروط الإجراءات من أجل إنشاء مؤسسة في إطار الوكالة ابتداء من جمع و وضع الملف لدى الوكالة ثم بعد الدراسة يتم وضعه لدى البنك وثم بعد الموافقة يتم استكمال إجراءات التمويل، وهي كلها إجراءات تبدو من الصعوبة بالنسبة لهؤلاء من ذوي النصيب المحدود من التعليم.

ومن هنا فإن الأكثر تعليما ينالون النصيب الأكبر من المشاركة في إنشاء هذه المؤسسات في إطار الوكالة وذلك بحكم قدراتهم العلمية والمهنية التي تتيح لهم التعامل مع

الإجراءات المذكورة. لكن نجد عزوف الفئة الجامعية لغياب الروح المقاولاتية وانتظارهم للوظائف الحكومية على الرغم من أهمية هذه الفئة.

الجدول رقم 6-5: الخبرة العلمية في الحرفة

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	أقل من 5 سنوات	92	%34.8
2	من 5 الى 10 سنوات	107	%40.5
3	أكثر من 10 سنوات	65	%24.6
المجموع		264	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق يتبين أن حوالي نصف العينة المدروسة ذو خبرة في الحرفة من 5 الى 10 سنوات، وهذا ما يثبت جدية الوكالة في القروض المقدمة لذوي الخبرة.

الجدول رقم 7-5: توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	الصناعة التقليدية	41	%15.5
2	الصناعة الصغيرة	83	%31.4
3	البناء والأشغال	30	%11.4
4	الخدمات	88	%33.3
5	الزراعة	17	%6.4
6	التجارة	5	%1.9
	المجموع	264	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن الخدمات هي اكثر القطاعات الممولة لعينة الدراسة بنسبة 33.3 % ثم تليها الصناعات الصغيرة بنسبة 31.4% واقل قطاع هو قطاع التجارة.

الجدول رقم 8-5: توزيع العينة حسب قيمة المشروع

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	لا تتجاوز 100.000 دج	90	%34,1
2	لا تتجاوز 250.000 دج	85	%32,2
3	لا تتجاوز 1.000.000 دج	89	%33,7
	المجموع	264	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر نسبة مقدمة من القروض هي القرض الثنائي الذي يحتوي على قروض لا تتجاوز 100.000 دج بنسبة 34,1%وقروض لا تتجاوز 250.000 دج بنسبة 32,2%. أما القرض الثلاثي لا تتجاوز 1.000.000 دج التي تمثل نسبة 33,7%.

الجدول رقم 9-5: توزيع المؤسسات حسب البنك المقرض

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	البنك الخارجي الجزائري BEA	34	%38,2
2	القرض الشعبي الجزائري CPA	31	%34,83
3	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	8	%8.9
4	البنك الوطني الجزائري BNA	5	%5,61
5	بنك التنمية المحلية BDL	11	%12,35
	المجموع	89	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

من خلال نتائج الجدول السابق يتبين أن مجموع العينة هو 89 لأنه 175 عينة تحصلوا على تمويل ثنائي يعني لا يتطلب تمويل البنك. أما البنك الخارجي الجزائري على رأس البنوك الممولة للمؤسسات التي شملتها العينة بنسبة (38.2%)، ويلي ذلك القرض الشعبي الجزائري بنسبة (34.83%)، وتأتي باقي البنوك بنسب أقل أهمية، آخرها البنك الوطني الجزائري باقل نسبة بتمويله لأي مؤسسة مصغرة.

ثانيا – ملامح المؤسسة المصغرة في إطار الدراسة: كشفت النتائج عن العديد من الملامح التي تميز المؤسسات المصغرة في عينة الدراسة من حيث؛ عدد العمال، حجم الاستثمار، والشكل القانوني، و طبيعة العلاقات دخل هذه المؤسسات ...الخ

الجدول رقم 10-5: توزيع المؤسسات حسب عدد العمال

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	من 1 إلى 9 عمال	256	%97
2	من 10 إلى 49 عامل	8	%3
المجموع		264	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص عدد العمال يتضح أن حوالي 97% المؤسسات التي شملتها العينة تشغل عمالة أقل من 10 أفراد من مؤسسات مصغرة. وهذا يعكس التداخل بين مفهوم المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يسود نمط المؤسسات المصغرة التي يعمل بها أقل من 10 عمال، الأمر الذي يؤكد ما سبق الإشارة إليه في الفصل النظري عند مناقشة مشكل التعريف بالمؤسسات المصغرة.

الجدول رقم 11-5: الشكل القانوني للمؤسسة

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	شخص طبيعي	241	%91.3
2	شخص معنوي	23	%8.7
	المجموع	264	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

تظهر لنا نتائج الجدول السابق أن غالبية افرد العينة يفضلون اعتماد الشكل القانوني "شخص طبيعي"، ربما قد يعود إلى بساطة إجراءات التأسيس واستخراج التراخيص بالنسبة لاعتماد هذا الشكل القانوني للمؤسسة نسبيا إلى الإجراءات القانونية الخاصة بتأسيس شركة أو مؤسسة، وعند التدقيق في الخيار الثاني "شخص معنوي" نجد أنه من بين (264) مؤسسة التي تعتمد الشكل القانوني "شخص معنوي" نسبة (91.3%).

الجدول رقم 12-5: يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجود أقارب بالمؤسسة وطبيعة وجودهم

وجود الأقارب		التكرار	النسبة المئوية
نعم		129	48.9
	شركاء	29	22.5
	عمال	100	77.5
لا		135	51.1
المجموع		264	100.0

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين أن 48.9% من أصحاب العينة ممن لهم أقارب، لكن أغلب طبيعة وجودهم كعمال 100 فرد من 129 من العينة الذين اجابوا بنعم.

يتضح من خلال مما سبق طبيعة الروابط التي تحكم العلاقة داخل المؤسسة المصغرة حيث تعكس هذه النتائج وجود روابط شخصية تحكم العلاقة داخل المؤسسة المصغرة، بعكس المؤسسة الكبيرة التي تحكمها روابط وظيفية.

الجدول رقم 13-5: يوضح توزع أفراد العينة حسب الاعتماد على شخص آخر لتسيير المؤسسة

الاعتماد على مسير آخر	التكرار	النسبة المئوية
نعم	78	29.5
لا	186	70.5
المجموع	264	100.0

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة كبيرة من المستفيدين يجمعون بين الملكية وتسيير المؤسسة الأمر الذي يتفق مع العناصر المحددة لتعريف المؤسسات المصغرة التي تم التطرق إليها في الجانب النظري للدراسة. وهذا ما ينعكس على نشاط المؤسسة على الرغم من أن التسيير يتطلب اشخاص ذو كفاءة وخبرة لكن نجد المالكين هم المسيرين.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

المطلب الأول: تحليل إشكالية دور الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة في اطار الدراسة

يتناول هذا الجزء من البحث دراسة المشكلات والصعوبات التي تواجه الشباب أصحاب المشاريع في خلق مؤسساتهم وذلك على مستوى المراحل الرئيسية التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسة المصغرة، مع التركيز على مشكلة تمويل هذه المؤسسات سواء أثناء فترة الانجاز أو فترة الاستغلال إضافة إلى أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات المصغرة ومقترحات حول الخدمات المرغوب في الحصول عليها وتم ذلك بتناول هذه الجوانب تفصيلا من خلال تحليل نتائج كل محور من الاستبيان كما يلي:

المحور الأول: أهمية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في استقطاب المؤسسات المصغرة

الجدول رقم 14-5: يوضح توزع واتجاه أفراد العينة حسب سبب اختيار فكرة المؤسسة:

سبب اختيار فكرة المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
بتوجيه من أحد الأصدقاء أو الأقارب	112	26.6	42.4	1.57	.495	لا
مهنة الأب أو أحد أفراد الأسرة في نفس مجال نشاط	67	15.9	25.4	1.75	.437	لا
بتوجيه من طرف مصالح الوكالة	26	6.2	9.8	1.90	.299	لا
يوافق اختياركم تخصصكم المهني أو الدراسي	55	13.1	20.8	1.79	.407	لا
فكرة المشروع قمت بدراستها وأردت تجسيدها	69	16.4	26.1	1.74	.440	لا
العمل في نفس النشاط من قبل لدى آخرين	61	14.5	23.1	1.77	.422	لا
علمت من وسائل الإعلام أن هذا النشاط مربح	15	3.6	5.7	1.94	.232	لا
أخرى	16	3.8	6.1	1.97	.172	لا
المجموع	421	100	159.5			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 421

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 264

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين1.74 و 1.97 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). والانحراف

المعياري مابين 0.172 و 0.495 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

من خلال الجدول نجد أن 42.4 بالمائة من المبحوثين كانت فكرة إنشاء مؤسستهم بسبب توجيه من احد الأقارب أو الأصدقاء. أي أن التوجيه من أحد الأقارب والأصدقاء كان بنسبة 26.6 بالمائة من مجموع الأسباب. حيث تشير النتائج إلى أن أسباب اختيار فكرة المشروع مرتبة وفقا لأهميتها النسبية حسب الجدول اعلاه، و يعكس ذلك أن الوكالة لها دور أقل أهمية في اقتراح أفكار لمشروعات جديدة على الشباب ، حيث يتضح من خلاله أن هناك 3 اسباب رئيسية وراء اختيار فكرة المشروع هم على الترتيب:

- مهنة الأب أو احد أفراد الأسرة في نفس مجال النشاط.
- فكرة المشروع قمت بدراستها وأردت تجسيدها
- بتوجيه من طر ف احد الأصدقاء أو الأقارب.

الجدول رقم 15-5: يوضح توزيع وتجاه أفراد العينة حسب الأسباب التي دفعتك لإنشاء مؤسستك:

الأسباب التي دفعتك لإنشاء مؤسستك	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
الخروج من البطالة	129	23.5	48.9	1.51	.501	لا
الرغبة في العمل الحر	138	25.1	52.3	1.48	.500	نعم
عدم وجود عمل بأجر مناسب	51	9.3	19.3	1.81	.396	لا
التسهيلات والمزايا التي تمنحها الوكالة	28	5.1	10.6	1.89	.309	لا
الرغبة في استغلال فكرة مشروع مربح	53	9.7	20.1	1.80	.401	لا
رفع مستوى المعيشة وتحسين الوضعية المالية	81	14.8	30.7	1.69	.462	لا
الاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة	60	10.9	22.7	1.77	.420	لا
أخرى	9	1.6	3.4	1.99	.106	لا
المجموع	**549**	**100.0**	**208.0**			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 549
النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 264
اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1−1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51−2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.48 و 1.99 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا)، إلا العبارة الثانية كانت (نعم). والانحراف المعياري مابين 0.106 و 0.501 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

يتبين لنا من الجدول السابق مايلي : أن أهم اسباب انشاء المشروع هو الرغبة في العمل الحر بنسبة 52.3% من مجموع افراد العينة و بنسبة 25.1% من مجموع الاجابات، ثم يأتي السبب الثاني في الخروج من البطالة بنسبة 48.9% من مجموع افراد العينة و بسنبة 23.5% من مجموع الاجابات. وهذا ما يهدف اليه التمويل متناهي الصغر في القضاء على البطالة للخروج من الفقر و العمل الحر. في حين نلاحظ التسهيلات والمزايا التي تمنحها الوكالة و الاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة بنسب قليلة و هذا يثبت نقص دور الوكالة في هدفها في تشجيع انشاء مشروعات تستقطب الشباب البطال.

المحور الثاني: فعالية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دور المرافقة ودراسة الجدوى و التكوين والمتابعة

الجدول رقم 16-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب أهم الامتيازات التي تميز الوكالة عن غيرها:

أهم الامتيازات التي حصلت عليها من خلال الوكالة التي تميزها عن غيرها من الوكالات الأخرى	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
الاستشارة والدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع	80	16.8	31.5	1.70	.460	لا
الاستفادة بقرض بدون فائدة	161	33.8	63.4	1.39	.489	نعم
المزايا الجبائية	33	6.9	13.0	1.88	.331	لا
الاستفادة من الدورات التكوينية في مجال التسيير	35	7.4	13.8	1.87	.340	لا
المرافقة والمتابعة أثناء وبعد انجاز المشروع	72	15.1	28.3	1.73	.446	لا
صندوق ضمان القروض البنكية	15	3.2	5.9	1.94	.232	لا
تنظيم معارض لمنتجات المؤسسات المصغرة	46	9.7	18.1	1.83	.380	لا
الاستفادة من تلك المزايا و الخدمات الإضافية التي تقدمها	34	7.1	13.4	1.87	.336	لا
المجموع	476	100.0	187.4			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 476

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 264

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.39 و 1.94 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا)، إلا العبارة

الثانية كانت (نعم). والانحراف المعياري مابين 0.232 و 0.489 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

يتضح لنا من الجدول اعلاه وجهة نظر المستفدين حول أهمية المزايا التي تمنحها الوكالة مرتبة حسب درجة الأهمية بالنسبة لهم، حيث جاء في المرتبة الأولى الاستفادة بقرض بدون فائدة بنسبة 63.4% من مجموع افراد العينة وبسنبة 33.8% من مجموع الاجابات، مما يفسر أهمية القروض بدون فائدة بحكم طبيعة المجتمع الذي ينفر من القروض المقدمة بفوائد وهذا ما يشجع بتقديم القروض الاسلامية بشتى اشكالها. وكذلك يبرز عدم الفعالية الكافية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دور المرافقة ودراسة الجدوى و التكوين والمتابعة.

الجدول رقم 17-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مساعدة الوكالة على تخطي المشاكل خارج الوكالة

مساعدة الوكالة في حل المشاكل خارج الوكالة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
نعم	244	92.4	1.08	.265	نعم
لا	20	7.6			
المجموع	264	100.0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسط الحسابي كان 1.08 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (نعم). والانحراف المعياري 0.265 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

من خلال الجدول نلاحظ أن 244 من افراد العينة يلجئون للوكالة في حل مشاكلهم التي يواجهونها خارج الوكالة. بحكم الوثائق المطلوبة حسب النشاط من مديريات خارج الوكالة التي تعرقل في نجاح المشروع ، خاصة على مستوى البنوك بنسبة 56.6% من مجموع افراد العينة نظرا للدور المهم لها في هذا النوع من التمويلات كما هو موضح في الجدول ادناه. وكذلك ادارة الضرائب التي ترتبط ارتباط وثيق بحكم متابعة المشروعات الجديدة من خلال الضرائب المقدمة.

الجدول رقم 18-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مستوى المساعدة في تخطي المشاكل خارج الوكالة:

مستوى مساعدة الوكالة في تخطي المشاكل خارج الوكالة	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
البنوك	86	27.1	56.6	1.67	.470	لا
إدارة الضرائب	72	22.7	47.4	1.73	.447	لا
السجل التجاري	55	17.4	36.2	1.79	.407	لا
مديرية البيئة	6	1.9	3.9	1.98	.149	لا
-مديرية المنافسة والأسعار	8	2.5	5.3	1.97	.172	لا
مديرية النقل	11	3.5	7.2	1.96	.200	لا
صناديق التأمين الاجتماعي	12	3.8	7.9	1.95	.209	لا
الجماعات المحلية (البلدية)	10	3.2	6.6	1.96	.192	لا
مورد العتاد	36	11.4	23.7	1.86	.344	لا
أخرى	21	6.6	13.8	1.92	.271	لا
المجموع	317	100.0	208.6			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 317

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 244 المعنيين بالإجابة

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1–1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51–2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.67 و 1.98 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). والانحراف المعياري مابين 0.149 و 0.470 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

الجدول رقم 19–5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب الاستفادة من دورات أو برامج الوكالة التكوينية فيما يتعلق بتسيير المؤسسات

الخيار	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
نعم	212	80.3	1.20	.398	نعم
لا	52	19.7			
المجموع	264	100.0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1–1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51–2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسط الحسابي 1.20 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (نعم). والانحراف المعياري 0.398 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

إن الدورات والبرامج التكوينية مهم جدا في مثل هذه القروض نظرا لاغلب المشاريع جديدة تتطلب تكوين حسب النشاط ، ومن خلال الجدول اعلاه 212 فرد من مجموع العينة اجابوا بنعم أي استفادوا من هذه الدورات هذا ما يوضح دور الوكالة في التكوين والمتابعة من خلال الدورات.

الجدول رقم 20-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب سبب عدم الاستفادة من دورات تكوينية:

سبب عدم الاستفادة من دورات تكوينية	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
عدم إعلامي عن وجود هذا النوع من الدورات	24	40.0	49.0	1.91	.288	لا
عدم تناسب موضوع الدورات مع احتياجاتي التكوينية	17	28.3	34.7	1.9356	.24592	لا
عدم ملائمة الدورة من حيث المكان والزمان	16	26.7	32.7	1.9356	.24592	لا
أخرى	3	5.0	6.1	1.9848	.12239	لا
المجموع	60	100.0	122.4			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 60

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 52 المعنيين بالإجابة.

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومن خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين1.91 و 1.98 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). والانحراف المعياري مابين 0.122 و 0.288 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

نلاحظ من الجدول اعلاه أن السبب الرئيسي بعدم استفادة بعض من افراد العينة و بلغ عددهم 52 من 264 فرد هو عدم إعلامهم عن وجود هذا النوع من الدورات. بالاضافة الى الاسباب الأخرى.

الجدول رقم 21-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب رأيهم في فائدة المتابعة التي تقوم بها مصالح الوكالة

الخيار	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
معارض	203	76.9	1.2727	.53174	معارض
محايد	50	18.9			
موافق	11	4.2			
المجموع	264	100.0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.66]فإن الاتجاه نحو(معارض)، واذا كان المجال [1.67-2.33] فإن الاتجاه نحو (محايد)، واذا كان المجال [2.34-3] فإن الاتجاه نحو (موافق). ومن خلال الجدول أعلاه فإن المتوسط الحسابي كان 1.27 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (معارض). والانحراف المعياري 0.531 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

نتيجة المشكلات التي تواجهها المؤسسات المصغرة من بداية مرحلة نضوج فكرة المشروع وصولا إلى تأسيس المؤسسة ودخول عملية الاستغلال والتوسع، تقوم الوكالة بمتابعة هذه المؤسسات من خلال مرافقتها خلال تلك المراحل، إلا أنه عند التعرف على ما إذا كانت هذه المتابعة تفيد في التغلب على ما قد يواجهه الشباب المستفيدين من مشكلات، يوضح الجدول أن أفراد العينة حسب رأيهم في فائدة المتابعة التي تقوم بها مصالح الوكالة بسنبة 76.9% معارض ثم تليها محايد بنسة 18.9% ثم موافق بسنبة 4.2%.

من خلال الجدول ادناه يتبين قلة اهتمام مصالح الوكالة بدورها فيما يخص متابعة ومرافقة الشباب ولاسيما مساعدة هذه المؤسسات للتغلب على المشكلات التي تواجهها، بالتركيز أكثر على تحصيل القرض بنسبة 48.1%من مجموع افراد العينة وبعدها الحصول على الإحصائيات بسنبة 34.1% ثم تليها الاطمئنان على وجود العتاد 33.2%.

الجدول رقم 22-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب الدافع من المتابعة التي تقوم بها الوكالة:

الدافع من المتابعة التي تقوم بها الوكالة	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
مجرد الحصول على إحصائيات باستمرار	73	21.8	34.1	1.7224	.44865	لا
للاطمئنان على وجود العتاد	71	21.2	33.2	1.7311	.44425	لا
للاطمئنان على تحصيل القرض	103	30.7	48.1	1.6098	.48871	لا
للإعلام بما هو جديد في ما يخص نشاطاتكم	48	14.3	22.4	1.8182	.38643	لا
المساهمة في اقتراح حلول للمشاكل التي تخص نشاطك	39	11.6	18.2	1.8523	.35550	لا
أخرى	1	0.3	0.5	1.9962	.06155	لا
المجموع	335	100.0	156.5			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 335

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 214 المعنيين بالإجابة (استثناء الذين أجابوا محايد في السؤال السابق).

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.60 و 1.99 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). والانحراف المعياري مابين 0.061 و 0.488 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة.

ان اغلب المشروعات في اول نشاط لها تواجهها صعوبات خاصة من الوكالة الممولة والجدول الموالي يوضح مدى الصعوبات الممكن مواجهتها.

الجدول رقم 23-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مدى الصعوبات التي واجهتك على مستوى مصالح الوكالة

الخيار	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
وجود صعوبات بدرجة كبيرة	175	66.3	1.6515	.92687	وجود صعوبات بدرجة كبيرة
وجود صعوبات إلى حد ما	6	2.3			
لا توجد صعوبات	83	31.4			
المجموع	264	100.0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.66] فإن الاتجاه نحو(وجود صعوبات بدرجة كبيرة)، واذا كان المجال [1.67-2.33] فإن الاتجاه نحو (وجود صعوبات إلى حد ما)، واذا كان المجال [2.34-3] فإن الاتجاه نحو (لا توجد صعوبات).من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسط الحسابي كان 1.65 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (وجود صعوبات بدرجة كبيرة). والانحراف المعياري 0.926 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

كان 175 ممن اجابوا بوجود صعوبات بدرجة كبيرة على مستوى الوكالة بحيث يرجعونه لعدة اسباب من بينها:

- كثرة الوثائق المطلوبة في الملف بسنبة 51.4%، وهذا بحكم ارتباط تمويل الوكالة بعدة مديريات مما يعيق عملية التمويل وهناك من يتراجع لكثرتها.
- طول فترة الانتظار للحصول على قرض بسنبة 45.3% إن سبب طول الفترة بين الحصول على الموافقة البنكية و الحصول على قرض الوكالة نتيجة أن هذه الفترة توافق التأسيس الفعلي للمؤسسة وما يصاحب ذلك من إجراءات تتم على مستوى جهات متعددة.

- صعوبة جمع وثائق الملف المطلوب بسنبة 29.3%، رغم أن الوكالة تساهم في تخطي المشاكل التي تواجه المستفيدين على مستوى مديريات أخرى إلا أنها توجد صعوبات في جمعها خاصة أن اغلب المستفيدين ليس لديهم المستوى التعليمي عالي.

الجدول رقم 24-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب سبب الصعوبات على مستوى الوكالة:

سبب الصعوبات على مستوى الوكالة	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**
كثرة الوثائق المطلوبة في الملف	93	24.8	51.4
صعوبة جمع وثائق الملف المطلوب	53	14.1	29.3
طول فترة الانتظار للحصول على قرض	82	21.9	45.3
الحصول على شهادة الانخراط في صندوق ضمان القروض البنكية	11	2.9	6.1
عدم الموافقة على منحي كامل المبلغ	10	2.7	5.5
عدم كفاية سقف الاستثمار المسموح به لدى الوكالة لانجاز المشروع كما يجب	20	5.3	11.0
ارتفاع مبلغ الحصة الشخصية	7	1.9	3.9
عدم كفاية المبالغ المخصصة مصاريف الاستغلال في مرحلة الانطلاق أثناء دراسة المشروع من طرف الوكالة	20	5.3	11.0
الوساطة	42	11.2	23.2
الاستقبال غير المناسب	20	5.3	11.0
أخرى	17	4.5	9.4
المجموع	375	100.0	207.2

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 375

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 181 المعنيين بالإجابة (استثناء الذين أجابوا بأنه لا توجد صعوبات في السؤال السابق).

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.64 و 1.97 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). والانحراف المعياري مابين 0.160 و 0.478 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

المحور الثالث: اشكالية تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

على الرغم من صغر حجم القروض المقدمة من طرف الوكالة إلا أن المساهمة الشخصية تمثل نسبة 1% من تمويل المشروع واغلب المستفيدين من القرض يلجئون إلى عدة طرق للحصول على المساهمة المالية للمشروع وكما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 25-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مصدر الحصول على المساهمة المالية للمشروع:

مصدر الحصول على المساهمة المالية للمشروع	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
مدخرات شخصية	131	47.1	49.6	1.50	.50094	نعم
بإعانة من العائلة والأصدقاء	126	45.3	47.7	1.53	.50003	لا
الاقتراض من السوق غير الرسمي للتمويل	21	7.6	8.0	1.92	.27110	لا
المجموع	278	100.0	105.3			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 278
النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 264.
اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.50 و 1.92 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). إلا العبارة الاولى كانت (نعم). والانحراف المعياري مابين 0.271 و 0.500 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

تمثل المدخرات الشخصية اعلى نسبة بـ 49.6% من مجموع أفراد العينة وهذا راجع لصغر حجم المساهمة الشخصية في المشروع ، ثم تليها بإعانة من الأصدقاء و العائلة بنسبة 47.7% . أما الاقتراض من السوق غير الرسمي للتمويل بأقل نسبة 8%، وهذا راجع لتخوف المستفيدين من الأسواق غير الرسمية لارتفاع معدلات الفائدة. كما أن الاعتماد على السوق غير الرسمي قد يؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية وفي بعض الأحيان شركاء غير رسميين يهمهم تقاسم الإيرادات فقط دون الاهتمام باستمرار وتطوير المؤسسة و تسديد التزاماتها، مما قد يزيد من فرص تعثر هذه المؤسسات .

الجدول رقم 26-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مدى مواجهتكم لصعوبات على مستوى البنك إذا كنت استفدت من التمويل الثلاثي لإنشاء مشروع ما

الخيار	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
وجود صعوبات بدرجة كبيرة	62	23.5	1.2955	.45886	وجود صعوبات بدرجة كبيرة
وجود صعوبات إلى حد ما	26	9.8			
غير مستفيد	176	66.7			
المجموع	264	100.0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1–1.66] فإن الاتجاه نحو(وجود صعوبات بدرجة كبيرة)، واذا كان المجال [1.67–2.33] فإن الاتجاه نحو (وجود صعوبات إلى حد ما)، واذا كان المجال [2.34–3] فإن الاتجاه نحو (لا توجد صعوبات).من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسط الحسابي كان 1.29 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (وجود صعوبات بدرجة كبيرة). والانحراف المعياري 0.458 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات هذا السؤال لجميع افراد العينة . إن من بين 62 من 88 ممن استفاد من التمويل الثلاثي لإنشاء مشروع ما واجهوا صعوبات بدرجة كبيرة وهذا راجع لعدة أسباب كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 27–5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب سبب الصعوبات في الاستفادة من تمويل البنك

سبب الصعوبات في الاستفادة من تمويل البنك	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
كثرة الوثائق المطلوبة في الملف	44	26.3	71.0	1.4607	.50128	نعم
صعوبة جمع وثائق الملف المطلوب	28	16.8	45.2	1.6250	.48690	لا
طول فترة الانتظار للحصول على الموافقة البنك لتمويل المشروع	20	12.0	32.3	1.7640	.42700	لا
طول فترة الانتظار بين تاريخ الحصول على قرض الوكالة والحصول على الصك البنكي لشراء العتاد	16	9.6	25.8	1.8202	.38618	لا
الضمانات والشروط غير مناسبة	3	1.8	4.8	1.9663	.18150	لا
عدم الموافقة على منحي كامل المبلغ المطلوب	6	3.6	9.7	1.9213	.27072	لا
الوساطة	25	15.0	40.3	1.6742	.47134	لا
الاستقبال غير مناسب	17	10.2	27.4	1.7978	.40395	لا
أخرى	8	4.8	12.9	1.9888	.10600	لا
المجموع	167	100.0	269.4			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 167

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 62 المعنيين بالإجابة (الذين أجابوا بأنه توجد صعوبات كبيرة في السؤال السابق).

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.46 و 1.98 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). إلا العبارة الاولى كانت (نعم). والانحراف المعياري مابين 0.106 و 0.501 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

من خلال الجدول نلاحظ أن من أهم الإسباب الصعوبات التي يواجهها المستفيدين للحصول على التمويل الثلاثي:

- كثرة الوثائق المطلوبة في الملف بنسبة 71% من 62 مستفيد من هذا التمويل.
- صعوبة جمع وثائق الملف المطلوب بنسبة 45.2% من 62 مستفيد من هذا التمويل.
- الوساطة بنسبة 40.3% من 62 مستفيد من هذا التمويل.
- طول فترة الانتظار للحصول على الموافقة البنك لتمويل المشروع بسنبة 32.3% مستفيد من هذا التمويل.

نلاحظ أن اغلب الصعوبات التي يواجهها المستفيدين من هذه القروض سواء على مستوى الوكالة أو على مستوى البنك هي كثرة الوثائق والعراقيل التي يواجهونها في جمعها مع طول فترة الانتظار للحصول على التمويل. كما تعكس أن أصحاب المشاريع يجدون صعوبة في استقبالهم من طرف مصالح البنك بغرض طلب تمويل بنسبة هامة مما قد يؤدي بالبعض إلى اللجوء إلى الوساطة أو التخلي تماما عن فكرة إنشاء مؤسساتهم، و هناك حالات وساطة لتيسير إجراءات التمويل على مستوى البنك ومن ثم عدم تكافؤ الفرص بين المستفيدين.

الجدول رقم 28-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب الضمانات المطلوبة من البنك

الضمانات المطلوبة من البنك	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
الانخراط في صندوق ضمان القروض المشتركة البنكية	36	32.4	40.9	1.5955	.49357	لا
ضمانات عقارية	6	5.4	6.8	1.9326	.25216	لا
ضمانات شخصية (طلب كفالة شخص آخر)	2	1.8	2.3	1.9775	.14905	لا
تأمين العتاد والتجهيزات ضد جميع الأخطار مع رهنه للبنك	53	47.7	60.2	1.3933	.49124	نعم
أخرى	14	12.6	15.9	1.9213	.27072	لا
المجموع	111	100.0	126.1			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 111
النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 88 المعنيين بالإجابة (باستثناء الذين أجابوا بأنه غير مستفيد من البنك في سؤال سابق).
اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.39 و 1.97 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). إلا العبارة الرابعة كانت (نعم). والانحراف المعياري مابين 0.149 و 0.493 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

من خلال نتائج الجدول السابق يتبين أن البنوك تطلب رهن العتاد والتجهيزات وتأمينها ضد جميع الأخطار لصالح للبنك بأهمية نسبية 60.2 %كضمان إضافي للبنك،ويلي ذلك طلب الانخراط في صندوق ضمان القروض البنكية الخاص بالوكالة بنسبة 40.9% ، كضمان بالنسبة لكل المؤسسات الممولة في إطار الوكالة.

وتأتي الضمانات العقارية بأهمية نسبية 6.8% و يعود سبب طلب ضمانات عقارية إلى أن بعض المؤسسات مولت في فترة سابقة لإحداث صندوق ضمان القروض البنكية الخاص بالوكالة، كما أن بعض هياكل الاستثمار لبعض المشاريع الممولة هي في شكل مباني بشكل أساسي، لذا يتم رهنها لصالح البنك . ويلي ذلك طلب كفالة شخص آخر كضمان للبنك بأهمية نسبية 2.3%، على الرغم من أن النسبة ضعيفة لكن هذا ما يعوق الكثير من الشباب في استكمال إجراءات التمويل رغم عدم ورود هذا النوع من الضمانات في الاتفاقية بين البنوك والوكالة وصندوق الضمان.

الجدول رقم 29-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مدى مناسبة شروط الحصول على القرض لإمكاناتك الشخصية

الخيار	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
مناسبة	26	9.8	1.7303	.49461	مناسبة إلى حد ما
مناسبة إلى حد ما	61	23.1			
غير مناسبة	1	0.4			
غير مستفيد	176	66.7			
المجموع	264	100.0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.66]فإن الاتجاه نحو(مناسبة)، واذا كان المجال [1.67-2.33] فإن الاتجاه نحو (مناسبة إلى حد ما)، واذا كان المجال [2.34-3] فإن الاتجاه نحو (غير مناسبة).من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسط الحسابي كان 1.73 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (مناسبة إلى حد ما). والانحراف المعياري 0.494 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن أعلى نسبة حسب مدى مناسبة شروط الحصول على القرض للإمكانات الشخصية مع العلم أن 176 غير مستفيد من القرض الثلاثي أجابوا أنها مناسبة إلى حد ما ثم تليها نسبة الذين اجابوا بمناسبة.

الجدول رقم 30-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب الشروط غير المناسبة للحصول على القرض

الشروط غير المناسبة للحصول على القرض	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
ارتفاع قيمة غرامات التأخير عند التأخر في تسديد القروض	28	28.9	44.4	1.6742	.47134	لا
قصر فترة السماح (الفترة التي يبدأ بعدها تسديد دفعات القرض)	11	11.3	17.5	1.8652	.34348	لا
ارتفاع مبلغ الدفعات	10	10.3	15.9	1.8764	.33098	لا
قصر مدة تسديد القرض بالمقارنة بمبلغ القرض وإمكانية المؤسسة	2	2.1	3.2	1.9775	.14905	لا
ارتفاع المصاريف المتعلقة بشروط منح القرض (مصاريف التسجيل،التوثيق..)	17	17.5	27.0	1.7865	.41209	لا
كثرة وصعوبة توفير الضمانات المطلوبة	16	16.5	25.4	1.8202	.38618	لا
أخرى	13	13.4	20.6	1.9888	.10600	لا
المجموع	97	100.0	154.0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 97

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 62 المعنيين بالإجابة (باستثناء الذين أجابوا بأنه غير مستفيد من البنك أو أن الشروط مناسبة في السؤال السابق).

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1–1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51–2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.67 و 1.98 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). والانحراف المعياري مابين 0.106 و 0.471 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

أما عن أهم الشروط التي يجدونها غير مناسبة كانت نتائج إجاباتهم مرتبة كالتالي :

- يرى ما نسبته 44.4% من الأفراد المستقصى منهم ارتفاع قيمة غرامات التأخير عند التأخر في سداد القرض من أهم الشروط غير المناسبة المتعلقة بمنح القرض، وهذا ما يتوافق مع النتائج المتعلقة بقصر فترة السماح مما يسهم في تكاليف إضافية نتيجة التأخر في سداد القرض.
- ويأتي شرط ارتفاع المصاريف المتعلقة بشروط منح القرض بنسبة 27%، وهذا ما يعكس فعالية الدعم الموجه في هذا المجال.
- كثرة الضمانات المطلوبة كشرط للحصول على القرض البنكي، مما يؤدي إلى تعقد إجراءات الحصول على القرض، حيث يرى 25.4% من المستقصى منهم أن الضمانات المطلوبة غير مناسبة لكثرتها وصعوبتها، ولاسيما الضمانات الشخصية أي طلب كفيل يشترط فيه الملائمة، يضمن في حالة عدم وفاء صاحب المؤسسة بالتزاماته اتجاه البنك، مما يصعب من استكمال إجراءات الحصول على القرض البنكي .
- أشارت نسبة كبيرة 17.5% من المستقصى منهم أن فترة السماح الممنوحة تعتبر قصيرة، مما قد يؤثر سلبا على قدرة المؤسسات على بداية تسديد دفعات القرض البنكي،لأن هذه المؤسسات تحتاج إلى مدة أطول لفترة السماح الممنوحةكي تحقق عائد يمكنها من بداية تسديد دفعات القرض.
- ويأتي كل من قصر مدة تسديد القرض بأهمية نسبية 3.2% الذي ينتج عنه ارتفاع في مبلغ الدفعات بأهمية نسبية 15.9%، كشرطين غير مناسبين للحصول على القرض في نظر المستقصى منهم.

الجدول رقم 31-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب الحصول على كامل المبلغ المطلوب لإنجاز المشروع

الخيار	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
نعم	194	73.5	1.2652	.44225	نعم
لا	70	26.5			
المجموع	264	100.0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسط الحسابي كان 1.26 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (نعم). والانحراف المعياري 0.442 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

تقريبا 73.5% أنهم تحصلوا على كامل المبلغ المطلوب لإنجاز مشروعاتهم ، في حين أجاب 26.5% بـ لا ممكن قيمة القرض المقدم من الطرف الوكالة غير مناسب لمشروعهم يعني من المفروض اللجوؤ إلى وكالات اخرى تناسب نشاطهم، وهذا ما أثر على نشاطهم كما هو موضح في الجدول أدناه من خلال ما يلي:
كانت أعلى نسبة خزينة المؤسسة (عدم توفر السيولة الضرورية) 41.4% . ثم تليهاعدم القدرة على تطوير نشاط المؤسسة 30%، و عدم انجاز بعض الاستثمارات كما كان محددا في الدراسة بسنبة 15.7%، و أنه لا وجد أي تأثير على النشاط بنسبة 11.4%. و التوقف المحتمل لنشاط المؤسسة بنسبة 10%، وانجاز المشروع بمواصفات أقل من الواجب 8.6%. حيث نلاحظ أن كل هذا يؤثر على نحاج المؤسسة حتى أنه هناك احتمال توقف النشاط وهذا ما ينعكس سلبا على دور الوكالة في إقامة المؤسسات المصغرة.

الجدول رقم 32-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب تأثير عدم الحصول على المبلغ الكامل لانجاز المشروع

تأثير عدم الحصول على المبلغ الكامل لانجاز المشروع	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
خزينة المؤسسة (عدم توفر السيولة الضرورية)	29	33.3	41.4	1.8826	.32254	لا
عدم انجاز بعض الاستثمارات كما كان محددا في الدراسة	11	12.6	15.7	1.9508	.21678	لا
عدم القدرة على تطوير نشاط المؤسسة	21	24.1	30.0	1.9205	.27110	لا
التوقف المحتمل لنشاط المؤسسة	7	8.0	10.0	1.9735	.16097	لا
انجاز المشروع بمواصفات أقل من الواجب	6	6.9	8.6	1.9735	.16097	لا
لا وجد أي تأثير على النشاط	8	9.2	11.4	1.9659	.18181	لا
أخرى	5	5.7	7.1	1.9924	.08687	لا
المجموع	**87**	**100.0**	**124.3**			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 87

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 70 المعنيين بالإجابة (الذين أجابوا بـ "لا" في السؤال السابق).

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.88 و1.99 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). والانحراف المعياري مابين 0.086 و 0.322 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

المحور الرابع: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مساعدة المؤسسات المصغرة على تخطي العراقيل التمويلية وأهمية توسعة نشاط المؤسسات الناجحة

الجدول رقم 33-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مواجهة مشاكل مالية بعد إنشائك لمؤسستك

الخيار	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
نعم	163	61.7	1.3826	.48694	نعم
لا	101	38.3			
المجموع	264	100.0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسط الحسابي كان 1.38 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (نعم). والانحراف المعياري 0.486 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

أكثر من نصف المستجوبين أجابوا بأنهم واجهوا مشاكل مالية بعد إنشاء المشروع بنسبة 61.3% وهذا أهم مشكل يمكن أن توجهه المؤسسات المصغرة بحكم أنها مشروعات فتية تفتقر للتمويل اللازم لها مما ظطرها للجوء لمثل هذي القروض التي من المفروض تكون دعم لها.

الجدول رقم 34-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب طريقة التغلب على المشاكل المالية بعد إنشاء المؤسسة

طريقة التغلب على المشاكل المالية بعد إنشاء المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
بقرض جديد من البنك	29	22.3	28.7	1.8826	.32254	لا
بإعانة العائلة أو الأصدقاء	34	26.2	33.7	1.8674	.33976	لا
مدخرات شخصية	33	25.4	32.7	1.8712	.33560	لا
قرض من طرف المورد	4	3.1	4.0	1.9848	.12239	لا
إعادة جدولة قرض الوكالة	13	10.0	12.9	1.9205	.27110	لا
إعادة جدولة القرض البنكي	2	1.5	2.0	1.9924	.08687	لا
بالاقتراض من شخص آخر	6	4.6	5.9	1.9773	.14932	لا
اللجوء إلى إدخال شركاء جدد في المؤسسة	9	6.9	8.9	1.9772	.14959	لا
المجموع	**130**	**100.0**	**128.7**			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 130

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 101 المعنيين بالإجابة (الذين أجابوا بـ "لا" في السؤال السابق).

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.86 و 1.99 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). والانحراف المعياري مابين 0.086 و 0.339 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

إن الذين أجابوا بلا كانت سبب تخطيهم لمشاكلهم المالية ارجعوها إلى عدة أسباب كل حسب طريقة تغلبه على هذه المشاكل كما هو موضح في الجدول أعلاه أكبر نسبة كانت من خلال اللجوء إلى العائلة والأصدقاء بنسبة 33.7% ولمدخراته الشخصية بنسبة 32.7%، ونسبة 28.7% تم اللجوء إلى قرض جديد من البنك، وهنا اغلب هذه الفئة اعتمدت الطريقة الصحيحة في حل مشاكلها.

الجدول رقم 35-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب سبب امتناع البنوك عن التمويل المباشر للمؤسسة

سبب امتناع البنوك عن التمويل المباشر للمؤسسة	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
رفض البنك التمويل المؤسسات المصغرة	84	38.5	48.8	1.6818	.46666	لا
ارتفاع تكلفة التمويل المؤسسات المصغرة	35	16.1	20.3	1.8674	.33976	لا
عدم مناسبة التمويل المتوفر مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسة المصغرة	40	18.3	23.3	1.8485	.35923	لا
إجراءات الحصول على القرض معقدة ومكلفة للمؤسسات المصغرة	59	27.1	34.3	1.7765	.41737	لا
المجموع	218	100.0	126.7			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 218

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 172 (امتنع البقية عن تحديد أي سبب).

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.68 و 1.86 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). والانحراف المعياري مابين 0.339 و 0.466 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

أغلب البنوك في عدة دول تمتنع عن تمويل المؤسسات المصغرة بحكم المخاطر و المغامرة في مثل هذه المشاريع وهنا الفئة المستجوبة ارجعتها لعدة أسباب من بينها ألعى نسبة 48.8% رفض البنك عن تمويل هذه المؤسسات، ولهذا السبب جاءت فكرة التمويل متناهي الصغر لتمويل المؤسسات المصغرة. وهناك من ارجعها إلى إجراءات الحصول على القرض معقدة ومكلفة للمؤسسات المصغرة بنسبة 34.3% . وبنسب متقاربة بين عدم مناسبة التمويل المتوفر مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسة المصغرة و ارتفاع تكلفة التمويل المؤسسات المصغرة.

الجدول رقم 36-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب الخدمات التمويلية التي ترغب الحصول عليها من الوكالة

الخدمات التمويلية التي ترغب الحصول عليها من الوكالة	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
تبسيط إجراءات الحصول على تمويل	146	46.1	70.2	1.4470	.49812	نعم
تنويع مصادر التمويل (مثل القرض الايجاري)	30	9.5	14.4	1.8864	.31797	لا
تيسير شروط الإقراض من حيث الدفعات وفترة السماح	32	10.1	15.4	1.8788	.32699	لا
ضمان القروض	35	11.0	16.8	1.8674	.33976	لا
تقديم استشارات تمويلية	21	6.6	10.1	1.9205	.27110	لا
توفير التمويل الإسلامي	53	16.7	25.5	1.7985	.40190	لا
المجموع	**317**	**100.0**	**152.4**			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 317

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 208 (امتنع البقية عن تحديد أي خدمة).

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1−1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51−2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.44 و 1.92 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). إلا العبارة الأولى جاءت بـ (نعم). والانحراف المعياري مابين 0.271 و 0.498 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

على الرغم من الخدمات المقدمة من طرف الوكالة إلا أنها مزالت غير كافية وفي الجدول السابق يوضح الخدمات التي يرغب المستفيدين الحصول عليها ومن أهمها تبسيط إجراءات الحصول على تمويل بنسبة 70.2% لأنها تعبر معقدة بالنسبة لهم بحكم أن اغلبهم ذو مستوى تعليمي متوسط. وهناك من يرغب في توفير التمويل الاسلامي بنسبة 25.5% على الرغم من أن الوكالة تقدم قروض بدون فائدة تعتبر اسلامية إلا أنه لا تتوفر انواع قروض الاسلامية الاخرى. وكما هو موضح في الجدول ادناه نسبة 90.9% راغبين في الحصول لمثل هذه القروض.

الجدول رقم 37−5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب الرغبة في الحصول على التمويل الإسلامي بدون فوائد

الخيار	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
نعم	240	90.9	1.0875	.28304	نعم
لا	24	9.1			
المجموع	264	100.0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابي كانت 1.08 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (نعم). والانحراف المعياري 0.283 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

الجدول رقم 38-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب إمكانية الحصول على التمويل لتوسعة المشروع

الخيار	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
نعم	132	50.0	1.5000	.50095	نعم
لا	132	50.0			
المجموع	264	100.0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابي كانت 1.50 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (نعم). والانحراف المعياري 0.500 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

وكانت اجابات المستفيدين على إمكانية الحصول على التمويل لتوسعة المشروع بنسب متساوية بين من اجابوا بنعم وأجابوا بلا. لكنهم تواجههم عقبات وعراقيل للحصول على تمويل لتوسعة مشروعاتهم وكانت اسبابهم كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 39-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب عقبات الحصول على تمويل لتوسعة المشروع

عقبات الحصول على تمويل لتوسعة المشروع	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
مدى سهولة الحصول عليه	36	22.6	27.3	1.8674	.33976	لا
فترة الانتظار للحصول على الموافقة عليه	65	40.9	49.2	1.7538	.43162	لا
انعكاسه على تطور ونمو المشروع	25	15.7	18.9	1.9091	.28803	لا
التوقف المحتمل لنشاط المؤسسة	33	20.8	25.0	1.8788	.32699	لا
المجموع	159	100.0	120.5			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 159

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 132 (الذين أجابوا بـ "نعم" في السؤال السابق).

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.86 و 1.90 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). والانحراف المعياري مابين 0.288 و 0.431 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

هناك من ارجع طول فترة الانتظار للحصول على الموافقة عليه بنسبة 49.2 %مما يؤثر سلبا على نشاط المشروع . ثم مدى سهولة الحصول على تمويل لتوسعة المشروع 27.3%. ثم امكانية التوقف المحتمل لنشاط المؤسسة بنسبة 25%، وكذلك انعكاسه على تطور ونمو

المشروع بنسبة 18.9%. ويبقى مشكل التمويل هو العقبة الاساسية في استمرارية المؤسسات المصغرة سواء من التمويل الأولي إلى توسعة المشروع الذي يمكن أن يتطور وينمو هذا المشروع ليصبح من المؤسسات الكبيرة ولما لا.

المحور الخامس: ابراز دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في استمرار واستدامة المؤسسات المصغرة

الجدول رقم 40-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مدى وجود صعوبات في الحصول على التراخيص الإدارية الخاصة بمزاولة نشاطكم

الخيار	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
وجود صعوبات بدرجة كبير	152	57.6	1.8106	.96425	وجود صعوبات إلى حد ما
وجود صعوبات إلى حد ما	10	3.8			
لا توجد صعوبات	102	38.6			
المجموع	264	100.0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.66]فإن الاتجاه نحو(وجود صعوبات بدرجة كبيرة)، واذا كان المجال [1.67-2.33] فإن الاتجاه نحو (وجود صعوبات إلى حد ما)، واذا كان المجال [2.34-3] فإن الاتجاه نحو (لا توجد صعوبات).من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسط الحسابي كان 1.81 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (وجود صعوبات إلى حد ما). والانحراف المعياري 0.964 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

يرجع 57.6% من المستفيدين المستجوبين انه يوجد صعوبات بدرجة كبيرة للحصول على التراخيص الادارية بمزاولة نشاطهم التي تمثل السبب الرئيسي في تراجع العديد من الراغبين في الحصول على مثل هذه القروض لما فيه من تعقيدات. وكان من أهم الأسباب وجود صعوبات في التراخيص الإدارية كما هو مبين في الجدول الموالي:

كثرة الوثائق المطلوبة في الملف والتي اغلبها غير لازمة وهناك من الوثائق ما تتطلب التجديد يعني مع طول فترة الانتظار وجب تجديدها وكانوا بنسبة 58.6%. وطول المدة الزمنية المستغرقة للحصول على الترخيص المطلوب وممكن أن تصل حتى سنة بنسبة 39.5%. وبوجود الوساطة التي اصبحت ضرورية في كل المعاملات بنسبة 34%. تعدد الأطراف الإدارية التي يجب الرجوع إليها لاستخراج الترخيص التي من المفروض تكون من مهام الوكالة يعني بين ادارة وادارة د بنسبة 29.6%.

الجدول رقم 41-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب سبب وجود صعوبات في التراخيص الإدارية

سبب وجود صعوبات في التراخيص الإدارية	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
كثرة الوثائق المطلوبة في الملف	95	30.4	58.6	1.6402	.48087	لا
طول المدة الزمنية المستغرقة للحصول على الترخيص المطلوب	64	20.5	39.5	1.7576	.42936	لا
تعدد الأطراف الإدارية التي يجب الرجوع إليها لاستخراج الترخيص	48	15.4	29.6	1.8182	.38643	لا
ارتفاع التكاليف والرسوم المرتبطة باستخراج الترخيص	35	11.2	21.6	1.8674	.33976	لا
إلا بوجود الوساطة	55	17.6	34.0	1.7917	.40689	لا
أخرى	15	4.8	9.3	1.9545	.20869	لا
المجموع	**312**	**100.0**	**192.6**			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 312

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 162 (الذين أجابوا بوجود صعوبات في السؤال السابق).

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.64 و 1.95 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). والانحراف المعياري مابين 0.208 و 0.480 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

الجدول رقم 42-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب تحقيق الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة

الخيار	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
نعم	246	93.2	1.0646	.24636	نعم
لا	18	6.8			
المجموع	264	100.0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسط الحسابي كان 1.06 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (نعم). والانحراف المعياري 0.246 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

يوضح الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب تحقيق الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة حيث اجاب 246 من بين 264 مستجوب بنعم اذا على الرغم من الصعوبات التي واجهها المستفيدين إلا أنهم حققوا أهدافهم من هذا التمويل وهذا ما يدل على دور الوكالة في اقامة المؤسسات المصغرة و أهمية القروض المصغرة المقدمة على الرغم من صغرها.

الجدول رقم 43-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب مراعاة الوكالة احتياجات السوق وقدرة المنافسة لمشروعك

الخيار	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
نعم	240	90.9	1.0909	.28803	نعم
لا	24	9.1			
المجموع	264	100.0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسط الحسابي كان 1.09 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (نعم). والانحراف المعياري 0.288 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

كانت اجابات المستفيدين 240 من بين 264 اجابوا أن الوكالة راعت احتياجات السوق وقدرة المنافسة للمشروع الممول من طرفها وهذا يعتبر جانب اجابي للمؤسسات المصغرة من اجل قدرتها على المنافسة و استمرارية نشاطها .

الجدول رقم 44-5: يوضح توزيع واتجاه أفراد العينة حسب أهم المشاكل المواجهة حاليا

أهم المشاكل المواجهة حاليا	التكرار	النسبة المئوية*	النسبة المئوية**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابة
صعوبة التسويق	96	18.8	36.4	1.6364	.48196	لا
نقص السيولة والتمويل	54	10.6	20.5	1.7955	.40414	لا
تأهيل العمال	44	8.6	16.7	1.8333	.37339	لا
الضرائب	77	15.1	29.2	1.7083	.45539	لا
ارتفاع قيمة إيجار محل النشاط (أرض، بناية)	64	12.5	24.2	1.7576	.42936	لا

منافسة المنتجات المستوردة	49	9.6	18.6	1.8144	.38953	لا
عدم القدرة على متابعة التطورات التكنولوجية	25	4.9	9.5	1.9053	.29335	لا
التأخر في سداد دفعات القروض	49	9.6	18.6	1.81	.390	لا
لا توجد مشاكل	22	4.3	8.3	1.92	.277	لا
أخرى	31	6.1	11.7	1.98	.137	لا
المجموع	511	100.0	193.6			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

النسبة المئوية*: النسبة محسوبة على أساس مجموع الإجابات والمقدرة بـ 511

النسبة المئوية**: النسبة محسوبة على أساس مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 264.

اذا كان المتوسط الحسابي ينتمي للمجال [1-1.5] فإن الاتجاه نحو(نعم) واذا كان المجال [1.51-2] فإن الاتجاه نحو (لا). ومنه من خلال الجدول أعلاه فإن المتوسطات الحسابية تتراوح بين 1.63 و 1.98 اذا إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة (لا). والانحراف المعياري مابين 0.137 و 0.481 مما يدل على أن لا يوجد تباين بين اجابات فقرات هذا السؤال لجميع افراد العينة .

على الرغم من نجاح هذا النوع من القروض حسب الفئة المستجوبة إلا أنهم يواجهون مشاكل تعيق نشاطهم من أهم العراقيل كما هو موضح في الجدول اعلاه:

صعوبة التسويق والتي تمثل من اهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات المصغرة بنسبة 36.4%. ثم تليها الضرائب التي تثقل كاهل هذه المؤسسات بنسبة 29.2%. ارتفاع قيمة إيجار محل النشاط (أرض، بناية) التي تمثل العنصر الأساسي في اغلب المشاريع بنسبة 24.2%. منافسة المنتجات المستوردة و التأخر في سداد دفعات القروض بنسب متساوية 18.6%. ثم عدم القدرة على متابعة التطورات التكنولوجية بنسبة 9.5%. وهناك من اجاب انه لا توجد مشاكل بسنبة 8.3%.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

سيتم استخدام أدوات احصائية من خلال اختبار (Khi–deux) لبعض محاور الاستبيان حيث تم تحديد عبارة كمتغير تابع وتحديد بعض العبارات كمتغيرات مستقلة، ولقد تم اختبار المتغير التابع مع كل متغير مستقل على حدى، وكانت هذه العبارات التي سيتم اختبارها كمايلي:

المتغير التابع: هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة.

المتغيرات المستقلة:

1. المستوى التعليمي
2. الخبرة العملية في الحرفة
3. قيمة المشروع
4. بتوجيه من طرف مصالح الوكالة
5. التسهيلات والمزايا التي تمنحها الوكالة
6. الاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة
7. المزايا الجبائية
8. المساهمة في اقتراح حلول للمشاكل التي تخص نشاطك
9. عدم كفاية سقف الاستثمار المسموح به لدى الوكالة لانجاز المشروع كما يجب
10. التوقف المحتمل لنشاط المؤسسة
11. أنعكاسه على تطور ونمو المشروع
12. الاستفادة من الدورات التكوينية في مجال التسيير
13. المرافقة والمتابعة أثناء وبعد انجاز المشروع

الجدول رقم 45-5: يوضح نتائج إختبار (Khi-deux) لمجتمع الدراسة

الرقم	المتغير التابع والمتغير المستقل	درجة الحرية	Sig	النتيجة
1	هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة * المستوى التعليمي	4	0.003	دالة احصائيا
2	هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة * الخبرة العملية في الحرفة	2	0.003	دالة احصائيا
3	هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة *قيمة المشروع	2	0.04	دالة احصائيا
4	هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة * بتوجيه من طرف مصالح الوكالة	1	0.158	غير دالة احصائيا
5	هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة * التسهيلات والمزايا التي تمنحها الوكالة	1	0.877	غير دالة احصائيا
6	هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة * الاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة	1	0.503	غير دالة احصائيا
7	هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة * المزايا الجبائية	1	0.512	غير دالة احصائيا
8	هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة	1	0.283	غير دالة

	بعد الاستفادة من تمويل الوكالة * المساهمة في اقتراح حلول للمشاكل التي تخص نشاطك			احصائيا
9	هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة * عدم كفاية سقف الاستثمار المسموح به لدى الوكالة لانجاز المشروع كما يجب	1	0.782	غير دالة احصائيا
10	هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة * التوقف المحتمل لنشاط المؤسسة	1	0.481	غير دالة احصائيا
11	هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة * أنعكاسه على تطور ونمو المشروع	1	0.177	غير دالة احصائيا
12	هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة * الاستفادة من الدورات التكوينية في مجال التسيير	1	0.095	غير دالة احصائيا
13	هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة *المرافقة والمتابعة أثناء وبعد انجاز المشروع	1	0.144	غير دالة احصائيا

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن في العبارة الأولى sig=0.003 وهي أقل من 0.05 أي أن هناك علاقة دالة احصائيا بين هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة تعزى للمستوى التعليمي.

جدول رقم 46-5 : الجدول المركب للمستوى التعليمي

		المستوى التعليمي				
		جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	بدون مستوى
هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة	نعم	23	77	107	25	14
	لا	0	4	5	3	5
المجموع	263	23	81	112	28	19

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS

1. نلاحظ من الجدول المركب للمستوى التعليمي أنه كلما زاد المستوى التعلمي كلما زاد الطموحات و الأهداف المحققة المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة. وهذا ما يدل على أنه الفرد المستفيد من القرض المصغر من الأفضل يكون ذو مستوى تعليمي و ذلك لتفادي فشل وتعثر المشاريع الممولة وتحقيق الاهداف المطلوبة.

2. نلاحظ من الجدول أعلاه أن في العبارة الثانية sig=0.003 وهي أقل من 0.05 أي أن هناك علاقة دالة احصائيا بين هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة تعزى للخبرة العملية في الحرفة. وهذا ما يدل على أهمية الخبرة في تحقيق الاهداف والطموحات لتمويل المؤسسات المصغرة.
3. نلاحظ من الجدول أعلاه أن في العبارة الثالثة sig=0.04 وهي أقل من 0.05 أي أن هناك علاقة دالة احصائيا بين هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة تعزى لقيمة المشروع. إن القروض المقدمة من طرف الوكالة وقيمتها لها أهمية في

تحقيق الأهداف والطموحات ولكن ذلك لا يكون إلا من خلال دراسة موسعة للمشروع وإعطائه التمويل المطلوب لاستمرار المشروع.

4. نلاحظ من الجدول أعلاه أن في العبارة الرابعة sig=0.158 وهي أكبر من 0.05 أي أن لا توجد علاقة دالة احصائيا بين هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة تعزى بتوجيه من طرف مصالح الوكالة. وهذا ما يدل على الدور الضعيف للوكالة لتشجيع مثل هذه القروض وتحقيق الهدف المنشود منها .
5. نلاحظ من الجدول أعلاه أن في العبارة الخامسة sig=0.877 وهي أكبر من 0.05 أي أن لا توجد علاقة دالة احصائيا بين هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة تعزى للتسهيلات والمزايا التي تمنحها الوكالة. على الرغم من المزايا المقدمة من طرف الوكالة إلا أن عينة الدراسة بعد الاختبار اثبتت أنه لا علاقة لها بتحقيق الاهداف المطلوبة من التمويل المقدم من الوكالة.
6. نلاحظ من الجدول أعلاه أن في العبارة السادسة sig=0.503 وهي أكبر من 0.05 أي أن لا توجد علاقة دالة احصائيا بين هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة تعزى للاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة. على الرغم من الدعم المالي المقدم من طرف الوكالة إلا أنه لا يفي بالغرض للمؤسسات الممولة في اطار القرض المصغر.
7. نلاحظ من الجدول أعلاه أن في العبارة السابعة sig=0.512 وهي أكبر من 0.05 أي أن لا توجد علاقة دالة احصائيا بين هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة تعزى للمزايا الجبائية. حيث تقدم الوكالة مزايا جبائية للمؤسسات الممولة من طرفها إلا أن عينة الدراسة بعد اختبار الفرضية وجد أنه لا توجد علاقة دالة احصائيا يعني أن اغلبهم لم يختاروا هذه الميزة وهذا ما يدل على عدم فعالية دور الوكالة من خلال هذه المزايا الجبائية.

8. نلاحظ من الجدول أعلاه أن في العبارة الثامنة sig=0.283 وهي أكبر من 0.05 أي أن لا توجد علاقة دالة احصائيا بين هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة تعزى للمساهمة في اقتراح حلول للمشاكل التي تخص نشاطك. اغلب الفئة المستجوبة كانت أن الوكالة لا تساهم في اقتراح حلول للمشاكل التي يواجهها المستفيدين من القروض المصغرة من طرف الوكالة.
9. نلاحظ من الجدول أعلاه أن في العبارة التاسعة sig=0.782 وهي أكبر من 0.05 أي أن لا توجد علاقة دالة احصائيا بين هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة تعزى لعدم كفاية سقف الاستثمار المسموح به لدى الوكالة لانجاز المشروع كما يجب. أي أن قيمة القروض المقدمة تعتبر صغيرة جدا مقارنة بالمشاريع الممولة وهذا ما يدل على عدم فعالية هذه القروض في تمويل هذه المؤسسات.
10. نلاحظ من الجدول أعلاه أن في العبارة العاشرة sig=0.481 وهي أكبر من 0.05 أي أن لا توجد علاقة دالة احصائيا بين هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة تعزى للتوقف المحتمل لنشاط المؤسسة. أن التوقف المحتمل لنشاط المؤسسة مهم جدا في مثل هذه القروض لأنها ستكون هناك خسارة القرض و المشروع وهذا يقف دون تحقيق للأهداف المرجوة من الاستفادة لمثل هذه القروض.
11. نلاحظ من الجدول أعلاه أن في العبارة الحادية عشر sig=0.177 وهي أكبر من 0.05 أي أن لا توجد علاقة دالة احصائيا بين هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة تعزى لانعكاسه على تطور ونمو المشروع.
12. نلاحظ من الجدول أعلاه أن في العبارة الثانية عشر sig=0.095 وهي أكبر من 0.05 أي أن لا توجد علاقة دالة احصائيا بين هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة تعزى للاستفادة من الدورات التكوينية في مجال التسيير. أن الجانب المالي وحده لا يكفي لتمويل المؤسسات المصغرة بل الخدمات غير التمويلية مهمة

في نجاح هذه المؤسسات من خلال الدورات التكوينية لكن اغلب العينة لم تعطي أهمية لها بحكم عدم فعالية دور الوكالة في هذا المجال.

13. نلاحظ من الجدول أعلاه أن في العبارة الثالثة عشر sig=0.144 وهي أكبر من 0.05 أي أن لا توجد علاقة دالة احصائيا بين هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الوكالة تعزى للمرافقة والمتابعة أثناء وبعد انجاز المشروع. ولنجاح استمرارية هذه المؤسسات لابد من الوكالة المقدمة للقرض المصغر أن تقوم بدور المرافقة والمتابعة لهذه المؤسسات لكن هنا نلاحظ عدم وجود المتابعة والمرافقة وهذا ما يؤكد الدور غير الفعال للوكالة في متابعة قروضها واستمراريتها.

خلاصة:

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نظريا بدعم خلق المؤسسات المصغرة وذلك من خلال منح امتيازات جبائية، وتقديم خدمات غير مالية ، وعلى الرغم من تحقيق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لنتائج من خلال عدد المؤسسات المنشأة ومناصب الشغل المحققة عبر جميع الولايات بما يمكن اعتبارها سياسة تمويل محلية، إلا أنه لم يكن هناك دراسة لمدى قدرة هذه المؤسسات على البقاء لمدة أطول، وهذا يتوقف على جدية مرافقة هذه المؤسسات من طرف الوكالة، وكذا وجود فجوة تمويلية مهمة بين ما هو مطلوب ومؤهل للتمويل وبين ما هو ممول فعلا، لأن القروض المقدمة من طرف الوكالة تعتبر صغيرة جدا لما هو موجود فعلا من المشروعات المطلوب تمويلها، وهو ما يعكس وجود مشكلات عديدة ومتنوعة تعاني منها المؤسسات المصغرة تحول دون تمويلها.

إن التمويل الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM لإقامة المؤسسات المصغرة تعتبر كإسقاط ملموس للتمويل متناهي الصغر في الجزائر، لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وبث الروح المقاولاتية بين الشباب بالارتقاء بالحرفية من خلال تطوير وتنمية المؤسسات المصغرة والمساهمة في حل مشاكل التمويل، خاصة أن الوكالة تقدم قروض بدون فائدة وهذا ما يستقطب المؤسسات المصغرة مازالت لم تحقق الهدف المرجو منها وكذا أهمية المؤسسات المصغرة التي تمولها من خلال استدامتها و فعاليتها.

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة التمويل متناهي الصغر و انعكاسه على تنمية الاقتصادية في الجزائر، و تبلورت الإشكالية المحورية في ما إذا كان التمويل متناهي الصغر لما له من أهمية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، لقد وضحت المتغيرات والمستجدات التي شهدها العالم الاقتصادي في بخصوص التمويل متناهي الصغر فأصبح من الضروري إعادة هيكلة مفهوم التمويل وفق تلك المتغيرات، وإعادة توجيه العمل المصرفي لخدمة الفقراء والبطالين وإعادة التفكير في دمجه ضمن السياسات الائتمانية وفقا المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية .

و جاءت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كأحد الاستراتيجيات الوطنية لتمويل المؤسسات المصغرة المنفية من نظام التمويل المصرفي مستهدفة الفئات المهمشة في المجتمع والنشطة اقتصادية بغض النظر على السن أو الجنس أو حتى ان كان ذا سوابق عدلية، و قد أقيمت هذه الوكالة متخصصة في تقديم القروض المصغرة خلافا للوكالات الأخرى والمؤسسات الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و كما أوضحت بشكل لا لبس فيه أن مسار التمويل متناهي الصغر صار أمرا واقعا لا تراجع عنه و ضرورة حتمية، من اجل تنويع الاقتصاد وزيادة الانتاج والانتاجية وتوفير مناصب شغل.

من خلال هذه الدراسة التي عالجت القروض المصغرة في تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومقارنة بالدراسة النظرية في البحث وكذلك التجارب الرائدة في هذا المجال كتجربة بنغلاديش كأول تجربة ناجحة وكذلك تجربة مصر كدولة عربية ، يمكن الاجابة على الاشكالية الرئيسية للبحث ، فمن خلال الاطار النظري اثبت ان التمويل المتناهي الصغر مهم جدا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة لكن بسياسة بنك بكل خدماته افضل من أن يكون بعيد عن القطاع المصرفي، حتى تستمر المؤسسات المصغرة في نشطاها واستدامتها. وكذلك أهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير مناصب الشغل و زيادة الدخل الوطني و تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات من خلال خلق المشاريع المصغرة وتطويرها. لكن السياسة التي اعتمدتها الجزائر في تقديم القروض المصغرة

لتمويل المؤسسات المصغرة من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كهيئة لتقديم القروض دون الخدمات الاخرى (الادخار و التحويلات والتأمين.....) همها الوحيد تحصيل القروض في آجالها بغض النظر على مساعدة المؤسسات في تخطي المشاكل التي تواجهها. و كذلك صغر حجم القروض المقدمة في ظل ارتفاع الاسعار وارتفاع تكاليف انشاء المؤسسات المصغرة دون تحقيق المرافقة الفعلية للمشروع.

1. اختبار فرضيات الدراسة:

بالنسبة لاختبار الفرضيات فهي كما يلي :

●ان الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية لكنها تواجه مشاكل تمويلية تقف عائقا أمام نجاحها واستمرارها ، وجاءت مؤسسات التمويل متناهي الصغر لادماج الفقراء والبطالين في الحياة الاقتصادية من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة خاصة انطلاقا من خلق مشروع حتى يتطور إلى مؤسسة ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى .

●ينعكس التمويل متناهي الصغر في الاجل القصير من خلال مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة وفي الاجل الطويل زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة، وتقليل التفاوت في الدخول والثروات، وتعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي، وهذا ما يعكس أهداف التنمية الاقتصادية ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

●هناك ثلاث وسائل رئيسية للتمويل الإسلامي يمكن استخدامها في تصميم برنامج ناجح للتمويل متناهي الصغر: المضاربة، المشاركة، المرابحة، بالإضافة إلى أساليب تمويل قائمة على الإحسان والتبرع تتمثل في القروض الحسنة والصدقات التطوعية والزكاة والوقف، حيث التمويل المتناهي الصغر التقليدي والاسلامي كلاهمي يهدف إلى تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة وتقاسم المخاطر وذلك من أجل مساعدة الفقراء، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

●أن دمج التمويل متناهي الصغر في الأنظمة المالية الرسمية وخلق الشراكة بين البنوك التجارية يفعل هذا التمويل في الوصول إلى الأهداف المرجوة في الدول النامية، لأن التمويل متناهي الصغر عبارة عن مجموعة من الخدمات وليس تقديم القروض المصغرة فقط، اذا فهو ضروري جدا ضمن النظام المصرفي لأي دول لأنه يؤثر فيه من خلال المدخرات المصغرة،

وهذا ما حققته تجربة بنك القرية بنغلاديش للدكتور محمد يونس على الرغم من العراقيل التي واجهتها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

●إن هدف إستراتيجية التمويل متناهي الصغر في الجزائر تقديم خدمات مالية مستدامة وموجهة للشرائح الأدنى بالسوق، من خلال اقامة آليات دعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار في إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة. حيث اعتمدت الجزائر عدة آليات متبعة من طرف الحكومة عن طرق التدخل المباشر أو غير المباشر بتقديم المساعدات والتسهيلات للنهوض وترقية المؤسسات الصغيرة والمصغرة، وهذا عن طريق عدة أساليب وهيئات مثل الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة

●إن القروض المصغرة الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM للمؤسسات المصغرة تعتبر كإسقاط ملموس للتمويل متناهي الصغر في الجزائر، لان القروض المصغرة جزء من التمويل متناهي الصغر والذي يعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمصغرة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وبث الروح المقاولاتية بين الشباب بالارتقاء بالحرفية من خلال تطوير قدراتهم وكفاءاتهم هذا نظريا، لكن بعد اختبار هذه الفرضية من خلال الاستبيان اثبت عدم فعالية دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وهذا ما ينفي صحة الفرضية السادسة.

2. نتائج الدراسة:

- على الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة إلا أنه تواجه مشاكل تمويلية وفي ظل غياب مؤسسات تمويلية متخصصة في هذا المجال، وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمصغرة المنافسة في ظل التغيرات التي فرضتها التحولات الجديدة وفي ظل العولمة وانفتاح الاسواق.
- ينعكس التمويل متناهي الصغر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مدى إمكانيته للوصول إلى عدد كبير من الفقراء وأفقر الفقراء، لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتمكين المرأة في المشاركة في التنمية.

- يهدف التمويل متناهي الصغر الاسلامي والتقليدي إلى تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمصغرة لكنهما يختلفان في الطريقة والوسيلة التي تقدم بها التمويل. لكن الدول الاسلامية خاصة الفقراء يحبذون قروض حلال دون ربا وهذا ما يدل على أهمية التمويل الاسلامي على الرغم من عدم تطبيقه في الانظمة المصرفية.
- تعتبر تجربة بنغلاديش كأول التجارب الرائدة وتجربة مصر كدولة عربية ومن الدول النامية، وذلك من اجل ابراز أهمية دور التمويل متناهي الصغر في الجزائر وما مدى نجاحه في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تعمتد الجزائر عدة آليات لدعم وتحفيز الاستثمار في المؤسسات المصغرة من بينها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التي تمثل اعلى نسبة في تقديم القروض المصغرة مقارنة بالوكالات الأخرى. لكن نجدها مزال دور هذه الوكالة غير فعال في تمويل المؤسسات المصغرة ومتابعتها ومرافقتها ، مما ينجم عنه فشل المؤسسات المصغرة دون الوصول للهدف المنشود، وخاصة القضاء على البطالة لمحاربة الفقر.

3.التوصيات: من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم بعض التوصيات نختصرها فيما يلي:

- يجب وضع استراتيجية وطنية واضحة المعالم للتمويل متناهي الصغر بعيدة المدى، من خلال القروض المصغرة تلائم مناخ البيئة التي تقوم فيها المؤسسات المصغرة المطلوب تمويلها
- يجب دراسة جدوى دقيقة للمؤسسات المصغرة المراد تمويلها وتحديد القيمة الحقيقية للمشروع.
- لابد من الاتعاظ من التجارب الناجحة في بعض الدول وأقربها مصر لتفادي المشاكل الممكن مواجهتها لمثل هذه القروض.
- تسهيل الأمور الادارية وتسهيل اجراءات منح القروض المصغرة لما لها من تعقيدات في الجزائر وكثرة وثائقها وطول مدة دراسة الملف.

- العمل على التركيز على الخدمات غير المالية لما لها من أهمية في تكوين و تطوير المشروعات.
- حتى تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بدور فعال لابد من من المتابعة والمرافقة الحقيقة للمؤسسات المصغرة الممولة و كذا مراعات حجم المشاريع الممولة و قيمة القرض المقدم لما له من اهمية لنجاح هذه المؤسسات وتحقيق الاهداف المرجو منها.

4. افاق الدراسة

تناولت هذه الدراسة إشكالية التمويل متناهي الصغر وانعكاسه على التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر ، إلاّ انه لم يستوفي كل الجوانب، و في ظل ضعف هذه الوكالة على استيعاب كل الفئات وصغر حجم القروض المقدمة ، وهذا ما يطرح إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة تطرح نفسها في الحاضر و المستقبل، و عليه و كآفاق بحثية مستقبلية ، نقترح دراسة ترتكز حول:

- أهمية اقامة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في اطار النظام المصرفي في الجزائر.
- دور المقاولاتية في خلق المؤسسات المصغرة ضمن مناخ مصرفي ملائم .
- تكامل آليات دعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار في إنشاء مؤسسات صغيرة والمتوسطة في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب:

1. ابراهيم نهى خليل، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية الاقتصادية و السياحية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
2. أحمد عارف العساف و آخرون، الأصول العلمية و العملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
3. إسماعيل محمد الزيود، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية، دار جليس الزمان، ط 1، عمان، 2010.
4. إسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية، دار أسامة، ط 1 ، الأردن، 2012.
5. حاتم مأمون محمد المقدم، دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مصر، دكتوراه في الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2007.
6. حازم الببلاوي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، 2005.
7. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، ايتراك، مصر، 2008.
8. صلاح حسن، دعم و تنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة و الفقر، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2011.
9. عبد العزيز جميل مخيمر وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات 353، الطبعة الثالثة، مصر، 2010.
10. عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرةو المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2005.
11. عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2014.

12. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية،الاسكندرية، 2009.

13. عبد المطلب عبد الحميد، بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر، ط1 ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013.

14. عصام عمر مندوز، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.

15. فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 2005.

16. ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد، ط 1 ، الأردن.

17. مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الثانية،2007.

18. محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2011.

19. محمد نجيب بوليف، تمويل المشاريع الصغرى: من السلفات الصغرى إلى صيغ التمويل البديلة، حزب العدالة والتنمية، الطبعة الأولى، 1999، الرباط.

20. محمد هيكل، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.

21. محمد يونس، عالم بلا فقر : المشروعات الإجتماعية و مستقبل الرأسمالية، ترجمة ريم عبد الحليم وإنجي حسين، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2009، القاهرة.

22. محمود حسين الوادي وحسين محمد حسان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

23. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات موضوعات، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

24. مصطفى يوسف كافي ، بيئة و تكنولوجية ادارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، الاردن، 2014.

25. مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.
26. نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الطبعة الأولى، الجزائرية لكتاب، الجزائر، 2006.

ثانيا: الرسائل و الأطروحات الجامعية:

27. أمين قسول، متطلبات تفعيل التمويل المصغر في البنوك الإسلامية- دراسة تجارب دول عربية- أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2016/2015.
28. بوسهمين أحمد، الإستثمار في المؤسسات المصغرة و دورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي االجزائري، دكتوراه 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.
29. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية من منظور اسلامي مساهمة صندوقي الزكاة والوقف، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013/2012، تخصص نقود وتمويل.
30. سماح ديب الصفدي، منهجية الاقراض بضمان المجموعة دراسة حالة برامج الاقراض بضمان المجموعة و الإدخار في قطاع غزة، بحث مقدم كمتطلب جزئي للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2004.
31. محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.
32. محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي و آفاق تطويره في فلسطين، ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين، 2010.
33. محمد مصطفى غانم، واقع التمويل اللأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين – دراسة تطبيقية على قطاع غزة-، ماجستير، الجامعة الاسلامية فلسطين، 2010.
34. موساوي محمد اليامين ، دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، 2011/2010.
35. ميساء حبيب سلمان، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2009.

36. نمرة كريم وآخرون، التمويل الأصغر الإسلامي متخصصة ناشئة، CGAP، مذكرة مناقشة مركزة رقم 49، أوت 2008.

ثالثا: الملتقيات و المجلات العملية والدوريات:

37. اسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الواقع و التحديات، غرداية، 2004.

38. أوراق ورشة عمل، التمويل الأصغر: وسيلة لمكافحة الفقر، من تنظيم وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل بالتعاون مع بنك السودان المركزي، جمهورية السودان، 2008/12/30.

39. آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06 .

40. ايناكوتا، التمويل متناهي الصغر: توجيه العمل المصرفي لخدمة الفقراء، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، جوان 2007.

41. بوسهمين أحمد ، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 26 – العدد الأول ، 2010 .

42. جوديث براند سما و رفيقة شولي، إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، منشورات مكتبة شؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي،1998.

43. راحول دومالي وأميلا سادكانين، مذكرة فنية دراسة لحساب المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي.

44. سليمان ناصر ومحسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، ملتقى حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، ملتقى دولي بغرداية 23-24 فيفري 2011.

45. عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر: الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، مج 29، العدد الأول، يونيو 2009.

46. عزمي مصطفى و أحمد نصار، دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر، الجزائر، 17 – 18 ديسمبر 2002.
47. ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، جامعة تورينو، ايطاليا، كلية الإدارة، 2006.
48. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، التمويل الأصغر في الجزائر: الفرص والتحديات، 2006.
49. محمد خالد، بناء نوذج أعمال ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي، ورقة عمل في مؤتمر القمة العالمية للإئتمان الصغرى، 14–17 نوفمبر 2011، اسبانيا.
50. هالة السعيد، تمويل المشروعات الصغيرة، المؤتمر الثالث للإصلاح العربي والتحديات والمشاغل التي تواجهها منظمات المجتمع المدني، مكتبة الاسكندرية، 1–3 مارس، 2006.
51. هبة نصار، الإطار المؤسسي لتنمية قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر، المؤتمر الثالث للإصلاح العربي، التحديات والمشاغل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، مكتبة الاسكندرية، 1–3 مارس 2006.

رابعا: المواقع الالكترونية:

52. WWW.ANSEJ.ORG.DZ
53. صندوق ضمان قرض الإستثمار على الموقع www.cgci.dz
54. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الموقع www.fgar.dz
55. مؤسسة بريد الجزائر على الموقع: https://www.poste.dz
56. الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة : www.cnac.dz
57. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: www.andi.dz
58. النشرية الاحصائية العدد30 ، وزارة الصناعة والمناجم: http://www.mdipi.gov.dz
59. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة: https://www.mpttn.gov.dz
60. وزارة الصناعة والمناجم: http://www.mdipi.gov.dz
61. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع : www.angem.dz

خامسا: القوانين والمراسيم:

62. المرسوم التنفيذي رقم 04-134 المؤرخ في 09 افريل 2004، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، صادر بتاريخ 28 افريل 2004.

63. حوار مع عبد الفتاح جبنون، مدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على قناة الجزائرية الثالثة التلفزيون الجزائري أخبار الظهيرة 2018/02/11

64. المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، صادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002.

65. الجريدة الرسمية، الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47، 2001.

66. مرسوم تنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، **المتعلق بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004.

المراجع باللغة الأجنبية :

67. [on-line] ، [07.01.20113]، Available frome internet : URL :< http:// www.sciencedirect.com >.

68. [on-line] ، [22.01.2013]، Available frome internet :

69. journal officiel de l' Union européenne concernant la définition des micro; petites et moyennes entreprises. Notifieée sous le numéro c (2003) 1422 ; texte préssentant de l" intérét pour l" EEE; ce/361/2003.

70. Hugon P. (2003). Les Micro-Unités et les PME: Entre Tissus d'Entrepreneurs Emergents et Activités de Survie. Techniques Financières et Développement N°=72.

71. Marniesse S. (2000). Approches Théoriques de la Dynamique des Microentrprises dans les Pays en Développement.

72. [on-line] ، [01.01.2013]، Available frome internet :

73. Sadoudi Mouloud **: L'investissement privé en Algérie ;des frustrations passées aux entraves présentes** ، séminaire national sur l'investissement et l'emploi en

Algérie ، Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion ، université Djillali liabès de sidi bel-Abbes ، les 10 et 11 mai 2005 .

74. Schreiner M. (2003). et Woller Gary، Microenterprise Development Programs in the United States and in the Developing World. World Development، vol=° 31، N=°09..
75. Sébastien boyé et autres، le guide de la micro finance، éditions d' organisation، paris، 2006.
76. Souleymane soulama، micro finance، pauvreté et développement agence universitaire de la francophonie، éd des archives contemporaines، 2005، France.، URL :< http:// www.dial.prd.Fr/dial_publications/pdf/DOC_travail/2000-06.pdf >.

URL :< http:// www.esf.asso-Fr/portail/IMG/pdf/TFD72_article_HUGON.pdf >.-

الملاحق

الملحق رقم 01

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.831	124

هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الواكالة * المستوى التعليمي

Tests du Khi-deux

Signification asymptotique (bilatérale)	ddl	Valeur	
.003	4	15.863[a]	Khi-deux de Pearson
.015	4	12.304	Rapport de vraisemblance
.001	1	10.501	Association linéaire par linéaire
		263	Nombre d'observations valides

a. 3 cellules (30.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 1.23.

Tests du Khi-deux

Signification exacte (unilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification asymptotique (bilatérale)	ddl	Valeur	
		.032	1	4.610[a]	Khi-deux de Pearson
		.067	1	3.367	Correction pour la continuité[b]
		.005	1	7.979	Rapport de vraisemblance
.019	.028				Test exact de Fisher
		.032	1	4.593	Association linéaire par linéaire
				262	Nombre d'observations valides

a. 1 cellules (25.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 3.44.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الواكالة * الخبرة العلمية في الحرفة

Tests du Khi-deux

Signification asymptotique (bilatérale)	ddl	Valeur	
.003	2	11.552[a]	Khi-deux de Pearson
.007	2	9.978	Rapport de vraisemblance
.011	1	6.409	Association linéaire par linéaire
		263	Nombre d'observations valides

a. 1 cellules (16.7%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 4.20.

هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الواكالة * 3-بتوجيه من طرف مصالح الوكالة

Tests du Khi-deux

Signification exacte (unilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification asymptotique (bilatérale)	ddl	Valeur	
		.158	1	1.994[a]	Khi-deux de Pearson
		.321	1	.984	Correction pour la continuité[b]
		.056	1	3.666	Rapport de vraisemblance
.161	.390				Test exact de Fisher
		.159	1	1.986	Association linéaire par linéaire
				263	Nombre d'observations valides

a. 1 cellules (25.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 1.68.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الواكالة * 4-التسهيلات والمزايا التي تمنحها الوكالة

Tests du Khi-deux

Signification exacte (unilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification asymptotique (bilatérale)	ddl	Valeur	
		.877	1	.024[a]	Khi-deux de Pearson
		1.000	1	0.000	Correction pour la continuité[b]
		.879	1	.023	Rapport de vraisemblance
.561	.699				Test exact de Fisher
		.877	1	.024	Association linéaire par linéaire
				263	Nombre d'observations valides

a. 1 cellules (25.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 1.81.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الواكالة * 7- الاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة

Tests du Khi-deux

Signification exacte (unilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification asymptotique (bilatérale)	ddl	Valeur	
		.503	1	.449[a]	Khi-deux de Pearson
		.710	1	.138	Correction pour la continuité[b]
		.514	1	.425	Rapport de vraisemblance
.340	.551				Test exact de Fisher
		.503	1	.448	Association linéaire par linéaire
				263	Nombre d'observations valides

a. 1 cellules (25.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 3.88.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الواكالة * 3-المزايا الجبائية

Tests du Khi-deux

Signification exacte (unilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification asymptotique (bilatérale)	ddl	Valeur	
		.512	1	.431[a]	Khi-deux de Pearson
		.781	1	.077	Correction pour la continuité[b]
		.531	1	.392	Rapport de vraisemblance
.361	.456				Test exact de Fisher
		.512	1	.429	Association linéaire par linéaire
				263	Nombre d'observations valides

a. 1 cellules (25.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 2.13.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الواكالة * 5-المساهمة في اقتراح حلول للمشاكل التي تخص نشاطك

Tests du Khi-deux

Signification exacte (unilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification asymptotique (bilatérale)	ddl	Valeur	
		.283	1	1.152[a]	Khi-deux de Pearson
		.471	1	.519	Correction pour la continuité[b]
		.233	1	1.421	Rapport de vraisemblance
.249	.482				Test exact de Fisher
		.284	1	1.147	Association linéaire par linéaire
				263	Nombre d'observations valides

a. 1 cellules (25.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 2.52.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الواكالة * 6-عدم كفاية سقف الاستثمار المسموح به لدى الوكالة لانجاز المشروع كما يجب

Tests du Khi-deux

Signification exacte (unilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification asymptotique (bilatérale)	ddl	Valeur	
		.782	1	.077[a]	Khi-deux de Pearson

		1.000	1	0.000	Correction pour la continuité[b]
		.774	1	.082	Rapport de vraisemblance
.623	1.000				Test exact de Fisher
		.782	1	.076	Association linéaire par linéaire
				263	Nombre d'observations valides

a. 1 cellules (25.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 1.29.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الواكالة * 4-التوقف المحتمل لنشاط المؤسسة

Tests du Khi-deux

Signification exacte (unilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification asymptotique (bilatérale)	ddl	Valeur	
		.481	1	.497[a]	Khi-deux de Pearson
		1.000	1	0.000	Correction pour la continuité[b]
		.330	1	.949	Rapport de vraisemblance
.623	1.000				Test exact de Fisher
		.482	1	.495	Association linéaire par linéaire
				263	Nombre d'observations valides

a. 1 cellules (25.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de .45.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الواكالة * 3 - أنعكاسه على تطور ونمو المشروع

Tests du Khi-deux

Signification exacte (unilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification asymptotique (bilatérale)	ddl	Valeur	
		.177	1	1.825[a]	Khi-deux de Pearson
		.360	1	.838	Correction pour la continuité[b]
		.066	1	3.369	Rapport de vraisemblance
.186	.380				Test exact de Fisher
		.178	1	1.818	Association linéaire par linéaire
				263	Nombre d'observations valides

a. 1 cellules (25.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 1.55.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الواكالة * 4-الاستفادة من الدورات التكوينية في مجال التسيير

Tests du Khi-deux

Signification exacte (unilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification asymptotique (bilatérale)	ddl	Valeur	
		.095	1	2.790[a]	Khi-deux de Pearson
		.193	1	1.693	Correction pour la continuité[b]
		.025	1	5.032	Rapport de vraisemblance
.081	.140				Test exact de Fisher
		.095	1	2.779	Association linéaire par linéaire
				263	Nombre d'observations valides

a. 1 cellules (25.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 2.26.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الواكالة * 5-المرافقة والمتابعة أثناء وبعد انجاز المشروع

Tests du Khi-deux

Signification exacte (unilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification asymptotique (bilatérale)	ddl	Valeur	
		.144	1	2.139[a]	Khi-deux de Pearson
		.238	1	1.393	Correction pour la continuité[b]
		.114	1	2.500	Rapport de vraisemblance
.115	.170				Test exact de Fisher
		.144	1	2.131	Association linéaire par linéaire
				263	Nombre d'observations valides

a. 1 cellules (25.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 4.59.

b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

الملحق رقم 02

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السلام عليكم ورحمة الله

هذه دراسة موجهة للمؤسسات الممولة عن طريق وكالة ANGEM حيث تهدف للتعرف على دور وأهمية القروض المصغرة في إقامة المؤسسات المصغرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، لذا يسرنا مشاركتكم في هذه الدراسة من خلال الإجابة على هذه الأسئلة، حيث يكفي وضع إشارة(X) على الإجابة التي ترونها ملائمة[1].

شكرا مسبقا لتعاونكم وحسن استجابتكم....

الباحثة:

صـالحي ناجـــية

[1] **يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (X)**

يمكن إختيار أكثر من إجابة بالنسبة للأسئلة التي تحتوي علام (*)

الملاحق

القسم الأول : معلومات العامة حول المستفيد ومشروعه

1. **الجنس**				
ذكر □			**انثى** □	
2. العمر				
□ أقل من 30 سنة	□ من 30 إلى 40	□ من 40 إلى 50	□ من 50 إلى 60 سنة	□ أكثر من 60 سنة
3. المستوى التعليمي:				
□ بدون مستوى	□ ابتدائي	□ متوسط	□ ثانوي	□ جامعي
4. الخبرة العملية في الحرفة :				
□ أقل من 5 سنوات	□ من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات		□ 10 سنوات فما أكثر	
5. ما هو قطاع النشاط الذي تنشطون فيه :				
□الصناعة التقليدية	□ الصناعة الصغيرة	□ البناء والأشغال	□الخدمات	□الزراعة	□التجارة
6. قيمة المشروع :				
□ لا تتجاوز 100.000 دج	□ لا تتجاوز 250.000 دج		□ لا تتجاوز 1.000.000 دج	
7. **البنك المقرض**				
□ البنك الوطني الجزائري	□ القرض الشعبي الجزائري	□ بنك الفلاحة والتنمية الريفية	□بنك الجزائر الخارجي	□بنك التنمية المحلية
8. عدد عمال المؤسسة:				
□ من 01 إلى 09 عمال			□ من 10 إلى 49 عامل	
9. الشكل القانوني لمؤسستكم				
□ شخص طبيعي			□ شخص معنوي	
10. **هل يوجد أقارب وأصدقاء؟**				
□ نعم			□ لا	
11. اذا كانت الإجابة بنعم هل هم شركاء أو عمال				
□ شركاء			□ عمال	
12. **هل تعتمد على شخص آخر في التسيير اليومي لمؤسستك**				
□ نعم			□ لا	

القسم الثاني : معلومات حول فرضيات الدراسة

المحور الأول: أهمية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في استقطاب المؤسسات المصغرة	
1. ما هو سبب اختيارك لفكرة مؤسستك (*)	
1-بتوجيه من أحد الأصدقاء أو الأقارب ☐	5-فكرة المشروع قمت بدراستها وأردت تجسيدها ☐
2-مهنة الأب أو أحد أفراد الأسرة في نفس مجال نشاط ☐	6-العمل في نفس النشاط من قبل لدى آخرين ☐
3-بتوجيه من طرف مصالح الوكالة ☐	7-علمت من وسائل الإعلام أن هذا النشاط مربح ☐
4-يوافق إختياركم تخصصكم المهني أو الدراسي ☐	8-آخر..... ☐
2. ما هي أهم الأسباب التي دفعتك لإنشاء مؤسستك (*)	
1-الخروج من البطالة ☐	5-الرغبة في استغلال فكرة مشروع مربح ☐
2-الرغبة في العمل الحر ☐	6-رفع مسوى المعيشة وتحسين الوضعية المالية ☐
3-عدم وجود عمل بأجر مناسب ☐	7- الاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة ☐
4-التسهيلات والمزايا التي تمنحها الوكالة ☐	8-أخرى أذكرها..... ☐
المحور الثاني: فعالية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دور المرافقة ودراسة الجدوى و التكوين والمتابعة	
1. في نظرك لماذا التوجه لوكالة ANGEM و ما هي أهم الامتيازات التي حصلت عليها من خلال الوكالة التي تميزها عن غيرها من الوكالات الأخرى (*)	
1-الاستشارة والدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع ☐	5-المرافقة والمتابعة أثناء وبعد انجاز المشروع ☐
2-الاستفادة بقرض بدون فائدة ☐	6-صندوق ضمان القروض البنكية ☐
3-المزايا الجبائية ☐	7-تنظيم معارض لمنتجات المؤسسات المصغرة ☐
4-الاستفادة من الدورات التكوينية في مجال التسيير ☐	8- الاستفادة من تلك المزايا و الخدمات الاضافية التي تقدمها ☐
2. هل تساعدك الوكالة في بداية مشروعك على تخطي المشاكل التي تواجهها خارج الوكالة	
نعم ☐	لا ☐
في حالة الإجابة بنعم هل كان ذلك المشكل على مستوى(*)	
1-البنوك ☐	6-مديرية النقل ☐
2-إدارة الضرائب ☐	7-صناديق التأمين الاجتماعي ☐
3-السجل التجاري ☐	8-الجماعات المحلية (البلدية) ☐
4-مديرية البيئة ☐	9-مورد العتاد ☐
5-مديرية المنافسة والأسعار ☐	10-أخرى أذكرها ☐
3. هل استفدت من دورات أو برامج الوكالة التكوينية فيما يتعلق بتسيير المؤسسات	
نعم ☐	لا ☐
في حالة الاجابة بـ لا هل كان ذلك بسبب(*)	
1-عدم إعلامي عن وجود هذا النوع من الدورات ☐	3-عدم ملائمة الدورة من حيث المكان والزمان ☐

2-عدم تناسب موضوع الدورات مع إحتياجاتي التكوينية ☐	4-أخرى أذكرها..... ☐
4. في رأيك هل تفيد المتابعة التي تقوم بها مصالح الوكالة	
موافق ☐	محايد ☐ معارض ☐
5. ما هو رأيك في طبيعة المتابعة التي تقوم بها مصالح الوكالة هل من أجل (*)	
1-مجرد الحصول على احصائيات باستمرار ☐	4-للإعلام بما هو جديد في ما يخص نشاطاتكم ☐
2-للإطمئنان على وجود العتاد ☐	5-المساهمة في اقتراح حلول للمشاكل التي تخص نشاطك ☐
3-للإطمئنان على تحصيل القرض ☐	6- أخرى اذكرها..... ☐
6. ما مدى صعوبات التي واجهتك على مستوى مصالح الوكالة	
1-وجود صعوبات بدرجة كبيـ ☐	2- وجود صعوبات إلى حد ما ☐ 3- لا توجد صعوبات ☐
في حالة وجود صعوبات هل كانت بسبب(*)	
1-كثرة الوثائق المطلوبة في الملف ☐	6-عدم كفاية سقف الاستثمار المسموح به لدى الوكالة لانجاز المشروع كما يجب ☐
2-صعوبة جمع وثائق الملف المطلوب ☐	7-ارتفاع مبلغ الحصة الشخصية ☐
3-طول فترة الانتظار للحصول على قرض ☐	8-عدم كفاية المبالغ المخصصة مصاريف الاستغلال في مرحلة الانطلاق أثناء دراسة المشروع من طرف الوكالة ☐
4-الحصول على شهادة الانخراط في صندوق ضمان القروض البنكية ☐	9-الوساطة ☐
5-عدم الموافقة على منحي كامل المبلغ ☐	10-الاستقبال غير المناسب ☐
11-أخرى حددها..... ☐	
المحور الثالث: اشكالية تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	
1. ما هو مصدر حصولك على مساهمتك المالية الشخصية في المشروع	
1-مدخرات شخص ☐ 2- بإعانة من العائلة والأصدقا ☐ 3- الاقتراض من السوق غير الرسمي للتمويل ☐	
2. إذا كنت استفدت من التمويل الثلاثي لإنشاء المشروع ما مدى مواجهتكم لصعوبات على مستوى البنك	
1-وجود صعوبات بدرجة كبيـ ☐	2- وجود صعوبات إلى حد ☐ 3- لا توجد صعوبات ☐
في حالة وجود صعوبات هل كانت بسبب(*)	
1-كثرة الوثائق المطلوبة في الملف ☐	6-عدم الموالفقة على منحي كامل المبلغ المطلوب ☐
2-صعوبة جمع وثائق الملف المطلوب ☐	7-الوساطة ☐
3-طول فترة الانتظار للحصول على الموافقة البنك لتمويل المشروع ☐	8-الاستقبال غير مناسب ☐
4-طول فترة الانتظار بين تاريخ الحصول على قرض الوكالة والحصول على الصك البنكي لشراء العتاد ☐	9- أخرى ..... ☐
5-الضمانات والشروط غير مناسبة	
3. ما هي الضمانات التي طلبها منك البنك	
1-الانخراط في صندوق ضمان القروض المشتركة البنكية ☐	4-تأمين العتاد والتجهيزات ضد جميع الأخطار مع رهنه للبنك ☐
2-ضمانات عقارية ☐	5-أخرى..... ☐

3-ضمانات شخصية (طلب كفالة شخص اخر) ☐	
4. ما مدى مناسبة شروط الحصول على القرض لإمكاناتك الشخصية	
1-مناسبة ☐ 2- مناسبة إلى حد ما ☐ 3- غير مناسبة ☐	
في حالة عدم مناسبة الشروط ما هي أهم الشروط غير المناسبة(*)	
1-ارتفاع قيمة غرامات التأخير عند التأخر في تسديد القروض ☐	5-ارتفاع المصاريف المتعلقة بشروط منح القرض (مصاريف التسجيل،التوثيق.....) ☐
2-قصر فترة السماح (الفترة التي يبدأ بعدها تسديد دفعات القرض) ☐	6-كثرة وصعوبة توفير الضمانات المطلوبة ☐
3-ارتفاع مبلغ الدفعات ☐	7-أخرى أذكرها..... ☐
4-قصر مدة تسديد القرض بالمقارنة بمبلغ القرض وإمكانية المؤسسة ☐	
5. هل حصلت على كامل المبلغ المطلوب لإنجاز مشروعك	
نعم ☐	لا ☐
في حالة الاجابة بـ لا هل كان أثر ذلك على : (*)	
1-خزينة المؤسسة (عدم توفر السيولة الضرورية) ☐	4-التوقف المحتمل لنشاط المؤسسة ☐
2-عدم انجاز بعض الاستثمارات كما كان محددا في الدراسة ☐	5-انجاز المشروع بمواصفات أقل من الواجب ☐
3-عدم القدرة على تطوير نشاط المؤسسة ☐	6- لاوجد أي تأثير على النشاط ☐
7-أخرى..... ☐	
المحور الرابع: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مساعدة المؤسسات المصغرة على تخطي العراقيل التمويلية وأهمية توسعة نشاط المؤسسات الناجحة	
1. بعد إنشائك لمؤسستك هل واجهتك مشاكل مالية (مشاكل متعلقة بسداد القروض، الحصول على تمويل دورة الاستغلال مثل الحصول على المواد الأولية، تمويل توسعة المؤسسة أو تجديد العتاد....)	
نعم ☐	لا ☐
في حالة الاجابة بـ لا كيف تم التغلب على هذه المشاكل(*)	
1-بقرض جديد من البنك ☐	5-إعادة جدولة قرض الوكالة ☐
2-بإعانة العائلة أو الأصدقاء ☐	6-إعادة جدولة القرض البنكي ☐
3-مدخرات شخصية ☐	7-بالاقتراض من شخص آخر ☐
4-قرض من طرف المورد ☐	8-اللجوء إلى إدخال شركاء جدد في المؤسسة ☐
9-أخرى..... ☐	
2. تمثل مشكلة التمويل مهمة للمؤسسة المصغرة فلماذا تمتنع البنوك على تمويل مؤسستكم مباشرة دون توسط الوكالة هل بسبب(*)	
1-رفض البنك التمويل المؤسسات المصغرة ☐	3-عدم مناسبة التمويل المتوفر مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسة المصغرة ☐
2-ارتفاع تكلفة التمويل المؤسسات المصغرة ☐	4- اجراءات الحصول على القرض معقدة ومكلفة للمؤسسات المصغرة ☐
5-سبب أخر أذكره..... ☐	
3. إذا كانت مشكلة التمويل تمثل عقبة أساسية بالنسبة للمؤسسة ماهي الخدمات التمويلية التي ترغب في الحصول عليها من الوكالة (*)	

الملاحق

1-تبسيط اجراءات الحصول على تمويل ☐	4-ضمان القروض ☐
2-تنويع مصادر التمويل (مثل القرض الايجاري) ☐	5-تقديم استشارات تمويلية ☐
3-تيسير شروط الاقراض من حيث الدفعات وفترة السماح ☐	6-توفير التمويل الاسلامي ☐
4. هل ترغب في الحصول على التمويل الإسلامي بدون فوائد	
نعم ☐	لا ☐
5. **فيما يخص التمويل بتوسعة المشروع هل هناك إمكانية للحصول عليه**	
نعم ☐	لا ☐
في حالة الإجابة بنعم فما العقبات التي تواجهها **(*)**	
1- مدى سهولة الحصول عليه ☐	3 – أنعكاسه على تطور ونمو المشروع ☐
2 – فترة الانتظار للحصول على الموافقة عليه ☐	4- التوقف المحتمل لنشاط المؤسسة ☐
المحور الخامس: ابراز دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في استمرار واستدامة المؤسسات المصغرة	
1. ما مدى وجود صعوبات في الحصول على التراخيص الإدارية الخاصة بمزاولة نشاطكم (استخراج السجل التجاري، بطاقة حرفي، الاعتماد.....)	
1-وجود صعوبات بدرجة كبيرة ☐ 2- وجود صعوبات إلى حد ما ☐ 3- لا توجد صعوبات ☐	
في حالة وجود صعوبات هل كانت سبب(*)	
1-كثرة الوثائق المطلوبة في الملف ☐	4-ارتفاع التكاليف والرسوم المرتبطة باستخراج الترخيص ☐
2-طول المدة الزمنية المستغرقة للحصول على الترخيص المطلوب ☐	5- إلا بوجود الوساطة ☐
3-تعدد الأطراف الإدارية التي يجب الرجوع إليها لإستخراج الترخيص ☐	6-أخرى..... ☐
2. هل حققت الطموحات والأهداف المرجوة بعد الاستفادة من تمويل الواكالة	
نعم ☐	لا ☐
3. عند دراسة الجدوى للمشروع هل راعت الوكالة احتياجات السوق وقدرة المنافسة لمشروعك	
نعم ☐	لا ☐
4. **ما هي أهم المشاكل التي تواجهك حاليا(*)**	
1-صعوبة التسويق ☐	6-منافسة المنتجات المستوردة ☐
2-نقص السيولة والتمويل ☐	7-عدم القدرة على متابعة التطورات التكنولوجية ☐
3-تأهيل العمال ☐	8-التأخر في سداد دفعات القروض ☐
4-الضرائب ☐	9-لا توجد مشاكل ☐
5-ارتفاع قيمة ايجار محل النشاط (ارض، بناية...) ☐	10-أخرى أذكرها..... ☐

تقبلوا تحياتنا مع الشكر الجزيل على تعاونكم